مصر الفتاة
جمعية سياسية ووثيقة إصلاحية
١٨٧٩

د. على شلش

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٠

نشر النصوص الهامة التى قدمت دلالاتٍ عميقةً على نهضة مصر جزءً من
الدستور » الذى وضعته « مصر النهضة » فى اصداراتها .

وتأسيساً على ذلك فقد جاء العدد الخامس من هذه السلسلة نشراً لنص
تاب « رسالة الكلم الثمان » للشيخ حسين المرصفى بكل الدلالات التى
ـمها هذا الكتاب فى حركة الفكرالسياسى المصرى .

أيضاً فان المزيد من الكشف عن مزيد من نشاط المؤسسات الشعبية
ـصرى كان يشكل جانباً آخر من هذا الدستور .

ومن هنا جاء العدد الحادى والعشرون من « مصر النهضة » ليكشف عن
لجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ [جمعية الانتقام] .

والعدد الجديد من « مصر النهضة » انما يجمع بين الهدفين ، النشر لنص
تاب له دلالته العميقة فى حركة التاريخ المصرى والكشف عن جميعة مصر
فتاة ، وهى من أولى المؤسسات السياسية ذات الطابع الشعبى الذى عرفته
مصر .

والدكتور « على شلش » صاحب هذا العمل شخصية ثقافية غنية عن التعريف وله إسهاماته العديدة فى مجالات الثقافة عموماً ويسعد مصر النهضة أن يشارك بهذا العمل فى عدد من أعدادها .

والله ولى التوفيق ، ،

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مقدمة

فى أواخر عهد الخديو إسماعيل [١٨٦٣ ـ ١٨٧٩] ظهر فى مصر عدد من الجمعيات ذات الطابع السياسى ، كان أشهرها جمعية حلوان ، وجمعية مصر الفتاة . وإذا كانت الأولى قد أسسها بعض السياسيين من الساخطين على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فقد أسس الأخرى بعض المدنيين المثقفين . وإذا كانت الأولى ، أيضا ، قد اقتصرت على العناصر المصرية ، والتركية والشركسية ، فقد انفتحت الأخرى.أمام العناصر الشرقية بصفة خاصة ، ولا سيما الشامية واليهودية ، حتى أصبح المصريون فيها أقلية ملحوظة . وإذا كانت الأولى ، أخيراً ، قد تطورت إلى حزب أو ما يشبه الحزب ، فقد طوردت الأخرى ، وأغلقت صحيفتها . وما دمنا ذكرنا هذه الصحيفة فلابد أن نذكر أنها شكلت فارقاً رئيسياً بين الجمعيتين ، لأن جمعية حلوان لم تصدر صحيفة ، وإن كانت أصدرت منشورات غير معروفة الكاتب أو الطابع . ومع ذلك كانت الجمعيتان ، فى النهاية ، أشبه بجناحى طائر . وكان الطائر اسمه الدعوة إلى الإصلاح والتغيير ، بعد تدهور أوضاع مصر الاقتصادية ، ابتداء من منتصف سبعينات القرن الماضى .

وربما تحتمل المقارنة بين الجمعيتين الكثير من أوجه التشابه والاختلاف ، ولكن ليس فى نيتنا أن نمضى فى هذه المقارنة ، وإنما نريد أن نقتصر على جمعية مصر الفتاة ، وأن ندرس ما تبقى من تركتها وأخبارها ، وأن نفحص دورها فى تلك الفترة . ومن المؤسف أن صحيفة الجمعية لم يتبق منها عدد واحد ، ولا حفظ الزمن صفحة من أحد أعدادها . ولا مفر من الاعتماد فى تصور هذه الصحيفة على ما بقى من أخبارها المتناثرة فى كتب تاريخ الصحافة والكتابة . ومن المؤسف أيضا أن منشورات هذه الجمعية كاد الزمن والنسيان والإهمال أن يطويها ، لولا أن تتبعها باحث ألمانى فى تاريخ مصر ، هو ألكساندر شولش . وكان قد أعد بحثاً للدكتوراه فى سبعينات هذا القرن ، وظهرت له ترجمة انجليزية عام ١٩٨١ بعنوان « مصر للمصريين : الأزمة السياسية والاجتماعية فى مصر من ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢ » وفى هذا البحث الجيد ، الذى نقله الدكتور رءوف عباس إلى العربية عام١٩٨٣ ، ألقى شولش أضواء جديدة على جمعية مصر الفتاة ، وتتبع أخبارها فى المصادر العربية والأوربية ، ورجع إلى ما تبقى فى أوربا من تركتها . وأهم ما وجده فى هذه التركة المبعثرة المضطربة الأخبار كتاب بالفرنسية نشرته الجمعية بمدينة الاسكندرية ، فى أوائل سبتمبر ١٨٧٩ ، وقدمته إلى الخديو توفيق كبرنامج للإصلاح . ويحمل الكتاب عنوان « مشروع إصلاحات مقدم إلى صاحب السمو توفيق الأول ، خديو مصر ، من اتحاد فتيان مصر » . ويقع فى ٨٧ صفحة ومقدمة من ثلاث صفحات .

غير أن ما لم يذكره الباحث الألمانى هو أن هذا الكتاب له ترجمة عربية ، إذا صح أن مؤلفيه ، أو مؤلفه ، كتبوه أصلاً بالفرنسية ، وهذا هو الأرجح ، وأن هذه الترجمة ظهرت مع الأصل فى وقت واحد فى الغالب ، وقدمت معه إلى الخديو توفيق . وإذا كانت المصادر العربية لتلك الفترة لم تشر إلى أصل الكتاب وترجمته فلم يشر إليهما باحث عربى معاصر إلا بعد ظهور كتاب

شولش المذكور بالإنجليزية . ففى عام ١٩٨٢ نشر الدكتور عبد المنعم الدسوقى الجميعى كتاباً فى القاهرة بعنوان « الثورة العرابية فى ضوء الوثائق المصرية » وضم إليه الترجمة العربية الأصلية للكتاب الفرنسى عن نسخة محفوظة بجامعة القاهرة ، وهى بعنوان « لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديو مصر ، خدمة من جمعية اتحاد مصر الفتاة » وذكر الباحث ــ نقلاً عن عبد الرحمن الرافعى ــ أن هذه اللائحة ظهرت فى ٤ فبراير ١٨٧٩ ، وطبع منها ٢٠ ألف نسخة وزعت فى أنحاء البلاد ، مما أثار حنق الخديو توفيق ورئيس نظاره رياض باشا فحاولا معرفة أصحاب ذلك المشروع ونفيهم إلى أقاصى السودان ، وأنهما لم يتمكنا من ذلك .

ولكن الدكتور الجميعى فاته أن يتشكك فى هذه الرواية المثيرة للشك . فإذا كانت اللائحة مقدمة إلى توفيق بصفته خديو مصر فإن هذه الصفة لم تبدأ تاريخياً إلا بعد عزل أبيه اسماعيل . ومع أن فرمان ولاية توفيق لم يصل إلى مصر إلا فى ٧ أغسطس ١٨٧٩ فقد تولى توفيق الحكم ــ فعليا ــ فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ ، أى أن اللائحة لم تقدم إليه إلا بعد هذا التاريخ . وبذلك يكون التاريخ الذى جاء به شولش ــ لا ندرى ما مصدره فيه ــ هو الأقرب إلى المعقول ، فضلاً عن أن توزيع ٢٠ ألف نسخة من كتاب أمر غير معقول فى ذلك الوقت ، لا من ناحية متوسط توزيع الكتب فى بلد مرتفع الأمية فى ذلك العصر وحسب ، وإنما من ناحية الإمكان أيضا . وبالرجوع إلى كتاب « الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى » للرافعى الذى أشار إليه الباحث يتبين أن الرافعى أشار إلى أن وزارة رياض أنذرت جريدة مصر الفتاة ، وأن سبب الإنذار كان نقد الجريدة للحكومة بسبب توسيع اختصاص الرقيبين الماليين . ثم عطلت الجريدة نهائياً لنشرها مقالات معادية . أما رقم العشرين ألف نسخة فقد أورده الرافعى فى معرض حديثه عن أول بيان سياسى أصدره

الحزب الوطنى فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ، بعد أن كان يسمى « جمعية حلوان » . ومعنى هذا أن البيان طبع فى شكل منشور وزع على الناس ، وإن كان الرقم نفسه [٢٠ ألفاً] مبالغا فيه على عادة ذلك العصر .

غير أن الباحث أورد النص العربى للائحة الإصلاح هذه دون التحقيق اللازم حول الجمعية التى أصدرته ، ومدى شموله ، والفكر السياسى الذى يحمله ، والمصطلحات المستخدمة فيه ، فضلاً عن شرح الألفاظ والكلمات التى لم تعد مفهومة اليوم بحكم التطور . بل إن طباعة النص بالبنط الصغير لا تتيح له فى النهاية قراءة ميسورة . ولهذه الأسباب رأيت أن أعيد النظر فى هذا النص الخطير ، سياسياً وفكرياً ، على ضوء ما أشرت إليه . واعتمدت فى ذلك على نسخة أخرى محفوظة بالمكتبة البريطانية فى لندن . وتقع هذه النسخة فى ٦٧ صفحة من القطع المتوسط ، ومقدمة من صفحتين أخريين . وقد طبعت فى الأسكندرية ــ كما جاء على غلافها البسيط ــ « بمطبعة موريس المعروفة بالمطبعة الفرنسوية » عام ١٨٧٩ ، دون إشارة إلى تاريخ آخر تفصيلى .

ونظراً لوقوع بعض الأخطاء النحوية فى النص فقد صححت ما يتعلق بالإعراب فيها ، تاركاً الركاكة اللغوية والألفاظ العامية كما هى دون تغيير ، وإن كنت شرحت الألفاظ والمصطلحات التى تستلزم الشرح . كما تركت الهوامش الأصلية على حالها ، ولم أشأ أن أضيف إليها هوامش أخرى لشرح الألفاظ والمصطلحات ، مفضلاً أن يأتى ذلك منفصلاً ومستقلاً . بل أضفت إلى النص علامات الترقيم التى خلا منها ، مثل النقطة والفاصلة . وبهذا كله أرجو أن يجد الباحثون والقراء فى هذا النص ـ الوثيقة ـ ما يشجعهم على تقييم العصر ومعرفة تياراته المختلفة ، فكرياً وسياسياً .

د. على شلش

جمعية سياسية ووثيقة إصلاحية

تميزت الحياة الثقافية والفكرية فى مصر ـ خلال النصف الأخير من سبعينات القرن الماضى ـ بالحركة والنشاط الدائبين ، غير المسبوقين على جميع المستويات . وإذا كانت تلك السنوات الخمس ـ من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ علامة سقوط عهد الخديو اسماعيل الذى انتهى فى صيف ١٨٧٩ ، ومقدمة للثورة التى بدأت فى خريف ١٨٨١ ، فقد كانت هذه السنوات ـ من الناحية الثقافية ـ سنوات ازدهار وحيوية ، مثلما كانت ـ من الناحية الفكرية ـ سنوات تخمير للأفكار الجديدة التى أدخلها الانفتاح الاسماعيلى على أوربا ، وتحضير للثورة المقبلة .

أما مظاهر الازدهار والحيوية الثقافية فأهمها ذلك التطور الكبير فى وسائل الاتصال بالجماهير ، ولا سيما فى الصحف والمسارح والجمعيات :

١ ـ الصحف

قدر بعض الباحثين عدد الصحف التى صدرت خلال عهد إسماعيل

كله [١٨٦٣ — ١٨٧٩] ، أى خلال ١٦ سنة ، بنحو ٢٣ صحيفة[1] . ومع ذلك كان عدد الصحف الصادرة فى السنوات الخمس الأخيرة من عهده لا يقل عن ١٥ صحيفة . بل إن هذه الصحف الخمس عشرة كلها ظهرت خلال أربع سنوات فقط ، من ١٨٧٦ إلى ١٨٧٩ . ومن الملاحظ أن معظم هذه الصحف أصدرها شاميون مهاجرون شجعهم اسماعيل على البقاء ، وأن معظمها أيضا كان أسبوعى الصدور ، صدر فى الاسكندرية . وقد روى أحد معاصرى تلك الفترة حكاية طريفة حول اهتمام الجمهور بالصحافة ومتابعة ما جريات الأمور فى ذلك الوقت ، فقال — نقلاً عن مأمور مدينة المحلة الكبرى :

« لما صدر الكوكب اجتمع عشرون سوريا من نزلاء المحلة الكبرى ، ودفع كل منهم فرنكاً واحداً ليشتركوا جميعاً فى نسخة واحدة من الكوكب ، لأن قيمة الاشتراك كانت عشرين فرنكا . وجعلوا ينتظرون يوم الجمعة من كل أسبوع انتظار هلال العيد . ولما يحضر القطار ، ويوزع البريد ، يقف نبيه القوم عند دار البريد ، وباقى المشتركين وراءه على صف طويل ، وينادى أبعدهم عن القوم سائلاً بملء فيه « ما أجا الكوكب ؟ » فإذا أجابه المتقدم سلباً ينهال المشتركون على المسكين « الحموى » بالسباب وأنواع الشتائم »[2] .

والكوكب هنا هو الاختصار الشعبى لصحيفة « الكوكب الشرقى » ، التى أنشأها سليم الحموى وأخوه عبده ، فى الاسكندرية عام ١٨٧٣ ، سياسية أدبية أسبوعية . وإذا كان ذلك موقف جمهور الصحف فى مدينة صغيرة عام ١٨٧٣ فلنا أن نتخيل الموقف فى مدينة كبيرة مثل القاهرة أو الأسكندرية عام ١٨٧٥ ، أو ١٨٧٩ .

---

١ — سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزى . دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٨ .

٢ — فيليب دى طرازى : تاريخ الصحافة العربية ، ج ٣ . المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩١٤ ، ص ص ٤٩ — ٥٠ .

لم تكن هذه الصحف مطلقة الحرية على أى حال ، فقد كانت تخضع لمزاج إسماعيل ورضاه ، فهو المانح والمانع فى آن واحد . فقد منح سليم وبشارة تقلا – على سبيل المثال – ترخيص إصدار صحيفة « الأهرام » فى الأسكندرية ، بعد أن مدحه سليم – عام ١٨٧٥ – بقصيدة شعر ، ولكن حين أشارت الصحيفة ذات يوم إلى مال صرف من الخزينة دون أن يعرف مصيره غضب اسماعيل ، وسجن سليم ، وأوشك أن يفتك به ، لولا أن تدخلت فرنسا لحمايته[٣] . كما منح يعقوب صنوع ترخيص إصدار صحيفة « أبو نظارة زرقاء » فى القاهرة عام ١٨٧٧ ، ولكن حين تعرض له صنوع فى صحيفته ذات يوم أمر بنفيه . بل إنه أغلق صحيفة « الكوكب الشرقى » ، التى أشرنا إليها ، مع زميلتها اليومية « شعاع الكوكب » عام ١٨٧٤ بلا ذنب ولا سبب ، فلما تظلم إليه صاحباهما سليم وعبده الحمموى نثراً وشعراً استدعى أولهما ، وأثنى عليه ، ثم قال له : « ولكن بما أن حالة البلاد لا تستوجب انتشار جرائد عربية فيها بالوقت الحاضر رأيت أن ألغى جريدتيك بلا ذنب ولا إثم يستوجبان هذا القصاص . ولكن ما قدر كان ، فاطلب ما شئت عوضاً عما خسرته »[٤] وبهذا كله يصدق حكم جرجى زيدان بأن اسماعيل « لم يكن يقاوم حرية الصحافة ، لكنه لم يكن يصبر على من ينتقده »[*] وربما كانت حالة الحمموى من قبيل الخوف ، وقتها ، من الصحف اليومية ، أو من قبيل الاستجابة إلى تقرير ضده .

ومع ذلك كان الهامش المتروك لحرية الصحافة واسعاً ، مادامت لا تمس ذات الخديو أو أحد رجاله المقربين . ومن هذا الهامش تسللت وظيفة الصحافة الحقيقية بالتدريج ، ابتداء من نقل المعلومات والأخبار إلى تجميع

---

٣ – فيليب دى طرازى : المصدر نفسه ، ص ٥١

٤ – المصدر نفسه ، ص ص ٤٨ – ٤٩ .

٥ – جرجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ . مطبعة الهلال ، القاهرة ، ١٩١٤ ، ص ٦٨ .

الرأى العام وتوجيهه بالرأى والتعليق . ولو أننا أخذنا الصحف الثلاث التى صدرت تحت رعاية الأفغانى كمثال على القيام بالواجب نحو المجتمع لوجدناها من أهم دلائل ازدهار الصحافة وحيويتها فى تلك الحقبة . ومع أنه لم يبق من هذه الصحف فى دار الكتب المصرية إلا القليل ـ بعد التهرؤ والتمزق وعدم العناية ـ فهذا القليل يكفى ، مع ما سبق أن جمعته الدراسات المعاصرة ، فى رسم صورة شبه واضحة ـ على الأقل ـ لما كان عليه الوضع فى السبعينات الأخيرة من القرن الماضى .

فى الفترة من ٢١ سبتمبر ١٨٧٨ إلى ٢ سبتمبر ١٨٧٩ نشرت جريدة « مصر » التى ظهرت عام ١٨٧٧ طائفة من الأخبار والموضوعات والمقالات المتصلة بحقيقة الأوضاع المتردية فى البلاد . وكذلك فعلت زميلتاها « التجارة » التى ظهرت عام ١٨٧٨ و « مرآة الشرق » التى ظهرت عام ١٨٧٩[٦] . وقد بدأت الصحف الثلاث حياتها بالاعتدال ، ثم تحولت ، شيئاً فشيئاً ، إلى المعارضة ، واتخاذ خط وطنى صارم ، مضاد للتدخل الأجنبى وامتيازات الأجانب ، مناصر للعدل والحرية والشورى . وكانت مقالات الأفغانى ، وتلاميذه محمد عبده وأديب اسحق وابراهيم اللقانى وعبد الله نديم وسعد زغلول ، متنوعة الموضوع والأسلوب ، متحدة الهدف ، وكان الهدف تخليص مصر من التبعية والاستبداد ، وإقامة الحكم فيها على دعائم الحرية والديموقراطية والعدل . وحول هذا الهدف ، ووراءه ، تحرك تيار فكرى ضم الكثير من شباب المثقفين .

---

٦ ـ راجع : ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ، ط ٣ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ص ٢٦ ـ ١٣٤ . وراجع أيضا : رمزى ميخائيل جيد : تطور الخبر فى الصحافة المصرية ، هيئة الكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٧٢ ـ ١٧٨ ، ٢٠٨ ـ ٢١٠ ، ٢١٧ ـ ٢١٨ .

ولعل أديب اسحق [١٨٥٦ ــ ١٨٨٤] خير ممثل لهذا التيار الذى علا صوته فى أواخر السبعينات ، واتخذ الأفغانى إماماً . وقد جاء اسحق إلى مصر عام ١٨٧٦ ، أى أنه كان فى العشرين من عمره وقتذاك . وانضم إلى صديقه سليم نقاش الذى نزح إلى الاسكندرية من قبله ، وعمل فى مجال المسرح . ولما عرف اسحق الأفغانى فى القاهرة فى العام التالى بدأ يفكر فى الكتابة والصحافة . وشجعه الأفغانى على فكرته ، وساعده على استصدار صحيفة « مصر » التى بدأ بها حياته الصحافية مع صديقه نقاش . فلما نجحت الصحيفة عند صدورها فى ٢ يوليو ١٨٧٧ ، أصدر صحيفته الأخرى « التجارة » فى ١٣ مايو ١٨٧٨ ، أى بعد أقل من عام . وكان قد بدأ « مصر » فى القاهرة ، ثم نقلها إلى الإسكندرية بعد قليل ، حيث تلاها بزميلتها ، وعاش قريباً من مركز العمل الصحافى والمسرحى . ووجد من الأفغانى وتلاميذه الآخرين كل تشجيع وعطف ، حتى أصبحت صحيفتاه من أهم صحف الفترة .

إذا كان الأفغانى أكثر اهتماماً بالكليات فقد كان أسحق أكثر تلاميذه اهتماماً بالجزئيات . وساهم عمله فى الصحافة واشتغاله بالفن فى تقوية هذه الخاصية التى لازمته إلى آخر حياته ، وطبعت كتاباته بالحيوية والعاطفية . والاسترسال ، ولا سيما ما كتبه فى مصر عن مصر . ومع أنه لم يمس ذات اسماعيل المصونة فقد استطاع ــ أكثر من مرة ــ أن يقول كل ما أراد بأسلوب غير مباشر . فكتب عن « مصر الفتاة » التى تبحث عن حق الحاكم إزاء رعيته ، وكيف يقوم الحاكم بمقام الخادم لأمته ، وكيف ينبغى على نائب الأمة فى البرلمان ألا يفرط فى الحرية ، وألا يجعل من نفسه آلة تنطق بما يملى عليها . ولم يعجزه أن يطالب بحضور مندوبين عن الصحف فى البرلمان ، أو أن يشير إلى « رهبة النواب وخلل الانتخاب »(٧) .

---

٧ ــ أنظر : ناجى علوش : الكتابات السياسية والاجتماعية لأديب اسحق . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٩٨ ــ ١٩٩ ، ٢٧٠ ــ ٢٧٤ .

وقد ظل اسحق ، ومعه تيار الأفغاني وتلاميذه يظهرون الولاء والاحترام لذات اسماعيل التي لا تمس ، وينتقدون بعد ذلك ما شاء لهم الانتقاد ، بأسلوب غير مباشر أحياناً ، وبالإسقاط على التاريخ العربي القديم أو تاريخ أوربا أحياناً أخرى . وظلوا ـ في الوقت ذاته ـ يؤيدون فكرة عزل اسماعيل وتولية ابنه توفيق ، من البداية إلى النهاية . فلما تولى الأخير الخديوية في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ أسرع اسحق ـ ومعه جميع رموز التيار ـ بتهنئته ، وشجب عهد أبيه علانية . وبدأ في نشر سلسلة من الافتتاحيات القصيرة بجريدة « التجارة » ، بتوقيع « مصر الفتاة » . وفي هذا السلسلة تغيرت لهجته غير المباشرة ، وأصبحت مباشرة وحادة ، فطالب الخديو بالإصلاح في جميع النواحي ، وناداه أن يرفع الظلم عن المصريين ، وأن يعيد إليهم كرامتهم في الحياة ، وفي مناصب الدولة التي يتولاها الأوربيون . وطالب بمجلس نيابي قوي منتخب ، وآخر للشيوخ بالتعيين . كما طالب بأن يتولى المجلس النيابي محاسبة الوزراء ، وأن يعد لموظفي الدولة قانون يحدد حقوقهم وواجباتهم[8] .

غير أن توفيق مالبث أن غدر بهذا التيار كله ، ابتداء من زعيمه الأفغاني الذي أبعد عن مصر في ٢٦ أغسطس ١٨٧٩ ، أي بعد أقل من شهرين من توليه الحكم ، إلى اسحق واللقاني اللذين عطلت صحفهما الثلاث : مصر ، التجارة ، مرآة الشرق ، بعد طرد الأفغاني بقليل . وبذلك أسدل الستار على هامش الحرية الذي تمتعت به الصحافة المصرية حتى ذلك التاريخ ، ودخلت الصحف مرحلة جديدة مع بداية الثورة في خريف ١٨٨١ .

---

٨ ـ رمزي ميخائيل جيد ، مصدر سابق ، ص ١٧٤

٢ ـ المسارح

افتتح اسماعيل دار الأوبرا عام ١٨٦٩ . ومع أنها تخصصت فى العروض والفرق الأوربية بشكل عام فقد كانت ـ من جهة أخرى ـ نواة لحركة مسرحية تطورت بالتدريج فى عهده . وأنشئت بعض المسارح فى القاهرة والاسكندرية ، مثل مسرح حديقة الأزبكية الذى قدم عليه يعقوب صنوع بعض عروضه فى أوائل السبعينات ، ومسرح زيزينيا فى الأسكندرية الذى قدمت عليه عروض الفرق الشامية النازحة أو الزائرة . وكان من أثر هذا الاهتمام المسرحى غير المسبوق أن نشطت المدارس ـ فى القاهرة والاسكندرية ـ فى تقديم العروض المسرحية . وهكذا « انتقلت صناعة التمثيل من الخاصة إلى خدمة العامة » كما قال جرجى زيدان[٩] ومع ذلك عامل اسماعيل المسرح ، كما عامل الصحافة ، بمبدأ : لا مساس بذات الحاكم المصونة ، ولو من بعيد . فقد حضر عرضاً ذات مساء لفرقة يوسف خياط الشامية . وكان العرض بدار الأوبرا ، والمسرحية بعنوان « الظلوم » ، فشعر بأن فيها تعريضاً به ، وأمر على الفور بطرد خياط وفرقته من البلاد وإغلاق الأوبرا ، التى ظلت مغلقة حتى عام ١٨٨٢ . وتصادف ـ بعد ذلك ـ أن حضر عرضا فى الأسكندرية قدمه عبد الله نديم على مسرح زيزينيا ، ومثل فيه مسرحيتيه : الوطن ، العرب . وأعجب الخديو بالعرض فمنح نديم مائة جنيه مكافأة وتشجيعاً[١٠] .

ومع ذلك فمن المتوقع أنه كانت هناك عروض مسرحية لم تنلها يد الخديو بالبطش ، إما لأنه لم يحضرها ، وإما لأن كتاب التقارير لم يحضروها .

---

٩ ـ جرجى زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .
١٠ ـ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

غير أن تلك المسارح ، وغيرها ، لم تقتصر على عرض المسرحيات ، وإنما أصبحت فى أواخر السبعينات مراكز للخطابة والخطباء . ولعل أهم ما سجلته الصحف وقتها تلك الخطبة التى ألقاها جمال الدين الأفغانى بقاعة مسرح زيزينيا فى الأسكندرية . وقد نشرتها صحيفة « مصر » فى ٢٤ مايو ١٨٧٩ بعد أيام من إلقائها . وفيها أشاد الأفغانى بأمجاد ماضى الشرقيين ، ودعا إلى الغيرة الوطنية ، وإنشاء حزب وطنى ، وإحياء اللغة العربية ، وتعليم المرأة . كما دعا إلى نبذ التعصب ، ومقاومة الاستبداد ، وتدعيم الشورى . وفيها أيضا ذكر أن بث الغيرة الوطنية ، وإنشاء الحزب الوطنى ، وإحياء اللغة ، لا يكون إلا بإنشاء قاعات الخطابة وتأسيس الجرائد الحرة[١١] .

وما دمنا ذكرنا الخطابة ، وهى وسيلة اتصال مهمة بالجماهير ، ولا سيما فى ذلك العصر ، فلابد أن نذكر أيضاً أن المساجد الكبيرة ، فى القاهرة والاسكندرية ، شهدت بدورها ــ خلال تلك السنوات ــ خطباء مثل الأفغانى . وأصبحت الخطب العامة فى أهمية الصحف والمسارح . وقد أشار صحفى فرنسى عمل بمصر ، فى ذلك الحين ، إلى خطبة أخرى للأفغانى ألقاها ، بمسجد السلطان حسن فى حى القلعة بالقاهرة ، أمام حشد مكون من أربعة آلاف شخص . وتناول فيها السياسة الإنجليزية فى مصر ، وتنبأ بأنها ستستولى على البلاد ما لم يُدْرأ خطرها ، وتُكْسَر شوكتها . وأضاف أن الخديو توفيق يخدمها بوعى أو بغير وعى . واختتم الأفغانى خطبته بالدعوة إلى الجهاد ضد الأجانب ، والثورة من أجل إنقاذ استقلال مصر وضمان حريتها . وبعد يومين ــ كما يقول الصحفى الفرنسى ــ قبض على خطيب مسجد السلطان حسن ، وسيق إلى ظهر باخرة أبعدته عن البلاد ، بعد أن طلب القنصل الإنجليزى إبعاده .

---

١١ ــ جريدة مصر : ٢٤ مايو ١٨٧٩ ص ص ١ ــ ٢ . أنظر أيضا النص الكامل لهذه الخطبة فى كتابنا : الأعمال المجهولة لجمال الدين الأفغانى . رياض الريس ، لندن ١٩٨٧ ، ص ص ٧٦ ــ ٨٢ .

٣ ـ الجمعيات

انتشرت الجمعيات ، من كل نوع ، فى عهد إسماعيل . وقد قسمها جرجى زيدان إلى ثمانية أقسام [جمعيات سياسية ، جمعيات نشر الكتب ، جمعيات الترجمة والتأليف ، الجمعيات العلمية الخطابية ، الجمعيات العلمية الفنية ، الأندية الأدبية ، الجمعيات الخيرية التعليمية ، جمعيات التمثيل][١٢] وكان لأبناء الشام النازحين إلى مصر ضلع بارز فى تكوين الكثير من هذه الجمعيات . ومع أنها قامت ـ فى مجموعها ـ بنشاط ثقافى وفكرى كبير ، فسوف نقتصر هنا على الجمعيات ذات الطابع السياسى ، مع التنبيه إلى أهمية دراسة دور هذه الجمعيات ـ بشكل عام ـ مما لم يحدث عندنا حتى الآن .

وقد أورد زيدان فى حديثه عن الجمعيات السياسية أربع جمعيات ، منها جمعية الشبان التى أنشئت فى الإسكندرية قبيل الثورة العرابية ، وهذه لا تهمنا الآن . أما الجمعيات الثلاث الأخرى فهى بنص كلامه [مع ملاحظة أنه يعنى بمصر القاهرة] :

جمعية الآداب : أنشئت بمصر سنة ١٨٧١ ، وتولى رئاستها الشيخ محمد الخشاب الفلكى . وحالما علمت الحكومة بها أقفلتها .

الجمعية العلمية الشرقية : أنشئت بمصر سنة ١٨٧٧ . ومن أعضائها أرتين باشا ، وفخرى باشا ، وسليمان باشا أباظه ، وإلياس حبالين ، والدكتور مهدى خان التبريزى . وعنه أخذنا خبرها ، قال : « وكانت تجتمع فى بيت أحمد فهمى بالسكرية » . وقد تعطلت أيام عرابى .

---

١٢ ـ زيدان : مصدر سابق ، ص ٩١ وما بعدها .

جمعية مصر الفتاة :

ذكروا من أعضائها جمال الدين الأفغاني ، وأديب اسحق ، وسليم نقاش ، وعبد الله نديم ، ونقولا توما ، من أرباب الأقلام في ذلك العهد . وأصدروا جريدة « مصر الفتاة » باسم هذه الجمعية في أواخر أيام اسماعيل . وأكد لنا بعض الثقات العارفين أن هذه الجمعية كانت اسما بلا مسمى . وإنما أراد أصحاب جريدة « مصر الفتاة » إيهام أولى الأمر بوجود جمعية سرية يخشى بأسها . وليست الجمعية بالحقيقة إلا محررى تلك الجريدة أديب اسحق وسليم نقاش . وكانا يكتبان بايعاز جمال الدين الأفغاني ـ يريدون مقاومة شدة اسماعيل . ولذلك كانوا يصدرونها بالعربية والفرنساوية ، ليوهموا الخديو أنها لسان حال جمعية كبرى من الإفرنج والوطنيين تسعى في خلع اسماعيل أو قتله . وكان اسماعيل يخشاها ، ويبحث عن أعضائها فلم يهتد إليهم[١٣] .

ولم يفت زيدان أن يقدم حديثه عن هذه الجمعيات الثلاث بقوله إن ظهور الجمعيات في مصر جاء في النصف الثاني من القرن الماضي « على أثر تنبه الأذهان إلى الأمور السياسية في زمن الخديو اسماعيل ، بما قام من المنافسة بينه وبين حليم باشا . وقد تكاثر الأجانب وتزايد الاحتكاك بالمدنية الأوربية ، ولا سيما بعد قدوم جمال الدين الأفغاني إلى وادى النيل ، وانتشار روح السياسة الحرة في نفوس الأدباء . فمالوا إلى الاجتماعات السرية لتلك الأغراض ، فاتخذوا الماسونية وسيلة للاجتماع ، ثم أنشأوا الجمعيات السياسية » . ولكن فات زيدان ـ وهو يجمع هذه المعلومات من الأفواه كما أشار ـ أن يستقصي معلوماته وأن يحققها ، وإن كان قد اعتذر بأن أكثر هذه الجمعيات كان سريا يستتر باسم علمي ، ولذلك كان تحقيق شؤونها صعباً

---

١٣ ـ جرجى زيدان : المصدر نفسه ، ص ٩١

على حد تعبيره . ومع أننا لم نجد أى معلومات أخرى حول جمعية الآداب والجمعية العلمية الشرقية اللتين ذكرهما ، فلا شك أن هناك عدداً آخر من الجمعيات ذات الطابع السياسى التى فات على زيدان ذكرها ، وأهمها المحافل الماسونية وجمعية حلوان .

المحافل الماسونية :

تعرض لها زيدان بتفصيل أكبر فى أول كتاب ألفه ، وهو « تاريخ الماسونية العام » ، وهو أيضا أول كتاب يظهر بالعربية حول موضوعه . وقد صدر فى القاهرة عام ١٨٨٩ . ومن الواضح أن زيدان كان فى تلك الفترة ماسونيا نشيطاً ، ولكنه لم يحضر سنوات النصف الأخير من عقد السبعينات فى مصر . وكان حديثه عن تلك السنوات منقولا عن أحد أقطاب الماسونية السابقين .

ومع أن الماسونية فكرة أوربية دخلت مصر مع الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ ، فلم تزدهر حتى سبعينات القرن التالى ، ولم تنجح فى استقطاب الأهالى إلاّ فى تلك الحقبة ، بفعل ظروف البلاد المتردية . وكان إزدهارها ونجاحها راجعين إلى شخصيتين لعبتا دوراً خطيراً فى تطورات الغليان فى أواخر عهد اسماعيل ، وهما الأمير عبد الحليم [١٨٢٦ ـ ١٨٩٤] المشهور باسم حليم ، وجمال الدين الأفغانى [١٨٣٨ ـ ١٨٩٧] . وكان للإثنين تلاميذ وأتباع ، أو كان لهما ـ بتعبير ذلك العصر ـ حزبان متعارضان فى الكثير ، ومتفقان على شىء واحد هو ضرورة التخلص من اسماعيل ؛ مع أن أحدهما ـ وهو حليم ـ لم يكن موجوداً بمصر طوال عقد السبعينات . ومع أن الماسونية فى أصولها الأوربية تزعم البعد عن التدخل فى الدين والسياسة ، فقد نجح حليم والأفغانى فى توريطها فى السياسة على النحو الذى فعله الإيطاليون بها حين دخلت بلادهم .

كان حليم الوريث الوحيد للعرش حسب نظام الوراثة القديم عند تولى اسماعيل الحكم . ولكن الأخير نجح فى تغيير هذا النظام عام ١٨٦٦ بحيث يضمن خلافته فى ذريته . وبذلك حرم حليم من عرش مصر . ومن هنا بدأت الحرب بينهما ، وكان حليم قد انضم إلى الماسونية منذ عودته من دراسته بفرنسا عام ١٨٤٥ . وفى عام ١٨٦٧ انتخبه الماسونيون أستاذاً أكبر ، وهى أعلى درجة فى مرحلتها الأولى . وكان قد أنشأ علاقات طيبة مع أفراد الأسرة الخديوية والأعيان والمثقفين ، فضلا عن الفرنسيين ، برغم محاولات اسماعيل المتكررة لإقصائه عن طريق عملائه من الماسونيين الإيطاليين المقيمين بمصر . وعلى أثر انتخابه أستاذاً أكبر اتهمه اسماعيل بالتآمر عليه ومحاولة اغتياله . واتخذ ذلك ذريعة لطرده من مصر ، حتى أبعده عن مصر فى نهاية عام ١٨٦٨ . وذهب حليم إلى الأستانة ، عاصمة الخلافة العثمانية ، فعاش هناك بقية حياته . ولكن صلته بالأحداث فى مصر لم تنقطع . فقد ظل أعوانه الماسونيون يتحركون ، ولا سيما بعد تأكيد السلطان ولاية أبناء اسماعيل بفرمان ١٨٧٣ . وكان معظم هؤلاء من الأجانب المتمصرين . وكان منهم أيضاً عدد من الأعيان مثل حسن موسى العقاد أحد كبار تجار القاهرة ، وعدد آخر من المثقفين مثل الشيخ عليش شيخ الجامع الأزهر بعد ذلك ، ويعقوب صنوع الذى ظل يؤيده فى صحفه بباريس بعد طرده من مصر عام ١٨٧٨ ، فضلاً عن عدد آخر غير معروف من ضباط الجيش .

وكان الأفغانى ـ الذى طاب له المقام بمصر ابتداء من ١٨٧١ إلى ١٨٧٩ ـ بعيداً فى البداية عن الماسونية ، ولكنه مالبث أن دخلها فى منتصف السبعينات ، وارتقى درجاتها بسرعة ، حتى أصبح من رؤسائها فى القاهرة . ويبدو أنه رأى فيها وسيلة من وسائل الإصلاح والتغيير ، مثل الصحافة والمسارح والخطابة التى كان يشجعها كما مرَّ بنا . ويبدو أيضا أنه أعجب بشعارها الذى رفعته فى ذلك الوقت فى « الحرية والإخاء والمساواة » ، وهو ذاته شعار الثورة الفرنسية الذى روجته المحافل التابعة لفرنسا فى مصر .

وكانت محافل الماسونية ــ عموماً ــ ذات صلة وثيقة بالمحافل الأوربية . كما كانت فرنسا وانجلترا أبرز دولتين وربيتين ترعيان الماسونية فى مصر . ومع ذلك استطاع الأفغانى ، بجاذبيته الشديدة ، أن يجمع حوله عشرات المثقفين والأعيان والضباط فى المحفل الذى رأسه عام ١٨٧٨ . ولما كان هو نفسه على علاقة طيبة بولى العهد توفيق فقد عمل على الدعوة له بين أصحابه وأتباعه من الماسونيين . وفى تلك الفترة خطرت له ذات يوم فكرة اغتيال اسماعيل كحل للتخلص من استبداده وإسرافه وبؤس رعاياه . ولكن الفكرة لم تجد من ينفذها ، ولم تتجاوز الحديث عنها مع تلميذه محمد عبده . ثم أقدم ــ فى أعقاب ذلك ــ على خطوة جريئة قبيل عزل اسماعيل بأيام . فقد ذهب ومعه سليم نقاش ــ كمترجم ــ إلى القنصل الفرنسى ، وأعلن له تأييده لسياسة بلاده الرامية إلى خلع اسماعيل ، وطالبه بالتدخل من أجل تحقيق هذا الهدف ، وتولية توفيق . ونشرت جريدة « مصر » الموضوع على صفحتها الأولى فى ٢٧ يونيو ١٨٧٩ بعد تنازل الخديو لابنه بالفعل ، وهنأت ما سمته « الحزب الوطنى الحر وأبناء مصر الفتاة » بالخديو الجديد وليست هذه التسمية إلا مجازاً يجمع بين حلقتين تحرك فيهما الأفغانى كماسنرى .

لم يمر نشر هذا الموضوع مرور الكرام . فقد أثار انقساماً فى الرأى بين الماسونيين ، وأنشب معركة بينهم ، تلتها استقالات جماعية من المحفل الذى رأسه الأفغانى . وبالرغم من التأييد المطلق لموقف الأفغانى من جانب أديب اسحق فى صحيفتى « مصر » و « التجارة » معا ، وهجومه على محاولات النيل من أستاذه ، طوال الأسابيع القليلة التالية ، انتهى الأمر فجأة بالقبض على الرجل وترحيله بعد يومين . وبعدها تشتت « إخوانه » الماسونيون كما يطلقون على أنفسهم ، ولم يبق سوى « إخوان » حليم الذين أسرعوا بتقديم آيات الولاء للخديو الجديد . ومع أن الأفغانى بَرَّرَ ذلك ــ فيما بعد ــ بأنه كان للرد على الماسونيين من أنصار حليم ، الذين ذهبوا إلى القنصل الفرنسى قبله

مطالبين بأميرهم خديويا ، فقد راح هو نفسه ضحية تورط الماسونية فى السياسة ، وتصوره أنها فروسية نبيلة(١٤) .

جمعية حلوان

فى ١١ أبريل ١٨٧٩ نشرت جريدة « مصر » الخبر التالى تحت عنوان جرىء ، هو : « الانقلاب الجديد فى مصر » . ونظراً لأهمية الخبر المجهول نورده بنصه :

« عقدت فى أول الشهر بمنزل راغب باشا جمعية دعى إليها كثير من الذوات والعلماء والوجهاء للنظر فى الأحوال الحاضرة ، ومنازع أهل الرأى فيها ، وما يفضى إلى حل إشكالها . فبعد المفاوضة فى ذلك يومين كاملين انحط رأيهم على أن يكفلوا ما هو مقصود من الهيئة الجديدة على شرط وجود وزارة مستقلة مسؤولة ، يكون رئيسها وطنياً ممن عرفوا بمحبة الوطن والغيرة على مصالح الأمة . . وأن ينال مجلس النواب كمال حريته وحقوقه على الوجه المألوف فى مجالس أوربا الشوروية [كذا] ، وأن ينظر بنفسه فى لائحته ، ويجرى فيها ما شاء من تقويم وتنقيح وتصليح ، ويكون مرتبطاً بمجلس الوزراء ، بحيث لا يقع نقض ولا إبرام ولا حل ولا عقد بدون اتفاقهما عليه . ثم دونوا ذلك ، ووقعوا عليه . واتصل الخبر بالعلماء والوجهاء فى سائر المدن والانحاء المصرية ، فتواردوا على العاصمة أفواجاً . ووقفوا على ما تقرر فى الجمعية المشار إليها ، فوقعوا على لائحتها ، إيذانا بالقبول . ثم رفعت اللائحة إلى الجناب الخديو ، فأثبتها . وأرسلت صور منها إلى قناصل الدول ، فتوجهوا إلى سراى عابدين ، حيث كان أعضاء الجمعية يتوقعون قدومهم . ولما تم الاجتماع قال الجناب الخديو ما معناه : إن الأمة قد اجتمعت على إنفاذ أحكام هذه اللائحة . ومعلوم أن الأمة إذا اتفقت

أنظر التفاصيل فى كتابنا : اليهود والماسون فى مصر . دار الزهراء ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٢٢ ــ ٢٣٢ . وكذلك كتابنا : الأفغانى وتلاميذه . المركز العربى للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٧ ــ ٢٨ .

كلمتها ، وإن على خلع ملك أو سلطان فلابد من تنفيذ إرادتها ، وإجـابة رغبتها . وبناء على ذلك فـأنا قـد عينت دولة شـريف باشـا رئيساً لمجلس النظار ، فلم يجب القناصل لا سلبا ولا إيجابا »(١٥) .

ومن الواضح أن هذا الاجتماع ، أو ما سمته الجريدة باسم الجمعية ، قد نُظِّمَ تحت سمع الخديو اسماعيل وبصره . وأغلب الظن أنه تمَّ بالتنسيق والتعاون التأمين بينه وبين المجتمعين الذين كان من بينهم وزيران من وزرائه [اسماعيل راغب ومحمد شريف] وكان اسماعيل فى آخر عهـده ميالاً إلى تصوير قراراته وخطواته أمام الدول الأوربية بأنها تعبير عن الإرادة الشعبية ــ كما نقول بلغة اليوم ــ ورجوع إلى الدستور والديموقراطية . وقد ذكـر محرر الجريدة [أديب اسحق] فى ختام الخبر أن الخديو أرسل إلى الباب العـالى [السلطان] وسائر الدول إحاطة بالموضوع ، وكلف شريف بتشكيل الوزارة التى خلفت وزارة نوبار التى سميت بالوزارة الأوربية ، ووزارة توفيق التى سميت بالوزارة المختلطة وكانت الخطوة كلها مناورة من جـانب اسماعيـل لاستعادة نفوذه الذى قلصته تلك الوزارة الأوربية ، ولا سيما بعد أن صرح نوبار نفسه فى مطلع ذلك العام بأن البلاد « تدور فى حلقة جهنمية دون أن تتحرك إلى الأمام »(١٦) وهكذا تمكن اسماعيل من إقالة الوزارة التى رأسها ابنه ، ولم تستمر أكثر من أسبوعين ، وشكل وزارة مصرية خالصة برئاسة شريف فى ٧ أبريل ١٨٧٩ .

من الذى حضر ذلك الاجتماع فى دار اسماعيل راغب باشا وزير المالية الأسبق ورئيس مجلس شورى النواب عند إنشائه ؟ لم يكن ذلك هو الاجتماع

---

١٥ ــ جريدة مصر : ١١ أبريل ١٨٧٩ ، ص ٢ .

١٦ ــ A. Schölch Egypt For the Egyptians. Ithaca Press, London, 1981, p 61

الأول ، فقد عقد قبله اجتماع تمهيدى فى دار السيد على البكرى نقيب الأشراف(١٧) . أما الحاضرون فى الاجتماع الأخير فكان أبرزهم شاهين باشا مفتش الوجه البحرى الذى رأس الجلسة ، وشريف باشا [الفرنساوى] الوزير المرموق ، وراغب باشا ، والبكرى . ويضيف محمود عزمى فى مقال مجهول له ــ نقلا عن كاتب فرنسى وخبر نشرته جريدة « الوطن » القاهرية فى ١٢ ابريل ١٨٧٩ ــ أن المجتمعين استدعوا إليهم ابراهيم بك المويلحى وحافظ بك رمضان ، وكلفوهما بوضع اللائحة الوطنية التى وَقَّع عليها الكثيرون من الوجوه والأعيان ، معلنين أنهم يضمنون بأموالهم ديون اسماعيل ، إلى جانب ضمانة الدائرة السنية ، ويطالبون بالغاء الرقابة المالية الأجنبية ، اكتفاء بما يقدمونه من ضمانة لِلدَّين المصرى العام(١٨) .

ومعنى هذا بوضوح أن اسماعيل أيد فكرة نشوء المعارضة المقنَّعة ، وفكرة الحركة الوطنية المرتبطة بالسلطة القائمة . فالحاضرون فى الاجتماعين معدودون من أقرب وزرائه وعماله وأعوانه . وأهدافهم مَرْضِىٌّ عنها ما دامت لا تمس ذاته المصونة . وإذا كانت الدول الأوربية ــ تحت ضغط الدائنين ــ قد نجحت فى استصدار فرمان من السلطان بخلعه فلم تخلع أنصاره وأعوانه . وبقى حزبه ، أو جماعته هذه بمعنى أدق ، على ساحة الصراع السياسى فى مصر ، فى مواجهة جماعة حليم المحدودة الأثر بحكم اعتمادها الأساسى على المستوطنين الأوربيين ، وجماعة توفيق الناشئة التى تضم الأفغانى ومريديه وبعض الوزراء وأعضاء المجلس النيابى المعطل . ومن الطبيعى أن يحتد الصراع بين الجماعات الثلاث فى أعقاب تخلى اسماعيل عن الحكم لابنه توفيق ، وأن تتحكم فى هذا الصراع الجماعة الأولى والجماعة الأخيرة بصفتها أكبر القوى المتصارعة . ولجأ توفيق ــ بعد توليه ــ إلى ضرب جماعة

---

١٧ ــ عبد الرحمن الرافعى : جمال الدين الأفغانى . سلسلة أعلام العرب ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٤٢ .

١٨ ــ جريدة السياسة الأسبوعية : ١٤ يوليو ١٩٢٨ ، ص ١٥ .

أبيه فى الصميم ، فأقال وزارة شريف فى ١٧ أغسطس ١٨٧٩ ، وتولى هو الوزارة ، ثم عطل مجلس شورى النواب ، وانقلب على الأفغانى حتى يكسر شوكة المطالبة بالدستور والشورى ، واستدعى مصطفى رياض باشا ـ خصم شريف القديم ـ من أوربا حيث ابتعد عن سخط اسماعيل وعداء شريف ـ وكلفه بتشكيل وزارة جديدة فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ .

دخل رياض ـ الذى لم تكن له جماعة ـ فى حرب ضد الجماعتين الأخريين فور توليه الوزارة . وكان الخديو توفيق قد اختاره ـ كما يقول الرافعى ـ لما عرف عنه « من موافقته إياه فى الميل إلى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى ، والإذعان للتدخل الأجنبى »[١٩] ومع ذلك يقول محمد عبده ، وهو من أنصاره :

« إن إبطال رياض باشا للسخرة كان عدالةً لا تنكر ، ولكنه أحنق عليه جميع الوجهاء الذين كانوا يستغلون أبدان الرعية وأموالها . ولم يكن ذلك ضاراً لولا ما صحبه من استعلائه عليهم ، وتعريضه بسوء ماضيهم ، حتى رأوا أنه ينبغى لهم التخلص مما يمس كرامتهم ، فشكلوا لمقاومته جمعية تسمى جمعية حلوان كان فيها م . ش باشا ، وش باشا ، وع. ل باشا ، وغيرهم . فلما خاب سعيهم تربصوا به الدوائر . وكان قد اشتد على بعض الجرائد فألغاها بأسباب لم تكن بالقوية ، فمنح بذلك خصومه آلة تهيج الآراء لمقاومته ، فذهب أديب اسحق أحد محررى تلك الجرائد الملغاة إلى أوربة ، وأنشأ جريدة سماها القاهرة ، لم يكن لها موضوع سوى رمى رياض باشا بالاستبداد والظلم والرغبة فى بيع البلاد إلى الأجانب ، حتى كانت تسميه « رياضستون » . وكان ينفق على تلك الجريدة الخديو الأسبق [اسماعيل باشا] ور. باشا وم . ش باشا وع . ل باشا ، وغيرهم »[٢٠] .

١٩ ـ عبد الرحمن الرافعى : الثورة المصرية والاحتلال الانجليزى . ط ٢ مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ٣٩ .

٢٠ ـ محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام . ج ١ ، مطبعة المنار ، القاهرة ، ١٩٣١ ، ص ١٨٦ .

ولنفك رموز هذه الفقرة قبل التعليق عليها : م. ش هو محمد شريف ، ش هو شاهين ، وع . ل هو عمر لطفى [وزير الحربية] ور . هو راغب ، وهؤلاء جميعا ــ باستثناء راغب اليونانى الأصل ــ من الأتراك والشراكسة . وكان الخديو اسماعيل يرعى حركتهم ــ كما هو واضح ــ من أوربا ، حيث ذهب إلى ايطاليا بعد عزله . ومع أن محمد عبده كان من المفروض أن ينضم إلى جماعة شريف ، أو جمعية حلوان كما سماها ، كنوع من الاحتجاج على جماعة الخديو الجديد الذى نفى أستاذه ، فقد انضم إلى جماعة رياض ، أى أنه أصبح من جماعة الخديو ، شكلاً على الأقل ، لأنه مالبث أن أيد العرابيين بعد ذلك . ولكن عداءه ــ مع أستاذه ــ لاسماعيل هو الذى دفع به إلى جماعة الخديو فيما يبدو ، على عكس زميله أديب اسحق الذى انضم إلى جماعة شريف بعد أن أغلق رياض جريدتيه .

كانت هذه كلها تحزبات صغيرة فى الحقيقة ، تنشأ وتزول حول الأشخاص لا حول القضية الأساسية ، وهى حرية البلاد واستقلالها وشفاؤها من الاستغلال الأجنبى . ومع ذلك استهل رياض عهده بالتضييق على الحريات ، وإرهاب الصحف المعارضة بالإنذار ، أو التعطيل ، أو منع الدخول فى حالة الصحف القادمة من أوربا مثل « أبو نظارة » . وهذا ما دفع جماعة شريف ــ التى سميت باسم « جمعية حلوان » منذ اجتماعها الثانى هناك ــ إلى الحركة . ففى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ، أى بعد أقل من شهرين على توليةرياض الوزارة ــ أصدرت الجماعة منشوراً بالفرنسية باسم الحزب الوطنى ، طبعت منه ٢٠ ألف نسخة كما يقول جون نينيه Ninet السويسرى الذى كان قريباً من أعضائها وقتها . ومع أن هذا الرقم مبالغ فيه جداً فى بلد لا يقرأ الفرنسية ، ولا يحكمه الفرنسيون ، فقد ألقى المنشور اللوم على التدخل الأوربى ورياض باشا فى سوء أحوال البلاد . وبدا كما لو كان « مماليك اسماعيل » يدافعون عن أنفسهم ، ويحتجون على ضياع سلطانهم السياسى وهيبتهم الاجتماعية ، ويتحدثون باسم الأمة ، كما قال الباحث الألمانى

ألكساندر شولش[٢١] . ولم يكن المنشور ــ كما صوّره شولش ــ يحمل فلسفة سياسية أو قانونية أو دستورية . ومع ذلك خاطب فيه كاتبه المجهول « العالم المتحضر الحر » ، وناداه لحماية مصر من حكومتها ، ونظامها الذى سيخربها مثلما خربها النظام السابق . وأضاف إن إنقاذ البلاد لا يمكن تحقيقه إلا على يد الأمة المصرية ممثلة فى حزبها الوطنى . وأهاب بذلك العالم الحر أن يتدخل لمساندة الحزب فى الظهور على الملأ ، وممارسة صلاحياته[٢٢] .

وهكذا تمخض اجتماع حلوان ، الذى سمى « جمعية حلوان » بعدها ، عن حزب هو الحزب الوطنى ، وإن كان من الواجب أن نتحفظ فى استخدام كلمة « حزب » كما فعل شولش ، لأن الأمر كله لم يخرج فى النهاية عن إطار الجماعة المتناثرة غير المنظمة ببرنامج محدد ولوائح تنظيمية . وقد سبق الأفغانى فى دعوته لتكوين حزب وطنى أصحاب فكرة الحزب الوطنى هؤلاء . بل إنه أطلق على جماعته فى المحفل الماسونى اسم « الحزب الوطنى الحر » . وكانت هذه كلها تسميات فضفاضة ، فيها من الطموح والتفاؤل أكثر مما فيها من الواقع . ولكنها فى النهاية كانت خطوات نحو الحياة الحزبية .

فى ظل هذه الظروف مجتمعة ظهرت جمعية مصر الفتاة . ومع أن ما كتب عنها قليل ، لا يشفى الغليل ، فمن الممكن أن نفهم منه الكثير عنها . ومن الممكن أيضا أن نقسم ما كتب عنها إلى قسمين : قسم يمثله معاصروها ممن كانت لهم صلة بها أو بنشاطها أو ببعض أعضائها ، وقسم آخر يمثله دارسوها والمعلقون عليها . وهؤلاء وأولئك لهم شهادات وإشارات نتناولها هنا بترتيب ظهورها .

٢١ــ A. Schölch, Op. Cit., p 120

٢٢ــ Ibid., pp 121 -127

شهادات المعاصرين

ذكر أديب اسحق فى معرض حديثه عن « الحزب الوطنى فى مصر » أن الأمة المصرية فريقان ، يعرف أحدهما بالوطنى ، والآخر بما لا نجد لتعريفه حَدًّا ، فإنه ـ كما يقول ـ ليس بالغريب فيوصف بالأجنبى ، ولا بالفاتح الدخيل فيعرف بذلك ، وإنما هو مصرى ، وليس بمصرى ، ووطنى وليس بوطنى . فواحيرتاه فى تعريفه . ثم علق على ذلك بقوله :

« بل القول فيه ما جاء فى [مصر الفتاة] على حين صدورها ، مفوضاً تحرير جانبها العربى إلى هذا العاجز ، وهو تعريف الحزب الوطنى بالاستقلاليين والآخر بالتدخليين »(٢٣) .

وفى هذه الإشارة إلى صحيفة « مصر الفتاة » التى أصدرتها الجمعية اعتراف يؤكد ما ذكره زيدان من أن اسحق كان من أعضائها . ولكنه هنا يزيد على ذلك أنه كان محرر القسم العربى فى صحيفة الجمعية . وقد مَرّ بنا أنه استخدم تعبير « مصر الفتاة » كثيراً فى أواخر عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، دون أن يشير إشارة صريحة إلى الجمعية .

وذكر ابراهيم اللقانى ، تلميذ الأفغانى ومحرر جريدة « مرآة الشرق » بعض التفاصيل المجهولة فى رسالة شخصية وجهها إلى أستاذه من منفاه فى بيروت . وفى هذه الرسالة المؤرخة فى ١٥ فبراير ١٨٨٣ روى اللقانى أخبار البلاد بعد نفى الأفغانى ، ومنها هذه الفقرة حول أخبار الأشهر الستة بعد أغسطس ١٨٧٩

---

٢٣ ــ كانت هذه فى الأصل مقالة نشرها اسحق بجريدة « مصر القاهرة » فى باريس عام ١٨٨٠ . أنظر : ناجى علوش ، مصدر سابق ، ص ٢١٠ .

« وقد ظهر سرُّ مولانا خلال الستة الأشهر هذه بمظهر عجيب . وذلك أن جماعة اسكندرية الذين ظهر فيهم أثر خطبة المولى [يقصد خطبة زيزينيا التى سبق أن أشرنا إليها] وهم آل بيت سرسق وقطة وزغيب والمخلع اجتمعوا على القيام بإعلاء كلمة السيد [والنداء] بما كان ينادى به . وضموا إليهم عصبة من المسلمين ، وتعاونوا على إصدار جريدة نصفها عربى ، والنصف الآخر فرنساوى ، ينشرون فيها ما جمع السيد عليه كلمتهم فى خطبته . فأخذت تلك الجريدة من أول يوم صدرت فيه شهرة لم تأخذها أشهر جرائد أوربا بعد عدة سنين . على أنها جانبت التهور والحدة فوق ما يوجبه عليها الأدب والاعتدال ، حتى لقد تهافتت على تسوئتها سائر الجرائد المحلية ، عربية وافرنجية ، حقدا عليها ، وتملقا إلى رياض باشا ، إذ حسبوا أن تلك الجريدة صنيعة شريف باشا ، فأخرستهم جميعاً بما أوجب الثناء عليها ، وحببهم فيها رغم أنفهم . ولم يكن عمل هؤلاء الجماعة مقصوراً على تلك الجريدة ، بل كانوا دونوا لائحة إصلاح . وجاء بها وفد منهم إلى مصر [يقصد القاهرة] ورفعها إلى الخديو ، وسأله عن لسان الجمعية العمل بها ، فتنغص الخديو من ذلك ، ولكن لم يستطع الاحتمال والصمت .

« ثم أخذوا أيضا فى تدوين لوائح غير تلك ، بما يرون وجوب إجرائه فى القطر . ولكن من سوء البخت أن رياض باشا ، الذى كان وقتئذ ناظر النظار يرى أن المصريين ليسوا أهلا لمثل هذه الحرية ، وهى عقيدته التى يعلمها فيه سيدى ، والتى هى عيبه الوحيد ، فتصدى لتلك الجريدة . وكلف ناظر المطبوعات الذى كان وقتئذ إيتاليانيا [يقصد إيطاليا] بتعطيلها ، فاستعصم ، فكلف نفس ناظر الخارجية بذلك ففعل على غير العادة ، فلم يكن من الجمعية إلا أن رفعوا على الحكومة قضية فقضى لهم . وهموا باصدار الجريدة ثانيا ، لولا أن المسلمين الذين كانوا فى جمعيتهم تفرقوا عنهم ، بل

وتصدوا لإيذائهم نفاقا ، فعجبوا ، وسخطوا ، قائلين : إنما نحن نخدم بذلك المصريين ، لا نخدم أنفسنا ، إذ ما من أحد منا إلا وهو رعاية دولة أجنبية ، وفى مأمن من استبداد الحكومة المصرية ، وفى غنى عن حريتها ، فحيث أبى المصريون الاشتراك فى هذه الخدمة فمالنا وهذا العناد الذى ليس لأشخاصنا منه فائدة . ومن حينئذ كفوا عن مشروعهم »(٢٤) .

وقبل أن نعلق على هذه المعلومات غير المعروفة يحسن أن نمضى فى عرض شهادات معاصرى الجمعية .

كتب محمد عبده وهو يعلق على مشروع اللائحة ، أو الدستور الذى وضعه شريف باشا عند تكوين جمعية حلوان :

« وتظاهر الأجانب بالرضاء عن الإصلاح المشروع فيه ، وأنشئت جمعية فى الاسكندرية باسم [مصر الفتاة] لم يكن فيها مصرى حقيقى ، بل كان أكثر أعضائها من شبان الاسرائيليين المنتمين إلى الأجانب . وقد رفعت هذه الجمعية لائحة إلى الخديو فيها من مطالب الحرية ما يستحق الاعتبار ، وأنشأت بعد ذلك جريدة [مصر الفتاة] فكانت تنشر فصولا حادة الانتقاد ، شديدة الموعظة »(٢٥) .

وكتب شبلى شميل عن صحيفة الجمعية أنها كانت « تحرر باللغتين الفرنساوية والعربية ، وتنشر فى الأسكندرية ، أنشأها فى ذلك العهد بعض رجال الحرية من وطنيين وأجانب تحت إدارة أديب اسحق صاحب جريدة مصر والمحروسة . وكان من أنصارها العاملين المتحمسين « غوسيو » اليونانى ، أحد عمال بنك « الأنجلو إجيبسيان » قبل أن يرقى إلى رئاسة

---

٢٤ ــ أنظر كتابنا : الأفغانى وتلاميذه ، ص ص ٩٠ ــ ٩٢ .

٢٥ ــ رضا ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .

إدارته . وكان ينشر مقالاته فيها بالفرنساوية فتترجم إلى العربية »[٢٦] وكان شميل من كتابها . وقد جمع ما نشره فيها من مجموعة مقالاته .

وكتب الصحافى الفرنسى إرنست فوكيلان الذى عاصر تلك الفترة ، فى معرض حديثه عن ذكرياته إبان الثورة العرابية ، وما عرفه عن الأفغانى ، أن الأخير ارتبط فى الأستانة ــ قبل مجيئه إلى مصر عام ١٨٧١ ــ بأعضاء جماعة تركيا الفتاة . وعن طريقهم عرف الماسونية وتحمس لها . « ولما جاء إلى مصر أسس محفلاً بلغ عدد أعضائه نحو ثلاثمائة . وخرج من هذا المحفل حزب ، أو على الأقل جنين حزب سمى نفسه « مصر الفتاة » ولهذه الجماعة نفسها صحيفة اتخذت اسم الحزب »[٢٧] .

هـذا مـا أمكن الحصـول عليه من شهـادات معـاصـرى الجمعية وصحيفتها . وهذه تطلعنا على بعض الحقائق الأساسية :

١ ــ قـام أديب اسحق بتحريـر القسم العـربى من صحيفـة « مصـر الفتاة » . ومع أن أحداً لم يُشِرْ إلى عضويته فى الجمعية صراحة فمن المفهوم ضمنيا أنه كان عضوا بها . وقد وضع زيدان اسمه على رأس المنتمين إليها .

٢ ــ تكونت الجمعية بعد خطبة الأفغانى السـابقة الـذكر عـلى مسرح زيزينيا فى الاسكندرية . ويبدو أن دعوته ــ فى الخطبة المذكورة ــ إلى تأسيس حزب وطنى وجدت صدى لها على الفور . ومعنى هذا أن الجمعية تكونت بعد طرد الأفغانى ، أى بعد أغسطس ١٨٧٩ على الأرجح . وبعدها تـأسست الجريدة ، وأعدت لائحة الإصلاح التى قدمت إلى الخديو ، وكذلك بعض اللوائح أو المنشورات الأخرى . ومن الواضح أن هذا كله كان نشاطا علنيا ، لا سرية فيه ولا خفاء .

---

٢٦ ــ شبلى شميل : مجموعة مقالات . ج ٢ ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٠٨ ، ص ٣٢٨ .

٢٧ ــ H. Pakdaman, Op Cit., p 346

٣ ــ أسست الجمعية وساندتها مالياً مجموعة من الأسر الشامية واليهودية الغنية بمدينة الاسكندرية ، وهى ــ كما ذكر اللقانى ــ سرسق وقطه وزغيب والمخلع . ولم يكن لشريف باشا صلة بتأسيسها أو تمويلها . ومع ذلك ضمت بعض المصريين المسلمين مثل عبد الله نديم .

٤ ــ لم يستملح الخديو توفيق فكرة لائحة الإصلاح التى قدمتها الجمعية إليه ، ولكنه لم يستطع أن يرفضها ولا أن يضطهد أصحابها ، بسبب انتماءاتهم إلى جنسيات غير عثمانية .

٥ ــ كانت الجريدة من نوع صحف المعارضة المعروفة فى بلادنا اليوم ، ترضى بالحاكم وتسخط على عماله ووزرائه . وحين وقعت فى خلاف مع الحكومة بسبب لهجتها العنيفة ، وأمر رياض باشا بتعطيلها لجأت إلى المحاكم المختلطة وأوقفت قرار التعطيل . ومع ذلك جاءتها الضربة القاضية من جانب أعضائها المصريين المسلمين الذين بدأوا فى الانفضاض عنها ، خوفاً من الحكومة أو تملقاً كما قال اللقانى .

ولكن ، ما صلة الأفغانى الحقيقية بالجمعية ؟ .

لقد أشار إلى هذه الصلة ــ كما رأينا ــ اللقانى وفوكيلان . وإذا عدنا إلى خطبته السابقة نجد فى تقديم جريدة « مصر » لها ، يوم نشرها ، بعض الضوء المهم . فقد كتب المحرر [أديب أسحق] مقدمة طويلة حافلة بالثناء . والتكريم لأستاذه بعنوان « حكيم الشرق » . ومنها هذه الفقرات :

« فى عشية يوم الجمعة الماضى وفد على الاسكندرية سيدنا فهرست كتاب الكمال ، وفذلكة حساب الجلال ، أستاذنا الأجل ، الفيلسوف الأكبر ، السيد جمال الدين الأفغانى . . .

وأعَدَّ له وجهاء الثغر ، وفى مقدمتهم جناب الفاضل الوجيه الحريص على حب العلم ورجاله ، جبرائيل أفندى المخلع ، وجناب الوجيه المكرم نجل الوجيه ذى مِنَشىٍّ ، مآدب فائقة الحسن والظرف . . .

« ثم اتصل ببعض شبان الاسكندرية الوجهاء النبلاء خبر قدوم سيدنا الأجل ، المشار إليه ، إلى الاسكندرية ، فوفدوا عليه ليمتعوا الأبصار بأنواره كما تمتعت الأسماع بأخباره ، ثم سألوه أن يخطب فيهم خطبة عمومية يستفيدون من بيانها حكمة وأدبا ، فأجابهم إلى ذلك . . .

« ثم رأى [الأفغانى] أن يجعل لهذا السعى أثراً مفيداً حسياً ، فضلاً عن أثره الأدبى المعنوى ، بأن يكون الدخول لذلك المحفل [المسرح] بأوراق تعين قيمتها لإعانة فقراء الاسكندرية . . . »(٢٨) .

تضيف هذه الفقرات التى خلصناها من بعض إنشائيتها إلى جبرائيل المخلع التاجر الشامى وزميله اليهودى دى منشه ، وكلاهما كان من مؤسسى الجمعية فيما يبدو . كما تضيف احتمال أن يكون شبان الاسكندرية هؤلاء قد فاتحوا الأفغانى فى إنشاء الجمعية وحصلوا على موافقته وتشجيعه لهم ، قبل الخطبة وبعدها ، ولا سيما أنه نص فى هذه الخطبة على بعض أسس الإصلاح مثل تأسيس المدارس والصحف والمسارح ، وتعليم المرأة ، وإنشاء حزب وطنى . ويوحى هذا كله بأن الأفغانى كان أبا روحيا للجمعية حتى لو كان تأسيسها قد تَمَّ بعد طرده . فقد ترك الجنين الذى أشار إليه فوكيلان ، وروح العمل من أجل الوطن التى ألحت عليها خطبته .

إشارات الدارسين :

كانت إشارة جرجى زيدان إلى الجمعية وصحيفتها مقتضبة ، تقوم على السماع ، كما مر بنا . ولهذا لم تخل من الهنات ، مثل قوله إن جريدة « مصر الفتاة » صدرت فى أواخر أيام اسماعيل ، فى حين أنها صدرت بعد خلعه ، وإن الجمعية كانت سرية ، وهذا غير صحيح لأنها وضعت اسمها صراحة على غلاف اللائحة التى قدمتها إلى توفيق . ولكن الأقرب إلى الصحة أن

٢٨ — جريدة مصر : ١١ أبريل ١٨٧٩ ، ص ١ .

الجمعية لم تكن بذلك البأس الذى صوره أنصارها ، على أى حال . ومع ذلك ربما حدثت محاولات من بعض أعضائها فى أواخر عهد اسماعيل لتخويفه وإرهابه . وربما تكونت الجمعية ذاتها ــ قبل ظهور صحيفتها ــ فور انتهاء الأفغانى من زيارته للاسكندرية فى أواخر مايو ١٨٧٩ ، أى قبل شهر من خلع اسماعيل . وربما كانت بدايتها سرية ، بمعنى أنها بدأت فى نطاق ضيق ، وهذا أقرب إلى الصحة . ولكنها ــ بالقطع ــ كانت علنية سافرة منذ بداية عهد توفيق .

وقد تلت إشارة زيدان هذه إشارة أخرى إلى صحيفة الجمعية ، أوردها فيليب دى طرازى وهو يؤرخ للصحافة العربية ، قال :

مصر الفتاة جريدة أسبوعية شعارها « البحث عن حقوق كل إنسان فاكر » [يقصد : عاقل] برزت لعالم الوجود عام ١٨٧٩ بعد اعتلاء توفيق الأول مسند الأريكة الخديوية . فصدرت باللغتين العربية والفرنسية . وكان أديب اسحق يحرر فيها ، ويعرب الفصول التى كانت تنشر فى القسم الأفرنسى منها . وقد أصدرتها « جمعية مصر الفتاة » المؤلفة من أذكياء أبناء وادى النيل والنازلين بساحته . وغرضها تنبيه الغافل من الأمة المصرية ، وتوثيق عرى الألفة بين أفرادها ، ودفع ما ألم بها من الأضرار المادية والمعنوية فى آخر أيام الخديو اسماعيل . وبعبارة إجمالية كانت تروم حفظ الحقوق الوطنية وكف يد الأجنبى عن استغلال الوطن ، والسعى وراء ضالتهم المنشودة ، وهى أن تكون « مصر للمصريين » . وقد تعطلت بعد ظهورها بوقت قصير ، بمساعى مصطفى رياض باشا رئيس الوزارة المصرية ، الذى كانت تطعن فى سياسته طعنا موجعا ، فأقام صاحب « مصر الفتاة » فى شهر كانون الثانى [يناير] سنة ١٨٨٠ الحجة على الحكومة المصرية فى المجلس المختلط ، وقاد إليه وكيلها صاغراً . وكان المحامى المشهور « وريجوس » وكيلا للمدعى فى المحاكمة فأطلق لسانه الفصيح فى مجال الدفاع . وأظهر من

معايب الإدارة ومفاسد الوزارة ما تقشعر منه الأبدان ، حتى خيل للسامعين أنهم يرون الإدارة متقمصة جسم انسان ، منخطف اللون ، بادى النحول »(٢٩) .

لا تختلف هذه الإشارة — فى صلبها — عن شهادة ابراهيم اللقانى السابقة ، إلا فى كون الصحيفة صدرت فى أواخر عهد اسماعيل مما لا يستند إلى دليل . وقد كان اللقانى أقرب إلى الصحيفة من دى طرازى [١٨٦٣ — ١٩٥٦] الذى كان وقتها فى بيروت شابا صغيرا فى الثامنة عشرة .

ومن جهة أخرى كانت إشارة عبد الرحمن الرافعى إلى الجمعية وصحيفتها مقتضبة ، لا تزيد على الإنذار الذى وجهه المسئولون إلى جريدة « مصر الفتاة » بسبب هجومها على الحكومة وانتقادها لتوسيع اختصاص الرقيبين الماليين الأوربيين ، مما أدى إلى تعطيلها نهائياً بعد ذلك لنشرها مقالاتٍ عدائية(٣٠) . وكانت إشارة ابراهيم عبده أكثر تفصيلا . فقد ذكر أن الجريدة هى أول الصحف التى استهدفت للإرهاب فى عهد رياض ، وأنها لسان حال حزب بدأ يولد فى آخر حكم اسماعيل من بعض اليهود ، وأن جريدة « مرآة الشرق » أيدته ودعت له التوفيق يوم عزل اسماعيل ، وأن الصحف الأوربية اهتمت به ، ولا سيما جريدة « التايمز » البريطانية التى ذكرت أن مبادئه صورة من مبادىء الثورة الفرنسية ، وأن معظم أعضائه من أبناء الإسرائيليين الشرقيين الذين صاروا فى مصر أغنياء . وأضاف أن جريدة « الوقائع » نشرت فى ١٧ نوفمبر ١٨٧٩ خبراً عن تعطيل « مصر الفتاة » بدعوى أنها نشرت « مقالاتٍ وأخباراً عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والأفكار »(٣١) .

---

٢٩ — دى طرازى ، مصدر سابق ، ص ص ٥٦ — ٥٧ .

٣٠ — الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

٣١ — ابراهيم عبده ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ .

كانت هذه حدود الصورة التى رسمتها الدراسات التاريخية والصحفية لجمعية مصر الفتاة وجريدتها . وظلت على هذا النحو دون أن يقوم أحد بدراسة مفصلة للموضوع ، حتى جاء الباحث الألمانى شولش فاهتم به ، واستعان ببعض المصادر الأوربية ، فضلاً عن بعض المصادر العربية التى مرت بنا . وذكر شولش فى نحو صفحتين مركزتين من كتابه « مصر للمصريين » أن الجمعية تكونت فى أواخر عهد اسماعيل ، وتحت تأثير جمال الدين . ولاحظ أن سليم نقاش لم يذكرها فى كتابه المعروف بعنوان « مصر للمصريين » أيضا ، مع أنه كان فى طليعة من ذكروا من أعضائها . كما لاحظ أن عبد الله نديم انضم إليها ، ولكنه تركها بعد قليل غير راض عن طابعها السرى . ولم يذكر شولش مصدره فى ذلك ، ولكن أغلب الظن أنه اعتمد على رواية لعلى الحديدى فى كتابه عن النديم . فقد أشار الحديدى إلى أن النديم عاد إلى الاسكندرية فى أوائل عام ١٨٧٩ ، وانضم فور وصوله إلى « جمعية مصر الفتاة السرية » ذات الأغلبية اليهودية ، التى كان من أعضائها الأفغانى وتلاميذه . ولكن هذه الرواية لا تتناقض مع ما ذكره الحديدى أيضاً من أن النديم أسس « الجمعية الخيرية الإسلامية » فى ١٨ ابريل ١٨٧٩ ، أى أن انضمامه للجمعية الأولى لم يزد على بضعة أسابيع . وقد اتضح لنا حتى الآن أن « جمعية مصر الفتاة » نشأت فى وقت قريب من عودة النديم إلى الأسكندرية ، وأن نشأتها كانت سرية ، أى فى نطاق ضيق كما أشرنا من قبل ، ولكن هذا لم يكن سبب ابتعاد النديم عنها ، وإنما جاء ابتعاده بسبب سيطرة غير المسلمين عليها ، مما جعله يؤسس فى مواجهتها جمعية إسلامية خالصة وعلنية ، أى ذات نشاط معروف للناس ، ويحافظ فى الوقت ذاته على صلته بالكتابة من خلال جريدتى أديب اسحق فى الاسكندرية[٣٢] .

---

٣٢ ــ على الحديدى : عبد الله نديم ، سلسلة أعلام العرب . المؤسسة المصرية للتاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، د . ت ، ص ص ٦٨ ــ ٨٣ .

ويمضى شولش ــ على أى حال ــ فيذكر شهادة محمد عبده عن الجمعية ، ووصف بعض التقارير الأوربية لها بأنها جمعت خيرة الشباب فى الأسكندرية من الأسر المسيحية واليهودية الشرقية العاملة فى التجارة والمحمية من الدول الأوربية ، وأن هؤلاء كان فيهم ستة أو سبعة من اليونانيين ، ومالطى ، وأن غالبيتهم من الشام . ويعرض لاختلاف التقارير حول راعى الجمعية ، فبعضها يذكر شريف باشا الذى أيد ولاية توفيق ، وبعضها الآخر يذكر الأمير حليم . ويبدو ــ كما يقول ــ أن سر هذا التناقض يرجع إلى خيبة أمل أعضاء الجمعية فى توفيق مما جعلهم ينتقلون إلى تأييد حليم . ومع ذلك ظل أديب أسحق على ولائه لشريف وجماعة حلوان . وهذا ــ كما يقول أيضا ــ سر خلط هذه الجمعية أحيانا بجماعة حلوان . ولكن المعروف أن شريف نفسه اختلف مع توفيق ، بسبب الدستور ، بعد أسابيع من توليته ، وأقيل من منصبه كرئيس للوزراء ، وتولى الوزارة توفيق نفسه ، ثم سلمها لرياض ، عدو شريف ، الذى أطاح بصحيفة الجمعية كما مر بنا . ومعنى هذا أن تعاون الجمعية وجماعة حلوان ظل قائما ، من خلال أديب اسحق الذى كان ضابط اتصال بين الاثنتين فيما يبدو ، حتى كف أعضاء الجمعية الكبار أيديهم عنها بعد إنسحاب المصريين المسلمين منها كما ذكر اللقانى . وهذا هو الأرجح .

غير أن شولش يفطن إلى المبالغة فى إضفاء طابع السرية على هذه الجمعية وغيرها ، ويضيف أن الجمعية كشفت عن نفسها فى أوائل سبتمبر ١٨٧٩ حين قدمت برنامجها الإصلاحى ، أو لائحة الإصلاح كما أسمتها . ولكنه لم يفطن إلى أن هذه اللائحة لها نسخة عربية ، ربما تكون قدمت إلى الخديو مع الأصل الفرنسى ، وهذا هو الأرجح . ثم يفطن مرة أخرى إلى أن هذه اللائحة شديدة الشبه بتقارير لجنة تقصى الأحوال الأوربية التى جاءت مصر فى أواخر عهد اسماعيل ، وأنها تضمنت تحليل تلك اللجنة للوضع العام فى

البلاد ومقترحاتها للإصلاح ، فضلا عما تضمنته من أفكار ومبادىء دستورية ومطالب خاصة بالتعليم ، والحقوق السياسية ، وحرية الفرد ، وحرية الصحافة وممثلي الشعب . أما صحيفة الجمعية فكان قسمها الفرنسي هو الأصل الذي ينقله أديب اسحق إلى العربية . وحين اضطهدها رياض وعطلها قاضاه مديرها م . جوسيو M. Goussio . ولكن الباحث لم يطلع على ما كتبه اللقاني وشبلي شميل ، فيما يبدو ، وإلا عرف حقيقة جوسيو هذا ، وعرف أيضا أن الحكومة خسرت القضية ، وليس بغير جدوى كما قال ، لولا أن المتقاضين كفوا أيديهم عن مشروعهم بعد ذلك . ومن الواضح هنا أن توفيق لم يستطع ، هو أو رياض ، أن يمس جوسيو ، الذي ترقى حتى أصبح مديراً لبنك انجلو إجبسيان كما ذكر شميل .

ويضيف شولش ، مرة أخرى ، بعض المعلومات التي تؤكد ما سبق أن ذكره اللقاني حول المنشورات الأخرى التي أصدرتها الجمعية ، ومنها ما ردت به في أواخر ديسمبر ١٨٧٩ على الإجراءات التعسفية التي اتخذت ضد صحيفتها . فقد نشرت في ذلك التاريخ كتيباً [بالفرنسية والعربية] في ١٦ صفحة بعنوان « حرية الصحافة » طالبت فيه بهذه الحرية التي سبق أن طالبت بها في لائحة الإصلاح ، ولكن على مستوى ملح ومتشدد في هذه المرة . وكان الكتيب « بحثاً فلسفياً يستند إلى ثقافة أوربية كلاسيكية . وكان القسم الثاني فيه ، الذي ضم مناقشة لحرية الصحافة من وجهة النظر القانونية ، أقرب إلى أن يكون بحثاً في القانون الدستوري ، وكأن كاتبه كان يكتبه وعند مرفقه بحث فرنسي في الفقه القانوني . . . وكان توزيع كتيب حرية الصحافة آخر نشاط علني للشرقيين الشبان . ويبدو أنهم تعرضوا للنفي بحلول ربيع عام ١٨٨٠ ، أو نُفِيَ بعضهم على الأقل ، خارج البلاد ، بدعوى أنهم من أتباع حليم »(٣٣) .

٣٣ـ A. Schölch, Op. Cit., pp 112 - 114

عند هذا الحد ينتهى حديث الباحث الألمانى عن جمعية مصر الفتاة ونشاطها ، وهو أوفى حديث عنها من جانب الدارسين . وقد ألقى — كما لمسنا — أضواء مهمة على نشاط الجمعية ، وإن كنا اختلفنا معه حول بعض النقاط التى نضيف إليها اختلافاً آخر حول النقطة الأخيرة الخاصة بنفى أعضاء الجماعة أو بعضهم . فليس هناك دليل على هذا النفى من ناحية ، ومن ناحية أخرى تنفيه إشارة شميل السابقة إلى تولى جوسيو اليونانى منصب إدارة البنك المذكور . والأرجح أن هؤلاء الأعضاء ابتعدوا عن النشاط السياسى الداخلى شيئاً فشيئاً ، وشجعوا سفر أديب اسحق إلى فرنسا وإصدار جريدة « مصر القاهرة » من باريس . فمن الثابت أن إرهاب الصحافة فى عهد رياض أوقف جريدتى « مصر » و « التجارة » أيضاً ، وأن محررهما أديب اسحق « حاول الحصول على رخصتى صحيفتين جديدتين هما « العصر الجديد » و « المحروسة » ، فلم يتم له ذلك بالسرعة المطلوبة . . . ولذلك سافر أديب إلى باريس ، وظل سليم النقاش ليدبر أمر الصحيفتين الجديدتين »[٣٤] اللتين ظهرتا بالفعل فى ٥ ، ٨ يناير ١٨٨٠ على التوالى ، فى حين صدرت « مصر القاهرة » فى باريس فى ٢٤ ديسمبر ١٨٧٩ ، أى بعد أسابيع قليلة من إغلاق الصحيفتين الأوليين ، فضلاً عن صحيفة « مصر الفتاة » فى منتصف نوفمبر ١٨٧٩ .

ويعيدنا ذلك إلى موضوع الصلة بين جماعة حلوان ، أو الحزب الوطنى ، وبين صحيفة « مصر القاهرة » . وقد أخذ الدارسون بهذه الصلة التى ألمح إليها محمد عبده فى حديثه السابق عن جمعية حلوان حين أورد اسم شريف باشا فى قائمة مموليها . وأجمع هؤلاء الدارسون ، ابتداء من ابراهيم عبده إلى سامى عزيز ، على أن الحزب الوطنى كان وراء إصدار الصحيفة فى باريس ، بغرض الدعاية لنفسه من ناحية ومهاجمة رياض من ناحية أخرى[٣٥] .

---

٣٤ — علوش ، مصدر سابق ، ص ص ١٤ — ١٥ .

٣٥ — ابراهيم عبده ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ ، سامى عزيز ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

ولا نعتقد أن هذا صحيح ، فثمة شواهد تدل على أن أديب أسحق ظل على صلة بجماعة مصر الفتاة ، وهو فى باريس ، وأنه كان يراسل بعضهم ، ولا سيما صديقه جبرائيل المخلع[٣٦] ، الذى عرف عنه التحمس للصحف ومساعدة أربابها بالمال ، فضلاً عن أن افتتاحية العدد الأول من « مصر القاهرة » لا تشير — من قريب أو بعيد — إلى خطة الحزب الوطنى الرامية وقتها إلى تخليص مصر من الاستبداد والوصاية ، وأنها — على العكس تطرح مفهوماً قومياً عربياً مبكراً فى قول اسحق : « مقصدى أن أثير بقية الحمية الشرقية ، وأهيج فضالة الدم العربى ، وأرفع الغشاوة عن أعين الساذجين ، وأحيى الغيرة فى قلوب العارفين ، ليعلم قومى أن لهم حقاً مسلوباً فيلتمسوه ، ومالاً منهوباً فيطلبوه ، وليخرجوا من خطة الخسف »[٣٧] فإذا أضفنا إلى هذين الشاهدين أن سفر اسحق جاء بعد إغلاق « مصر الفتاة » وصحيفتيه بقليل ، وأن المخلع ساعده على هذا السفر ، وأن الجميع كانوا يريدون الانتقام من رياض باشا ، لأدركنا استمرار الصلة بين هذه الجماعة وأديب اسحق من ناحية ، وتمويلها لسفره وإصداره « مصر القاهرة » من ناحية أخرى . وقد كان من الممكن أن تستمر « مصر الفتاة » فى الصدور بعد الحكم لها من المحكمة المختلطة ، ولكن كان من الصعب أن تواصل حملتها الإصلاحية والهجومية على الحكومة ، فضلاً عن أنها لم تكن باسم اسحق ، وإنما كان مديرها وصاحب امتيازها م . جوسيو اليونانى المذكور .

لم يمكث اسحق فى باريس أكثر من تسعة أشهر عاد بعدها إلى بيروت مريضاً بالصدر . وربما كان مرضه سبباً فى إيقافه الصحيفة ، وربما كان السبب تحريم دخولها إلى مصر ، أو فراغ يده من المال ، أو كل هذا مجتمعا . وحين عاد إلى مصر بعد سقوط رياض ، وتولى شريف الوزارة فى سبتمبر ١٨٨١ ، عينه الأخير ناظراً لقلم الإنشاء والترجمة بديوان المعارف ثم سكرتيراً

٣٦ — علوش ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

٣٧ — المصدر نفسه ، ص ص ١٦ — ١٧ .

ثانياً لمجلس شورى النواب ، ومنحه الخديو رتبة البكوية ، وسمح له بإصدار صحيفته « مصر » ، كل ذلك على مدى شهرين من عودته . وبهذا تلقى ثمن الاعتدال مقدماً . ولم يعد إلى سابق عهده فى الحدة والسخط . وكانت الجمعية نفسها قد صارت أثراً بعد عين .

وهكذا نخلص ـ مما سبق ـ إلى أن « مصر الفتاة » جمعية سياسية نشأت فى خضم أحداث النصف الأخير من سبعينات القرن الماضى ، وكان ظهورها فى الإسكندرية ـ حيث تركزت الجاليات الأوربية والشرقية المهاجرة ـ بتأثير روح العمل من أجل الوطن التى نشرها الأفغانى فى قنوات الاتصال الجماهيرى فى ذلك الوقت . ومع أن معظم أعضائها كانوا من أبناء الشام وحوض البحر المتوسط فقد كانت تساوى بين المصرى بالميلاد وغير المصرى الوافد فى حقوق المواطنة وواجباتها ، كما سنرى عند الحديث عن لائحتها الإصلاحية . ومع أنها بدأت على نطاق ضيق فى آخر عهد اسماعيل ، قبل شهر تقريباً من عزله ، فقد توسعت بعد ذلك ونزلت إلى ميدان العمل الجماهيرى بصحيفة خاصة ، وبعض البرامج الإصلاحية ، دون أن تنكر حق توفيق فى الحكم أو تهاجمه شخصياً . ومع أنها ـ أخيراً ـ كفت يديها بسرعة عن النشاط السياسى ، بعد إيقاف صحيفتها ، فقد قدمت للمستوطنين والمهاجرين أداة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم ، بالفرنسية والعربية ، دون أن تتعالى على الواقع الذى نبتت فيه وتوجهت إليه .

لائحة الإصلاح :

يعد برنامج الإصلاح ، أو لائحة الإصلاح كما سمته الجمعية ، أهم أعمالها بعد صحيفتها غير المتاحة . وقد كتبت بالفرنسية على الأرجح ، ثم ترجمت إلى العربية ، بطريقة منهجية ، منظمة ، موثقة بالمعلومات والإحصاءات . وقسمت إلى ثلاثة فصول : تركز أولها حول بيان سوء أحوال البلاد ، ولا سيما فى الريف ، وفداحة الظلم الواقع على الفلاحين منذ عهد

اسماعيل وحكوماته الفاسدة ، وانحطاط الإدارة ، وفساد القضاة ، وانتشار الفقر . وتركز ثانيها حول بيان أسباب شقاء البلاد وأولها « اجتماع السلطة فى يد واحد » على حد تعبيرها ، ولكنها قسمت هذه الأسباب إلى رئيسية أو « أولية » ، مثل السبب السابق وغياب الدستور ، وأخرى ثانوية متفرعة عنها مثل عدم وجود قانون انتخابى وقانون للموظفين وفساد أسلوب تحصيل الأموال . وتركز الفصل الأخير حول طرق الإصلاح المقترحة ، مثل توزيع السلطة ومساءلة الوزراء .

وقد رحبت اللائحة فى مقدمتها بعهد توفيق ، وعدته بادرة خير ، « إذ رأت زمام البلاد ــ على حد قولها ــ بيد أمير فتى ، فإن عمر الشباب من بين الأعمار هو أحسنها قبولاً لمبادىء العدل والاستقامة والحرية » ولكن ما يلفت الانتباه فى هذه المقدمة ، المعتدلة القصد المهذبة العبارة ، أنها أَرَّخَتْ للجمعية ببداية عهد توفيق ، فقالت :

« لما كان اليوم السعيد الذى وليتم به الخديوية السنية أيقن سكان البلاد عموماً وفتيانهم خصوصاً بإمكان الإصلاح وَتَيسُّر النجاح . فاجتمع كثير من أولئك الفتيان ، وألفوا جمعية للبحث فى الأحوال الراهنة بما استفادوه من الدروس ، وما عرفوه من أحوال البلاد التى هم من أبنائها ، وما علموه بممارسة الإدارة ، ومباشرة الأعمال وما هداهم إلى معرفته مركزهم فى الهيئة الاجتماعية »(٣٨) .

وهذا ــ فى الحقيقة ــ شاهد آخر يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن الجمعية تكونت بعد خطبة الأفغانى فى الاسكندرية فى أواخر مايو ١٨٧٩ ، وبتأثير مباشر منه .

٣٨ــ لائحة إصلاح ، مطبعة موريس ، الاسكندرية ، ١٨٧٩ [نسخة المكتبة البريطانية رقم [21] .1452.o ، ص ب .

لقد أظهر الفصل الأول من هذه اللائحة قتامة الصورة التى كانت عليها أحوال مصر فى عهد اسماعيل وأوائل عهد ابنه . وكشف الفصل الثانى سر هذه القتامة ، وهو الحكم الاستبدادى ، الذى يأتى على رأس أسباب شقاء البلاد . ولم يغفل عن الإشارة إلى أن « رعية الحكومة الاستبدادية يكونون كالعبيد الأرقاء ، يرهبون سيدهم ولكن لا يحبونه ، ويخافون الحكومة ولكن لا يحترمونها ، وتتمكن فيهم أقبح الطبائع ، إذ يفرحون بما ينزل بحكامهم من المصائب ، حقدا عليهم بما كانوا يظلمونهم »(٣٩) .

كما تنبه إلى غياب الدستور الذى يعد فى المحل الثانى من أسباب الشقاء الأساسية بعد حكم الفرد . بل تنبه إلى سببين آخرين رئيسيين بعد هذين ، وهما عدم وجود عدالة وقانون ونقصان المعارف العمومية . وأشار إلى ضرورة توزيع السلطة واستقلال القضاء . وإذا كانت هذا الأسباب الأربعة رئيسية فهناك أسباب أخرى ثانوية تنتج عنها ، وعددها هنا تسعة أسباب هى بترتيب ورودها :

١ ــ عدم وجود قانون انتخابى وعدم استقلال النواب مع ما يضمن حرية مداولاتهم وتنفيذ قراراتهم .

٢ ــ عدم وجود قانون للموظفين يبين حقوقهم وواجباتهم .

٣ ــ سوء الترتيب والإدارة فى مصالح المالية خصوصاً .

٤ ــ فساد أسلوب تحصيل الأموال .

٥ ــ عدم ملاءمة أوقات تسديد كوبونات الدين الموحد .

٦ ــ تسليم أمور المطالبين بالأموال إلى المرابين .

٧ ــ عدم وجود قانون ثابت لرى الأراضى .

٨ ــ عدم المساواة فى تكاليف الحكومة ونفقاتها .

٩ ــ ضآلة رواتب صغار الموظفين .

---

٣٩ ــ لائحة إصلاح ، مطبعة موريس ، الاسكندرية ، ١٨٧٩ [نسخة المكتبة البريطانية رقم 1452.o. [21] ، ص ٦ .

ولم ينس واضع اللائحة ، وهو يفصل هذه وتلك من الأسباب ، أن يشير فى ثنايا التفصيل إلى عشرات المبادىء والأفكار النظرية فى الفقه الدستورى والقانونى الأوربى ، وكذلك ما تراعيه الدول الأوربية الحديثة فى تطبيق هذه الأفكار والمبادىء . ومن ذلك ، مثلا ، قوله إن نواب الأمة المنتخبين ليسوا موظفين فى الدولة ، ولا يحق لهم أن يتقاضوا الرواتب ، وإنما تصرف لهم المكافآت كمصروفات انتقال . وكذلك قوله باستقلال القضاء والقضاة ، وتقدير ثمن الأراضى على أساس ما يصرف لها من مياه ، وتوزيع أعمال الحكومة على أساس المساواة بين المواطنين .

وإذا كان الفصلان الأول والثانى يشكلان تمهيداً أو مدخلاً للإصلاح فإن الفصل الأخير ـ وهو أكبر الفصول الثلاثة ـ يشكل صلب الموضوع . وقد قسم إلى عشرة بنود تتدرج من الأهم إلى المهم ، وتشمل مختلف الجوانب العليلة فى الدولة . ومن الواضح أن واضع اللائحة تعامل مع هذه الجوانب كما لو كان يتعامل مع دولة أوربية علمانية حديثة . ويضع نصب عينيه تحقيق أكبر قدر ممكن من الديموقراطية الأوربية الغربية ، فهو يدعو إلى الفصل بين السلطات الثلاث للدولة : التنفيذية ويسميها الإجرائية ، والتشريعية ويسميها القانونية ، والقضائية . كما يدعو إلى توزيع [تفريق على حد تعبيره] السلطة بحيث تصان حقوق رئيس الحكومة وتصير الأهالى أمة حقيقية . بل يدعو إلى عدم المساس بذات رئيس الحكومة الذى لم يحدد المقصود منه ، وهل هو الخديو أم رئيس الوزراء ، وإن كان الواضح أنه يقصد الأول . وينادى بتكوين مجلسين ، أحدهما للنواب والآخر للشيوخ ، يكون للأخير حق محاكمة الوزراء ، وهما معا يشتركان مع الخديو فى السلطة التشريعية ، ويتعاونان مع رئيس الوزراء فى وضع القوانين . أما التصديق على القوانين وانتشارها فمنوط بالخديو ، ولكنه لا يقدر أن يوقف القوانين المنشورة أو يمنع تنفيذها . وأما الناخب فلابد أن يكون مصريا ، والمصرى هو

« كل عثماني مولود في مصر أو مقيم بها منذ ثلاثة أعوام على الأقل من غير تمييز بين الأجناس والمذاهب »[٤٠] ، فضلاً عن ضرورة صيانة الحرية الفردية .

نادى هذا الفصل أيضا بوضع قانون للجنسية ، وتحيز للانتخاب المباشر ، وأخذ بمبدأ مساءلة الوزراء أمام مجلس النواب في حالات الخيانة والرشوة واستغلال الوظيفة واقترح الاستعانة بالقضاة الأوربيين إلى أن تتم كفاية القوانين والمعارف عند قضاة المحاكم الأهلية . ودعا إلى تحصيل ضريبة للتعليم الابتدائي مع حرية التعليم وإنشاء المدارس ، مادام الأمر لا يمس الآداب العامة . وطالب بانشاء مدرستين عاليتين للزراعة وأخرى للحقوق مع إنشاء مجلس عالٍ للمعارف ، ومجالس ثانوية في المديريات . كما طالب بمساواة المصريين والأجانب في الضرائب بحيث لا يعفى الأجنبي منها . ثم طالب أخيراً بحرية المطابع والمجامع ، وحرية إصدار الصحف والكتابة ، مع الالتزام بالقانون .

وفي نهاية الفصل تمنى واضعه أن يصرف الخديو عنايته إلى هذا الإصلاح ، فيحصل له الحق الشرعي ــ كما يقول ــ في ممنونية أهل هذه البلاد في الحال والاستقبال[٤١] .

لقد لاحظ ألكساندر شولش ــ كما سبق أن ذكرنا ــ أن اللائحة أفادت من تقرير لجنة تقصي الحقائق الأوربية في عهد اسماعيل . ونلاحظ أيضاً أنها استفادت ــ من ناحية أخرى ــ بما عبرت عنه صحافة الأفغاني ــ إذا صح التعبير ــ من مقترحات للإصلاح في السنتين الأخيرين من سبعينات القرن . كما أنها أفادت بعد ذلك برامج الأصلاح التي أعلنها العرابيون ، ثم الإنجليز من بعدهم . بل إنها ضمت بعض المعلومات النادرة عن سكان مديريات مصر ، والمساحة الزراعية ، والمحاكم ، وغيرها مما يعسر على الباحث

---

٤٠ ــ لائحة إصلاح ، مطبعة موريس ، الاسكندرية، ١٨٧٩ [نسخة المكتبة البريطانية رقم 1452.o. [21] ، ص ٢٩ .

٤١ ــ المصدر نفسه ص ٦٧ .

إيجاده . ومن هنا تكتسب اللائحة قيمة الوثيقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعصرها . أما مترجمها إلى العربية فليس هناك تحديد لاسمه ، وإن كنا نرجح أنه أديب اسحق الذى تولى ترجمة القسم الفرنسى فى جريدة « مصر الفتاة » وتحرير القسم العربى ، ففى نص اللائحة العربى عناصر كثيرة تنم عن أسلوبه ، بالرغم من تدنى هذا الأسلوب أحياناً إلى الركاكة فى التعبير أو العامية فى المفردات . وربما كان صديقه سليم نقاش هو المترجم الحقيقى للنص مع بعض العون من جانبه .

مفردات تحتاج إلى شرح بترتيب ورودها فى الوثيقة

١ ــ **المساقاة** : السقى ، الرى .
٢ ــ **المغايرات** : المخالفات .
٣ ــ **الحقانية** : العدل ، القانون ، نسبة إلى الحق .
٤ ــ **الخَدَمَة** : الموظفون ، جمع خادم .
٥ ــ **الضبطية** : حكمدارية الشرطة ، إدارة الأمن .
٦ ــ **وكيل الشرع** : المدعى العام ، وكيل النيابة .
٧ ــ **تفريق السلطة** : توزيع الاختصاص .
٨ ــ **المذاكرة** : المداولة ، من يداول : يذاكر .
٩ ــ **نفوذ** : تنفيذ .
١٠ ــ **ملايمة** : ملاءمة .
١١ ــ **أفريل** : ابريل .
١٢ ــ **ملاشاة** : إزالة .
١٣ ــ **شوروية** : شورية ، من الشورى ، وهذا هو الصواب ، ولكن الكلمة بشكلها الوارد هنا كانت شائعة فى صحف العصر .
١٤ ــ **القانون الأساسى** : الدستور .
١٥ ــ **ينصب** : **نصب** ، **تنصيبا** : يعين ، عين ، تعيينا .
١٦ ــ **دفعيات** : أقساط ، الصواب : دفعات .
١٧ ــ **مداخلة** : تدخل .
١٨ ــ **الإجرائية** : التنفيذية بمعنى الحكومية ، مقابل السلطة القانونية أى : التشريعية .

١٩ ـ **غرش** : قرش .
٢٠ ـ **الأجزاجية** : المشتغلون بالصيدلة ، الصيادلة .
٢١ ـ **المتحاكمون** : المتقاضون ، المتداعون
٢٢ ـ **الماهية** : الراتب .
٢٣ ـ **مصر ، المحروسة** : القاهرة .
٢٤ ـ **أودة** : غرفة .
٢٥ ـ **المحكمون** Jury : المحلفون فى بعض أنظمة التقاضى الأوربى .
٢٦ ـ **المجالس** : المحاكم .

لائحة اصلاح

مرفوعة

الى جلالة الامير توفيق الاول خديو مصر

خدمة من

جمعية اتحاد مصر الفتاة

طبع فى الاسكندرية

بمطبعة موريس المعروفة بالمطبعة الفرنسوية

١٨٧٩

(التقدمة)

إلى جلالة الأمير المفخم توفيق باشا

خديو مصر المعظم

مولاى

إن الله سبحانه وتعالى حقق آمال مصر، إذ أدرأت زمام أحكامها بيـ أمير فتى، فإن عمر الشباب من بين الأعمار هو أحسنها قبولا لمباد: العدل والاستقامة والحرية، تتعادل به القوة المادية مع القوة الفكر المعنوية، فتتحدان وتتساعدان على مقاومة الشر، وإزالة الشقاء، وجلب الخير، ولا يحول دونهما ما يناقض هذه العواطف الخيرية القادرة عى إصلاح أظهر البلاد إختلالا وإنقاذ أسوأها حالا.

ولذلك قد أظهرت مصر بجملتها مزيد السرور لما تشرفت بارتقـ جلالتكم إلى عرش الخديوية العالى، وأناطت بعنايتكم آمالها الوطيد المبنية على ما تميزت به ذاتكم الكريمة من صفاء الماضى، وحسن الحا واستقامة القلب، وحب الخير.

ولقد رأينا حباً فى الانتفاع بهذه المزايا، ورغبة فى تحقيق آمال الرعا أن نتجاسر على أن نبسط لدى جلالتكم بيان المصائب الحائقة بالبلا وأن نظهر على قدر الإمكان الوسائل التى نحسبها موجبة لإصلا أحوال الرعية الرائعة فى ظلكم كلها أو بعضها. فإنه لا يمكن تحصيـ الدواء إلا بعد تشخيص الداء ومعرفة أسبابه البعيدة والقريبة باستقما

، البلاد خصوصا قوة الشبوبية ملتمسين من مراحم جلالتكم
ما يظهر فى كلامنا من الحرية. فما ذلك إلا من دلائل صفاء
ئم حسن الطوية .
لما كان اليوم السعيد الذى وليتم به الخديوية السنية أيقن
د عموما وفتيانهم خصوصا بإمكان الإصلاح وتيسر النجاح .
كثير من أولئك الفتيان، وألفوا جمعية للبحث فى الأحوال
ا استفادوه من الدروس، وما عرفوه من أحوال البلاد التى
ائهم، وما علموه بممارسة الإدارة ومباشرة الأعمال وما هداهم
ه مركزهم فى الهيئة الاجتماعية .
بة تلك الدروس والأبحاث نرفعها الآن إلى جنابكم العالى
أنكم ستشملونها بعين العناية والاهتمام، وإن لم تكن بالغة
ال والتمام. ولا قصد لنا فى ذلك إلا خدمة جلالتكم ووطننا .
جهدنا فى هذا القصد رجاء أننا برعايتكم وعنايتكم نكون
لإصلاح الجديدة والتدابير المفيدة قائمين بما هو متعين
على الفتيان. والله المستعان .

جمعية اتحاد فتيان مصر

الفصل الأول

ملاحظات

على حالة البلاد العمومية

إن حالة البلاد الراهنة لاتخفى على أحد، بل كلٌ يعلم أنه مع خصب تربتها وثروة أرضها المستمرة وسذاجة معيشة أهل الفلاحة فالعدد الكثير من هؤلاء فى حالة الفقر والشقاء .

ومن المعلوم أن فئة الفلاحين الكبيرة المتحملة مايزيد على ثلثى ضرائب الحكومة تكون على الغالب عاجزة عن وفاء ماضرب عليها من الأموال الكثيرة فى أوقات اللزوم، حتى إن أحسنهم حالا وأقلهم فقرا يضطرون إلى التظاهر بعدم المقدرة على الأداء، فلا يؤدون المطلوب إلا بتشديد المأمورين المختلف قسوة وعنفا. ولا يبيتون على يقين من حفظ بقية أموالهم، ولا يستطيعون الانتصاف من الإدارة مع رغبة الحكومة فى إحقاق حقوقهم، ولقد يبقى على الفلاحين فى كل سنة جانب من الأموال المتأخرة المتعسرة الحصول. وهذا الشر يزداد يوما فيوما حتى نرى كثيرا من أصحاب المِلْك يتساهلون فى ترك أراضيهم، بل رأينا الكثير منهم تخلوا عنها جبراً فانتقلت إلى من لا يستطيع أن يستخرج من خيراتها مايستطيعه الفلاح مع جهله بحركة تقدم الصناعة الزراعية .

ولا شك أن انتقال الأرض على هذه الصورة يوجب نقصان الثروة العمومية والإيرادات الميرية. بل يوجب اضمحلال الفلاح الفقير، فإنه

فى أى حال كان لايأمن اعتداء جاره القوى، سواء كان شيخا أوعمدة أو ملاكا كبيرا. بل إن ذلك الجار يحسب أنه له الحق فى استخدام قوة جاره الضعيف البدنية واستعمال حيواناته. وذلك عند مايتكرم عليه برعاية أرضه وغلتها. ولايستطيع الضعيف أن يرفع صوته بالشكوى من ذلك الاعتداء والجور علماً منه بما سبق له أولغيره من التجربة أن أقل عواقب تلك الشكوى أنها لاتسمع، ولكنه يحقد على ظالمه، وتؤثر فى أفكاره أعمال ذلك الجائر فيترقب الفرصة ليعامله بمثل عمله، فتنتقل طبيعته من حالة الطهارة والبساطة إلى حالة الكذب والخداع والسرقة وإهمال الواجبات، وعدم وفاء الديون، فينشأ عن ذلك حال المراوغة التى أصبحت متمكنة فى كثير من الفلاحين، مع صحة عقيدتهم، وحسن ذمتهم التى لاتوافقها هذه الأحوال.

وفضلا عن تأثير ذلك فى الهيئة الأدبية والاجتماعية فإن حالة ذوى الضرائب لم تكن أقل منه تأثيرا فى أحوال البلاد المدنية والسياسية. فإنه من المقرر المعلوم أن لو كانت العدالة شاملة جميع الناس، والتكاليف موزعة بالتساوى والإنصاف، والإدارة أحسن ترتيبا وأحكاما، لما كانت الثروة المصرية فى هذه الدرجة من الاضمحلال، ولم يكن علينا بضعة مليونات من الدين السائر، مع كثرة ماعلينا من الدين المنتظم الذى خفض مقامنا السياسى، وجعلنا على نوع ماتحت إدارة أرباب الديون أوتحت حكم الدول التى ينتمى إليها الدائنون. فلو اهتدت حكوماتنا السالفة إلى الصواب لحفظت على الناس مايوفرون من أموالهم، ولو كانت الحقوق العمومية معروفة مرعية والعدالة محفوظة عمومية، والحكومة سالكة مسلك المساواة بين الناس، لوجد الآن لاشك عند أكثر سكان القطر من الثروة مالم يكن الحريصون منهم

على منفعة وطنهم يبخلون به لوقاية استقلاله المحفوف بالأخطار .

ولقد ذكرنا العدالة فلابدّ لنا من التوقف عليها برهة فإنه مامن ينكر أن المحاكم المحلية المكلفة بالقضاء بين الخصوم الوطنيين محتاجة إلى الإصلاح سواء كان ذلك من حيثية نظاماتها أو من جهة المكلفين باجرائها ، وإن اختلالّ هذه المحاكم قد نشأ عنه المصاب الذى وإن لم يكن عموميا إلا أنه أصليّ وموجب لفساد أحوال البلاد .

وفى الواقع أن أكثر الضعفاء من أرباب الحقوق يتجنبون المحاكم المحلية خوفا من أن تضيع حقوقهم باختلال القوانين أو بخداع خصومهم أو بقوة سطوتهم، ويفضلون على ذلك أن يتراضوا معهم، ولو فقدوا جانبا من حقوقهم، بل ربما فضلوا فقدها برمتها على تحمل الأتعاب والنفقات فى دعوى غير ظاهرة النتيجة، ولا منفعة فى هذه الحالة إلا للخونة والخادعين. ولقد رأينا كثيرا من أرباب الديون يتنازلون عن حقوقهم لبعض الأوروبويين لتخرج بذلك عن خصائص المجالس المحلية وتكون من متعلقات المجالس المختلطة .

ولا نريد أن نزيد الإسهاب فى بيان مصائب القطر المختلفة. وكذا يمكن لنا إيضاح أحواله العمومية على الوجه الآتى من غير غلوّ ولا مبالغة فنقول :

إن عامة ذوى الضرائب، وهم الفئة الكبيرة، متحملون مالا يطيقون حبا بمنفعة الفئة القليلة . وإن الفاقة فى كل يوم على ازدياد والزراعة باقية على ما كانت عليه من الإهمال . والتنازل عن الأملاك متواصل متتابع والمساقاة بايدى الأقوياء ونصيب الفلاح منوط بالمغابنة المفسدة ، والمغايرات ترتكب بغير قصاص ، والمظلومون لا يستطيعون بيانها ولا الانتصاف من الظالمين ، وذلك فضلا عن اختلاط الوظائف

وعدم مسئولية الموظفين، وفقدان المحاسبة والملاحظة ، ونقصان القوانين، والتباس الأحكام ، وإهمال جانب العدل والجور في التحصيل، وعدم وجود الاستقلال الذاتي ، والخوف من التصريح بالشكوى ، والفساد المنتشر حتى عند ذوي المقامات العالية، والخداع العمومي المؤثر في أحوال خدمة الحكومة مع تناقص الإيراد، واختلال المالية وارتباك الأحوال السياسية .

هذه حالة البلاد الظاهرة لكل باحث خبير وكل ناقد بصير، وسنفصل هذه المصائب بعد بيان أسبابها.

الفصل الثاني

فى

أسباب شقاء البلاد وتأثيرها

إن أسباب شقاء البلاد عديدة لاتحصى، وكثيرة لاتستقصى. ولذلك فإنا نقتصر على بيان أكثرها، غير ناسين المهم منها :

الباب الأول

فى الأسباب الأولية

الأول : اجتماع السلطة فى يد واحد .

الثانى : عدم وجود قانون يبين الحقوق والواجبات للحاكمين والمحكومين .

الثالث : عدم وجود حقانية مستقيمة الأحكام جيدة التوزيع بالتساوى بين الأنام .

الرابع : نقصان المعارف العمومية .

أما الأول فقد كان فى الحقيقة أشد تلك الأسباب تأثيرا فى أحوال البلاد، حتى يمكن أن يقال إن سبب الشقاء الحالى إنما هو الحكومة الاستبدادية .

وذلك أن الرعية التى تكون حكومتها استبدادية لاتستطيع النظر فى أقرب الأشغال إليها وأشدها اتصالا بها، فيفضى بها ذلك إلى أن

لاتبالى بحالة البلاد وشقائها إلا إذا كان ذلك متعلقا بمصالحها الشخصية . ولا عجب فى ذلك فإن رعية الحكومة الاستبدادية يكونون كالعبيد الأرقاء، يرهبون سيدهم ولكن لا يحبونه، ويخافون الحكومة ولكن لا يحترمونها ، وتتمكن فيهم أقبح الطبائع، إذ يفرحون بما ينزل بحكامهم من المصائب حقداً عليهم بما كانوا يظلمونهم. وبذلك انتفت المحبة الوطنية، وألغيت العناية الذاتيــة ، وتوقفت حركة الخواطر، وانتشرت الرذائل والقبائح ، وعظم أمر الخداع والنفاق بسقوط دولة الاستقامة والاستحقاق ولم نر للمظالم ردًا ولم نجد للجور حدًا. فهذا مع اختلال أحوال المالية وفساد الأمور الإدارية وسوء الأحكام وتسخــير الأنام والإسراف والأعمال التى لافائدة فيها، وحصول اليأس عند عموم الناس، كل ذلك من آثار الحكومة الاستبدادية حيثما تمكنت .

ولاشك أن الاضمحلال لينزل عاجلا أو آجلا بالبلاد التى يكون لها مثل هذه الآثار المضرّة بالملك كما تضرّ بالأمّة .

وأمّا الثانى أى فقد القانون المبين لحقوق وواجبات الحاكمين والمحكومين فمن عواقبه السريعة ونتائجه القريبة أنّ المحكومين لا يعرفون أوجب واجباتهم، ويدعوهم الاستبداد إلى الظن بأنّ الحكم بذاته غير عدل وغــير حق فلا يخافونه إلا حــذراً من قوّته، ولا يطيعون أوامره حتى العادلة منها إلا جبرا واضطرارا .

ومن الجهة الثانية أنّ أرباب الإدارة لا يعرفون لحقوقهم حدًا فيحسبونها غير متناهية، فيتصرّفون فى الأمور تصرّف المالك فى ملكه يتجاوزون الحدّ فى السلطة المسلمة إليهم، ويحتقرون الرعيــة، فلا يعتبرونها بمنزلة أعضاء جمعيــة ثابتة الأصول، ولكن بمــنزلة أناس أدنى منهــم محكوم عليهم بالظلم الدائم .

وكذلك المأمورون الثانويون، فإنهم لقلة معرفتهم بالنسبة لرؤسائهم، ولرغبتهم فى اقتفاء آثارهم طمعا فى الحصول على توجهاتهم أو إنعامهم يكونون على الغالب أشدّ عسفا منهم. وذلك أنّ المديرين لبعدهم عن مركز الوزراء لايبالون كثيرا بالرأى العمومى. بل يتصرفون فى الأمور كيفما شاؤا علما منهم بعجز المظلومين عن مقاومتهم وعن التصريح بظلمهم.

أما صغار الموظفين فهم أشدّ المأمورين ضرراً. وذلك أن عددهم كثير وماهياتهم قليلة. فحاجاتهم ومطامعهم تكون أوفر وأكثر بالنسبة إلى جملتهم. ولعدم وجود المحاسبة والملاحظة يرتكبون أعظم الموبقات وأوجبها للقصاص. وإنا وإن لم نثق كل الثقة بما يتهمون به من عدم الأمانة وضعف الأنفس إلا أنا مع افتراض المبالغة فى ما اشتهر عنهم لانستطيع إنكار كثير مما ينسب إليهم. فإنه من الأمور المعلومة الواقعية أن كثيرا من هؤلاء المأمورين يعيشون من مال الفلاحين، وأن الذى يملك منهم قطعة أرض لايبالى بتكليف الفلاح حرثها وسقيها بل زرعها أحيانا ومعلوم أيضا أنهم على الغالب لايتولون الوظائف إلا بالمال. ولاريب أن هذا المال لايدخل خزينة الحكومة. بل ربما كان كبار مأمورى المديريات أبرياء منه. ولكن مهما تكن اليد الظالمة التى تأخذه فلا شك أن الزارع الضعيف هو الذى يؤديه وأنه مكلف أيضا بتأدية الكسب الذى تصوره المأمور عندما أدى ثمن الوظيفة، غير متيقن بالبقاء فيها.

وكذلك المشائخ والعمد فهم من مصائب الفلاح الضعيف، ولهم القوة والسطوة عليه، لأن الحكومة توسطهم فى تحصيل المطالب والأموال، ولأن الموظف الصغير يستعين بهم على نوال مقاصده، فيتم لهم باتكالهم

تارة على صغار الخَدَمة، ومرة على المأمورين الثانويين، وحينا على المتميزين أن يظلموا الفلاح بما لم تسمع بمثله أذن ولم تره عين، حتى ألف أكثرهم الظلم والجور وخلوا عن الذمة والرحمة والأدب، فلا يتأخرون عن ارتكاب المعاصي المضرة بالحكومة والرعية معا، وأكثر مايقع لهم ذلك عند جمع العساكر وجمع الأنفار للعمليات، وعند تعداد النفوس لتعيين الضرائب الشخصية، وليس ذلك فقط بل هم يرتكبون هذه الجرائم بجرأة ووقاحة لا تُماثَل ويفعلون ذلك علنا بغير خوف ولا تردد. وقلما يقدر المسكين الضعيف على التظلم أو الشكوى. وعلى فرض أن يتجاسر على ذلك فعلى أى حق يعتمد فى شكواه؟ وليس له قانون أو نظام يبين له حقوقه، فإن صغار حكامه يتسترون بحماية المأمورين الثانويين. وهؤلاء بمسؤلية الوزراء التي هي اسم بغير جسم والوزراء بذاتية رئيس الدولة. ومن المعلوم أن الوزراء إلى الآن لم يكونوا مسؤلين عن سوء أعمالهم ولا عن إهمالهم إلا أمام رئيس الحكومة الذي ينصبهم أو يعزلهم متى شاء. فإذا وصلت المسؤلية إلى منتهاها أى إلى ذلك الرئيس فإنها إما أن تكون عَدَماً، وإما أن تكون فى غاية الجسامة. فهي عدمية إزاء شعب مجرد عن جميع الحقوق خال من المراقبة لا يستطيع أن يطلب من رئيس الحكومة حسابا عن إرادته، وأمام وزراء تملقهم أوفر من صداقتهم وحرصهم على مناصبهم أشد من حرصهم على الواجبات. وهي فى غاية الجسامة إزاء أرباب الدين الذين لهم حق المراقبة على حفظ ضمانات أموالهم. وماهي إلا الثروة العمومية، فربما وقع أحيانا أن رئيس الدولة يؤدي حق هذه المسئولية بنفسه ولكن الشر يقع ولا يتيسر إصلاحه إلا بعد أعوام.

وأما الثالث أى عدم وجود حقانية مستقيمة الأحكام جيدة الإدارة فهو أيضا من الأسباب الأولية فى شقاء هذه البلاد. فإن ذلك يقوى الأميال

الذميمة ويعلم إنكار الحقوق و يطفئ أنوار السجايا الحميدة عند أفراد الناس، ويوجب اختلال الهيئة الاجتماعية .

وهذا السبب ناشئ عن عدم كفاءة القوانين فى المجالس المحلية وقلة الاستعداد العلمى والأدبى والاستقلال الذاتى الذى ينبغى وجوده فى من يتولون أمور القضاء وخصوصا فى الكتّاب والموظفين الذين هم تحت إدارة القضاة .

وليس من قصدنا أن نتهم جميع القضاة والمستخدمين فى المحاكم الأهلية فإنا نعرف بأن كثيرا منهم من ذوى النزاهة والاستقامة لا يصل إليهم الطعن والتهمة، ولكنا نرى بعين الأسف أن هؤلاء المستقيمين ليسوا أوفر أهل المحاكم ذكاء، وأنهم على الغالب ينقادون لآراء رفقائهم .

وفضلا عن ذلك فإن كيفية تقديم الدعوى يمكن أن تكون من أكبر أسباب الاختلال القانونى . فإن نتيجة الدعوى كثيرا ما تكون متعلقة بالكيفية التى يحسن للكاتب أن يقدمها بها إلى القضاة ويكون من حسن البخت أن يستطيع القضاة فهم شئ مما يرفعه إليهم الكاتب الأول أو أحد رفقائه .

فوضع المجالس وكيفية تقديم الدعاوى وعدم أهلية القضاة وقلة رواتب المستخدمين ، وعدم وجود مراقبة تتوجه رأسا إلى أحوال الكتّاب خصوصا من نظارة الحقانية، كل ذلك ينبه عند أكثر هؤلاء الخدمة قابلية للتربح لا يمكن شفاؤها إلا بمخالفة العدل . وعن ذلك ينشأ ما نراه كل يوم من الشر والضرر، وهو أن أحسن المدّعين استقامة وأشدهم يقينا بثبوت الحق له يسأل قبل تقديم الدعوى: هل يستطيع تعضيدها بسطوة شخصية أو قوة مالية، ثم يسأل عمن يكون له علاقة حسنة ومودة أكيدة مع المستخدمين أو القضاة يسلم إليه قضيته ، وكذلك

يفعل خصمه إذ يلجأ إلى مثل هذه الوسيلة فتتنازع في أمرهما قوى السطوة المتناقضة ولا ينشأ عن ذلك إلا ضياع العدل .

أما الأمور الجنائية التي تهم الأهالي عموما فإنّ في هيئة مجالسها وكيفية تقديم دعاويها من المغايرات ما يزيد عما يقع في الأمور المدنية والتجارية .فإنّ قوانينها غير منظمة وكيفية النظر في دعاويها غير محكمة . وكفى في بيان هذا الخلل أن نثبت أنّ التحقيقات تكون على الغالب في مكاتب الضبطية يتولى إيضاحها أحد كتبة البوليس ممن ليس لهم مرشد من أهل القانون، وليس لديهم نظام يتبعونه إلا الذكاء الغريزي والأدب الاكتسابي، إن كان هناك ذكاء أو آداب، مع أن هذا الفرع من الدعاوى الجنائية هو أهم فروعها وأدقها. وعليه يتوقف بيانها، وعلى مقتضاه يكون النظر فيها. وليس في هذا الفرع وكيل ولا نائب عن الشرع أو عن العموم، ولا من يعتني بالدعوى أو يراجعها لإصلاح الخلل. بل كل ذلك موكول إلى الشاكي والمشكو. وما من يفصل للشاكي وظيفته في الدعوى إذا شاء جعلها عمومية أو شخصية أو الجمع بين الأمرين. وكيفما كان مركز المتحاكين فللخَدَمة الضبطية الشأن الكبير. فهم يوجهون القضية كيف شاؤا ويكيفونها بالكيفية التي ترشدهم إليها معرفتهم وآدابهم، أو بالأَوْلى منفعتهم الخصوصية .

وفضلا عن هذا الخلل في النظام والإدارة فإنّ الخلل واقع في نفس وضع الحقانية. بل نقول ولا نخاف معترضا أن ليس في القطر المصري من حكم قضائي إلا في المجالس المختلطة. فإنّ القوّة القضائية تستلزم شرطين لا يوجدان في المجالس الأهلية، وهما تفريق السلطة واستقلال القضاة الذي لا يثبته لهم إلا بقاؤهم في وظائفهم طول الحياة. وما دام هذان الشرطان غير موجودين فلا فائدة في الإصلاح القضائي، فإنه

من اللازم الضروري أن يكون القاضي عارفا باستقلاله وغير مسؤل عن أعماله إلا أمام ذمّته وشرفه وإزاء شريعة ونظام صارمين. وسنبين عند إيضاح الدواء كيفية التوفيق بين استقلال القضاة ووسائط إصلاح المجالس الموجودة والحالة هذه في البلاد .

وأمّا الرابع أي نقصان المعارف العمومية فهو لاشك من الأسباب التي أفضت بنا إلى ما نحن عليه، ومامن يناقضنا في ذلك. فإنه من المعلوم المقرر أنّ المعارف هي أساس كل نجاح، وأنّ البلاد التي تتوفر فيها أسباب العلوم تكون قابلة للإصلاح من أي نوع وأي شأن كان إذ يكون فيها العدد الكافي من الذين يدركون فوائد الإصلاح، ويولعون به، ويخرجونه إلى عالم الفعل، ويحافظون عليه، ويديرون أموره فتسهل طرقه، ويتيسر إجراء أحكامه بغير تردّد ولاعدول .

أمّا مصر فليست لسوء البخت حائزة على هذه الشروط فإنّ الذين في إدارتها السياسية والإدارية والمالية والقضائية هم على الغالب منحطون عن درجة أهمية الوظايف المسلمة إليهم. وما ذلك إلا من نقصان المعارف العمومية. ولا ننكر ما حصل في ذلك من الاجتهاد من عهد ساكن الجنة محمد على الكبير إلا أنّ هذا الاجتهاد لم يكن مستمّرا في كل وقت على ما تقتضيه أحوال البلاد، بحيث إننا لانجد الآن بين المصريين العدد الكافي من العارفين القادرين على تأييد الإصلاحات بوجه السرعة. فلابدّ والحالة هذه من سدّ هذا الخلل بنشر المعارف العمومية على قدر الإمكان وتنويع الدروس على حسب حاجة البلاد . وهذه هي الغاية التي يجب أن تتوجه إليها مساعي الجميع، لأنها الدعامة التي تتوقف عليها متانة بناء الإدارة المصرية الجديدة.

الباب الثاني

فى الأسباب الثانوية

إن الأسباب الأولية التى أوضحناها فى ماتقدم قد ينتج منها أسباب ثانوية قريبة نبينها كما يأتى :

أولا — عدم وجود قانون انتخابى يضمن حرية الانتخاب مهما قل عدد المنتخبين. وعدم استقلال وكلاء الأمة، مع فقدان مايضمن لهم حرية المذاكرة ونفوذ مايقررون .

ثانيا — عدم وجود قانون يبين واجبات ومسؤلية أرباب الوظائف .

ثالثا — سوء الترتيب والإدارة خصوصا فى مصالح المالية .

رابعا — فساد أسلوب تحصيل الأموال .

خامسا — عدم ملايمة الأوقات المعينة لدفع كوبونات الدين الموحد .

سادسا — تسليم أمور المطالبين بالأموال إلى أصحاب الربا .

سابعا — عدم وجود قانون ثابت للمساقاة .

ثامنا — عدم المساواة فى تكاليف الحكومة .

تاسعا — قلة ماهيات الصغار من الخدمة والموظفين .

فهذه الأسباب ينشأ عنها بالضرورة التأثيرات الآتية وهى :

أولا: ليس فى أرباب الانتخاب من يجرى ذلك بحرية. فالانتخابات فاسدة والذين يقع عليهم الانتخاب يعلمون أن ذلك لم يحصل لهم إلا من نفوذ أرباب الإدارة فيراعون ذلك فى وظائفهم .

ولقد أخطأنا فى قولنا وظائفهم فإنه لاوظيفة للنواب، وإنما يحصل انتخابهم

رسماً لاحقيقة. فمن أنكر ذلك منهم فليبين لنا ماهى الوظيفة التى كلفه بها موكلوه . . فإن النوّاب بعد انتخابهم يجتمعون لكى . . . لا ريب أنه يعسر بيان سبب اجتماعهم . . فإن سألنا ماهى وظائفهم كان الجواب هى مايلائم الحكومة أن تعينه لهم مراعاة لظروف الأحوال أو ماهى المسائل التى يجب على الحكومة أن تضعها موضع بحثهم وقرارهم، فالجواب هو ماتروم الحكومة أن تبينه لهم. وبالجملة إنهم لايباشرون شيئا من القانون. وإن حق رفع الشكوى إليهم غير موجود وإنه لايحق لمجلسهم أن يقرر نظاماً أو يسأل الوزراء عن شئ من أعمالهم. بل ليس له صفة ولا حقوق ولا واجبات. فإذا اقتضى الحال أن يكلف النواب بالنظر فى أمر يهم البلاد سرى بينهم أمر خفى مبينا لهم الوجه الذى ينبغى تقريره فلا حرية لمذاكرتهم، ولا حرمة لقراراتهم، إلا اذا كانت ملائمة لمقاصد الحكومة، بل إن مجلس النوّاب منذ وجد لم يستعمل إلا قليلا كآلة بيد القوة الإجرائية التى لم تكن محتاجة إلى آلة لإجراء إرادتها. وبناء عليه فلم يكن لتشكيل هذا المجلس غير فائدة واحدة وهى مااستقر فى أذهان الأمّة، وإن لم يكن ذلك على وجه التمام والكمال من التداخل فى إجراء الأحكام العمومية. وإنه سيكون لها حق الاهتمام بأشغالها الذاتية.

ثانيا: ليس فى مصر قانون يبين وظائف المأمورين ومسؤليتهم، حتى إن رؤساء المأمورين، بل الوزراء أنفسهم لايعرفون حقيقة وظيفتهم ولقد كانوا إلى الآن بمنزلة الآلة لإدارة واحد لايستطيعون التظاهر بأدنى استقلال فكرى، ولا قوة لهم إلا على من دونهم. ولذلك لم يكن من العدل أن تلقى عليهم المسئولية إلاأن كانت مجازية، وهى المسؤلية التى يلقيها عليهم الشرف أو الفئة المتنبهة من الأمّة.

وكذلك سائر مراتب أرباب الوظائف الإدارية والقضائية. فإنهم تعوّدوا

الانقياد وعدم الحرية. فكانت حركة جميعهم مسببة عن المنفعة الذاتية، لا عن الواجبات. واتسعت بذلك دائرة المخادعة والتجسس والافتراء وحل الدهاء مكان الاهلية، واستولى الانقياد على الشهامة. فحلت الخيانة محل الاستقامة، وعم الفساد بالنظر الى الحاسيات الموجبة لشرف الأخلاق بل بالنظر إلى أخص واجبات الانسان.

ولذلك أمثلة وأدلة لا تحصى. فكم رأينا من دخل الخدمة كما دخل عالم الحياة عاريا عن الثروة ثم صار من خلفاء قارون بسعة أحواله وكثرة أمواله. وأمثال هذا موجودة فى جميع مراتب الخدمة، دلالة على أن الفساد غير منحصر فى واحدة منها. ولا ينبغي أن ننسى أن قلة الماهيات قد كانت سببا فى زيادة الفساد إلا أن معظمه إنما نتج من عدم تعيين الواجبات، ومن عدم وجود المراقبة والتفتيش، ومن عدم مسؤلية المأمورين ومن الإغضاء عن فظائعهم وذنوبهم.

فإن مع تواتر أغلاط المأمورين، وظهور ضعف نفوسهم، قلما رأيناهم تحت المحاكمة الإدارية أو القضائية. وربما عاقب الرئيس مرؤوسه بغير حكم ولا محاكمة، إلا أن هذا العقاب يكون قصير المدة. فإن تغيير وزارة ما يتكفل بإعادة غالب المعزولين فى مدة الوزارة السابقة. إذ يدعون بوقوع الظلم عليهم، ولا يعجزون عن إثبات البراءة لأنفسهم. ومع ظهور مغايراتهم فلا نجد من يتجاسر على إتهامهم بل تنتصر الخيانة جهارا على رغم أهل الاستقامة.

ثالثا: أن الإدارة المصرية بين كثرة الانحصار وقلته، وهذا من غرائب التناقض، وهو مع ذلك عين الحقيقة. فالإدارة كثيرة الانحصار لأنه لا يوجد الا سلطة واحدة وهى سلطة القوة الحاكمة فإن هذه القوة الحصرية تعم جميع أقسام القطر بحيث ان أصغر مأمورى الإدارة له

فى دائرة وظيفته الصغيرة سلطة غير محدودة. فإنه ليس للنواحى وجود سياسى. فلا مداخلة لهم فى الأعمال العمومية، حتى إن المراكز المهمة كمصر والاسكندرية ليس لها مجالس بلدية .

وبعكس هذا الانحصار الكثير نرى أن الوزراء الذين هم وكلاء السطوة الحاكمة ليس فى إدارتهم حصر للأشغال المتعلقة بها رأساً. فهم على الغالب يضطرّون إلى الاستعلام عنها من إدارات الفروع، حتى إن وزارة المالية نفسها لا تحفظ فى سجلاتها جميع القوانين والنظامات المتعلقة بادارة مالية البلاد. فإذا لزمها أن تقرر أمراً يتعلق برسم من الرسوم فإنها تطلب من إحدى المديريات صورة القانون أو القرار المختص بذلك الرسم وإذا احتاجت أن تعلم حالة ميزانية البلاد تعين عليها أن تطلب ما يساعدها على بيان ذلك من فروع المالية فى جميع جهات القطر. ولكن كيف يمكنها الحصول على ذلك بالضبط والدقة اللذين تقتضيهما أهمية الأمر؟ أليس أنها تستعلم من أرباب الحسابات والمديريات ومن دفاترهم أو ليس أن هذه الدفاتر غير كاملة الضبط، وأن أصحابها لا يفوقون عليها دقة وضبطاً . . . ولذلك فإن الكشوفات الصادرة من إدارة واحدة عن أوقات متساوية لا تكون دائمة متماثلة. وقد وجد بايدى بعض أرباب الضرائب من الأوروبيين كشوف مختلفة المقادير عن ملك واحد ومدّة واحدة . وما ذلك إلا نتيجة عدم أهلية المأمورين أو فساد الطريقة الحسابية . أو نتيجة الأمرين معاً. ولعل ذلك هو الأقرب إلى الصحة . ولا فائدة من الإسهاب فى بيان سوء نتائج هذه الحال التى من أوجبها للأسف عجز المالية عن معرفة حقيقة أحوال إدارتها عند الحاجة إلى ذلك .

وبالإجمال إن حالة الحكومة يمكن تعريفها بكثرة الإنحصار فى السطوة، وعدم الإنحصار فى الإدارة، وهو عكس الواجب . .

رابعا: لاشك أن أشنع أحوال الإدارة المالية هو كيفية تحصيل الأموال. فإن ميزانية الإيرادات التي ينبغي نظمها قبل الشروع في التحصيل لاتنظم مطلقا إلا بعد مضي عدّة أشهر من مباشرته. وقد ينقضي عام المالية ولا تنظم تلك الميزانية فيؤخذ في التحصيل على حكم الاتفاق، بلا بيان للمطلوبات، ولا بإيضاح للمدفوعات، حتى إن المُطالب بالمال لا يعلم في الغالب مقدار الضرائب المتنوّعة المطلوبة منه، ولا يعلم قط أوقات استحقاقها، فإذا كان مظلوما لايستطيع الشكوى لأنه لا يرى من يسمع له شكواه وينصفه من ظالمه، فهو يدفع اضطراراً -إن استطاع- جميع مايطلبون منه، ثم يعطونه كشفا بذلك. غير أن هذا الكشف يكون على الغالب غير كامل، وغير مشتمل على مادفعه المطالب في أوقات الدفع، ولا يستطيع هذا الضعيف أن يتظلم أو يشكو. فإذا رام مأمور التحصيل أو الصرّاف اختلاس دفعة منه، فلا يمكنه إقامة الدعوى عليه لعدم وجود الدليل أو البينة. وليس ذلك بأمر نادر الوقوع. وهذا الاختلاس يعود بالضرر على الحكومة كما يضرّ بأرباب الضرائب.

وفي كيفية التحصيل خلل آخر، وهو أنّ المأمورين يتصرفون في تعيين قيودها كما يريدون. فربما حصلوا من رسم المقابلة، ثم خطر لهم أن ينقلوا ذلك إلى رسم الخراج أو غيره. وقد يحصل هذا النقل بعد قيد المتحصل في الدفاتر. ولا يكون ذلك بإرادة صغار المأمورين، بل بأمر رؤسائهم الذين يوفقون بين التسوية الوقتية والقيود الرسمية. ولاشك أنّ ذلك من موجبات الارتباك الدائم والاختلال الذي يكون من نتيجته حصول الغش في الكتابة الرسمية.

خامسا: إن الأوقات المعينة لدفع فوائد الدين العمومي غير ملائمة لأحوال البلاد فهي موجبة لارتباك الحكومة ومُضِرّة بذوي الضرائب، فإنها

لاتتفق مع أوقات المواسم، ولذلك لاتكون الحكومة متيقنة بحصول المطلوب، فإذا جاء الوقت فإنها تضطر إلى الوسائل المضرة لتحصيل المال اللازم للكوبون، وكذلك الذين عليهم الأموال فإنهم لايستطيعون دفعها قبل المواسم فيلتزمون لأخذها من الصيارفة بالفوائد الهائلة الموجبة للخراب والدمار، وقد كان تقريب استحقاق فوائد الدين الموحد من فوائد الممتاز مما زاد الأمر صعوبة .

ومن العجب أنهم قربوا أوقات الاستحقاق بدلا من تأخيرها إلى مابعد المواسم، فجعلوها فى أول مايو وأول نوفمبر بعد أن كانت فى ١٥ يوليو و١٥ يناير، مع العلم بأن الحكومة لاقت فى ١٥ يوليو سنة ٧٧ صعوبة كلية فى تحصيل الكوبون، لأن مواسم الشتاء التى يدفع الفلاح منها جانبا من المال كانت غير مجموعة فى بعض الجهات وغير ميسرة البيع فى الجهات التى حصدت فيها .

وكذلك كان معلوما أن استحقاق الدين الممتاز فى ١٥ أفريل لم يمكن دفعه من واردات السكة الحديد وحدها، بل أخذ له من الأموال المعينة للدين الموحد، وبناء عليه فقد زادوا الصعوبة بكونهم غيروا أوقات الاستحقاق على عكس مايلائم المصلحة العمومية. وسنبين فى الإصلاحات الأوقات التى تكون أقل صعوبة وأكثر سهولة لقيام الحكومة بما عليها .

سادسا : إن عدم وجود بنك عقارى هو أيضا من أسباب أضرار الفلاح ، فانه من المعلوم أن هذا الفلاح واقع تحت ظلم الصيارفة كبارا وصغارا، وأن أكثر هؤلاء لايراعون جانب الشرف ولا الذمة، وأنهم على جانب عظيم من الطمع، حتى أن وجودهم فى البلدان والمراكز المهمة أضحى من أكبر المصائب لأنهم يعلمون بحاجة الفلاح إليهم فيكافئونه بما لايطيق

من الفوائد التى لاتحتمل لبلوغ ٥ و ٦ و ٧ و ٨ بالماية فى الشهر. ولاشك أن أية ثروة وأى خصب كان لاينقذ من عواقب الديون المأخوذة على هذه الشروط، وأن هذه العواقب تؤدى إلى خراب البلاد إن لم يدارك داؤها بالدواء النافع .

سابعا: من المعلوم أن خصب الأرض المصرية متوقف على ماء النيل وأن أحسن الأراضى إذا بقيت مدّة من الزمان محرومة من الماء تتغير طبيعة تربتها حتى قيل إن ثمن الأرض ماهو إلا ثمن الماء الذى لها. ولما كانت الثروة العمومية فى مصر محصورة فى الزراعة، وكانت الزراعة متعلقة بالماء كما تقدم، لزم من ذلك أن تكون هذه الثروة عظيمة أو حقيرة وكثيرة أو قليلة على حسب العدل أو الظلم فى المساقاة أى تقسيم المياه .

ولا يخفى أن ذلك إلى الآن كان متروكا لرأى أصحاب الأراضى. فكان الحق فيه للقوة، لاينالـه إلا ذو السطوة أو الشفاعة. وبما أن أكثر الفلاحين لاسطوة لهم ولانصير فترى أرض الضعفاء محرومة من الماء الكافى، ومع اجتهادهم فى زرعها وحسن عنايتهم بها لاتغلّ ماتغله أرض الأغنياء مع إهمالها واختلال أحوالها .

فإذا لم يكن فى جهة ماقوى أو غنى ينال امتياز الماء فإن عدم وجود القانون المبين للحقوق يوجب وقوع النزاع بين الفلاحين المتساوين بالقوة ، وربما أفضى ذلك إلى الضرب والقتل .

فلو وضع لذلك قانون منظم وعينت له إدارة تحفظ الحقوق لأربابها لما حصل شئ من هذه المفاسد .

ثامنا: إن عدم المساواة بين الناس فى التكاليف يوجب النفور من الإدارة والحقد على أصحاب الامتياز واضمحلال الضعفاء الذين يحملون من ذلك مالا يطيقون حتى كثر عدد المعسرين منهم وهم الذين يتأخر عليهم

فى كل عام من أموال الميرى مالايقدرون على دفعه . ولاشك أن عددهم يزداد فى كل يوم إذا لم يؤخذ أمرهم بالاحتياط . بل الحكمة تقضى بأن يرعى فيهم أمر العدل وأن تجعل تكاليفهم على قدر قوتهم . كما تقضى بأن يزاد رسم بعض الأراضى التى لايؤخذ منها الرسم الكافى من غير أن يكون ذلك مخالفا للقوانين أو مغايرا للحقوق الممنوحة إلا عند الضرورة المبرمة ، وعند وقوع البلاد فى خطر ينبغى إنقاذها منه .

على أن العدل يقتضى أن توزع تكاليف الحكومة بالمساواة من غير تمييز بين الأصول والأجناس . فإن الملاك الأوروبيين الذين لايدفعون شيئا على أملاكهم المدنية ولايدفعون جميع رسوم الريفية هم متكرهون من هذه الحالة التى تسقطهم من نفس أعينهم ، وتجعلهم بغضاء عند سائر الناس . بل يرومون أن يجرى عليهم حكم المساواة العادل ، ولكن يشترطون على ذلك تنظيم إدارة تحفظ العدل فى تعيين الرسوم وتصرفها فى مصارفها الحقيقية وتضمن حقوق ذوى الضرائب .

تاسعا : لقد ذكرنا أن قلة رواتب بعض الخدمة والمأمورين هى أيضا من أسباب الفساد . ونزيد على ذلك أنها من أسباب فقد الآداب العمومية ، لأنها تمس الراشى والمرتشى ، ويعظم ضررها باتصاله بالأنفس المستقيمة . وفى الواقع إنا نرى كثيرا من الناس الجديرين بالاحترام والإكرام يضطرون إلى الوسائل الدنيئة لإنجاز أشغالهم المتأخرة فى بعض الإدارات .

ولانجهل أن قلة الرواتب ليست هى العلة الوحيدة فى الفساد اللاحق أيضا ببعض ذوى الماهيات الكافية ، ولكن لاشك أن تعديل الماهيات لصغار المأمورين يوجب رفع الهمة وإعزاز النفس فى كثير منهم ، ويجعل من حق الحكومة أن تكون أشد قسوة فى معاقبة من يستمر منهم على غيه وفساده .

الفصل الثالث

الإصلاحات

قد توضحنا أنواع الشقاء التى حلت بالبلاد والأسباب التى نشأت عنها . ولا ننكر أن تعداد هذه الأنواع يؤثر تأثيرا محزنا فى القلوب، وأن كثيرين يستولى عليهم الخوف والجزع من تفكرهم فى عظم مايحتاج الأمر اليه من بذل الهمم لإنهاض البلاد المصرية من عثرتها ،

على أننا نعتقد أن الوطنيين المحبين لأوطانهم وفى مقدمتهم الجناب الخديوى المعظم لايحجمون أمام هذه الصعوبة، بل يجدّون للتغلب عليها بهمة وعزمة تعدلان عظم المصائب الحالّة بالبلاد .

وبناء على اعتقادنا هذا نرى من الواجب علينا أن نعين الطرق اللازمة للإصلاح فمنها

١ — توزيع السلطة

إن توزيع السلطة هو أحسن وسيلة للوصول إلى إصلاح البلاد . ففيه تصان حقوق رئيس الحكومة وتشترك البلاد فى مسائلها السياسية ، وتكرس جميع قواها لخدمة الحكومة، ويؤكد حصر التبعة والمسئولية على الوزراء، فتصير أهل البلاد أمة حقيقية. ولذلك فجميع الوطنيين الأذكياء يعرفون أن الحكومة المطلقة ربما تكون عاقبتها وخيمة لتعلقها بصفات الحاكم الشخصية لوحده ورجوعها إليه وإنه ليس إلا بالحكومة التى تكون فيها السلطة موزعة يمكن تهذيب الأفكار العمومية ونشر

التهذيب والعلوم وتأليف القلوب على حب الوطن وحب الحرية والعدل . فإنه بذلك تتيسر الصلة بين الحكومة والمحكومين فيمكن لهؤلاء بواسطة القوة النيابية التي لهم لدى الحكومة أن يرفعوا أصواتهم بالشكوى عند اللزوم، بدون وجل، ويصرحوا باحتياجات البلاد، ويكلفوا الحكومة أن تصلح خلل إدارتها، فيتأكد بذلك نجاح البلاد وتقدمها حسًّا ومعنى .

ولقد اعترض البعض واختلفت اعتراضاتهم على إقامة حكومة نيابية في هذه البلاد. فمن قائل أن بلاد مصر ليست كفؤا لذلك من جهة تمدن أهلها وتهذيبهم، وأنه لا يوجد في سكانها ذوو أهلية لأن يكون لهم حكومة نيابية. وقال آخرون ان الدول الأجنبية أو بعضها غير راضية بإقامة مثل هذه الحكومة، وانها ترغب في حصر التبعة والمسؤلية في رئيس الحكومة وحده وأن لا تعرف سواه .

فنجيب على الاعتراض الأول أنه مهما يكن عدد أذكياء المصريين قليلاً فهو عدد يؤخذ به، يزداد وينمو يوما فيوما. وان الأوروبيين أنفسهم يعترفون أن بين المصريين من الفتيان من يعتمد عليهم ويرجع إليهم في المعارف والدراية والأهلية. وما من ينكر أن فيهم العلماء والأساتذة وذوي النباهة والذكاء والدراية، ففيهم إذاً من هم أهل لأن تستنيبهم البلاد فيرفعوا شأنها وينشروا فيها خواطر العدل والاستقلال بشرط أن يكونوا هم أنفسهم في حمى ومأمن من السلطة الاستبدادية. ومن البديهي الذي لا يقبل الدحض أن آراء جملة أصح وأثبت من رأى واحد فقط، ومعارف جملة أكمل وأتم من معارف واحد مهما يكن رفيع المنزلة غزير المعرفة .

ومن المحقق أن عدم وجود الإنشاءات النظامية الأساسية، بل عدم وجود الحرية في البلاد أوجب تأخر المعارف فيها واختفاء نور ذوي النباهة والذكاء من أهلها. وإذا كان من المؤكد أن الرجال هم الذين

يشيدون تلك الإنشاءات فمن المؤكد أيضا أن الحوادث والظروف بل الإنشاءات نفسها هى التى تصيّر الرجال رجالاً وأنه خير للمالك أن يسعى بنفسه بإنفاذ الإصلاح على ماتقتضيه حاجات البلاد وحالة الرعية من أن يكل إلى الحوادث أمر إنفاذه .

أما الاعتراض الثانى فنجيب عنه: إننا لانصدّق بما ينسب إلى الدول أو بعضها من هذا القبيل. بل فى معتقدنا أن هذه الدول لم تحصل ما حصلت عليه من العظمة والنجاح والثروة إلا بانتشار العدل والحرّية فيها. وإن رجال أوروبا لم يكفهم فخرهم بأن بلادهم بلاد العدل والحرّية، بل سعوا أبدا فى إدخال هذه المبادئ الحقة فى كل محل تسببوا فى تقدّمه وفلاحه. ولانشك بأنه من المستحيل أن أناسا عرفوا واشتهروا بمثل هاته المبادئ يسعون بتأييد الاستبداد والحكم المطلق وأن يطفئوا شعلة الحرّية التى أخذت بالانتشار فى البلاد المصرية. ومن المستحيل أيضا أن الذين حكموا أمس بملاشاة الاستبداد يسعون اليوم فى توطيد أركانه .

ولمعترض أن يقول أن سعى الدول أو بعضها فى تأييد الاستبداد يعذر بالنظر إلى حالة القطر المصرى تجاه أوروبا فيما استلف منها من القروض الكثيرة المقدار فنجيبه أن فى ذلك تأييدا لقولنا من أنه يجب لإبدال حالة الحكومة الماضية التى أوجبت وقوفنا أمام أوروبا فى الخطة التى نحن فيها بحكومة يترتب على وجودها عمران البلاد وزيادة ثروتها. ولا يتصوّرنّ أحد أنّ إقامة حكومة نيابية أو شورية تكون سببا أو حجة لتمنع الحكومة من القيام بتعهداتها لأصحاب الديون. فليست مصر ذات قوة كافية لأن تعارض الدول وتنبذ واجباتها بحجة بحث أو مفاوضة جرت فى مجلس نوابها. وفضلا عن ذلك فإن القانون الأساسى الذى بموجبه تتوزع السلطة سيكون حاويا لما من شأنه أن يضمن للدائنين قيام

الحكومة بتعهداتها ووفاء ديونها، وأن يكون من أحكامه أن لا يقدر البتة مجلس النواب على رفض ما يتقرر من المبالغ اللازم تحصيلها من الرسوم والضرائب لتسديد الديون .

وبعد إزالة هذه الاعتراضات لم يبق فيما نظن ما يمنع من سن قانون شوروى يكون من أحكامه توزيع السلطة وتحديد شروط كل من الحاكم والمحكوم .

وليس من نيتنا الزعم بأننا ننظم لائحة تتضمن هذا القانون الأساسى إلا أنه لا بدّ لنا من أن نبين بعض المبادئ الملازمة لأفكار العموم وآرائهم التى يجب أن يبنى عليها أساس نظام حكومتنا العتيدة. ولذلك نرى أنه يجب أن ينطوى القانون الأساسى على المبادئ الآتى ذكرها وهى :

أن يكون شخص رئيس الحكومة مقدسا، وأن تحدد حقوقه .

أن توزع السلطة إلى إجرائية ونيابية وقضائية .

أن يكون الوزراء مسئولين أمام الجناب الخديوى وأمام السلطة النيابية، وأن يكون عزلهم ونصبهم متعلقا بالخديوى .

أن تحصل المساواة بين عموم المصريين أمام الشريعة، وأن يؤهلوا إلى الاستخدام فى أية مصلحة أو وظيفة كانت فى الحكومة بدون فرق بينهم فى الدين والأصل .

أن تحصل المساواة فى توزيع الضرائب والرسوم على كل فئة من الشعب حسب اقتدارها وتمكنها .

أن تصان الحرية الشخصية بمعنى أن لا يوقف أحد أو يقبض عليه أو يسجن أو ينفى إلا بمقتضى القانون وتعريفه وأحكامه

أن يصان المنزل وتراعى حرمته إلا فيما يبيحه القانون .

أن تصان الأملاك إلا فيما فيه منفعة عمومية تثبت شرعا وقانونا وحينئذ تعوّض على صاحب المِلْك مجلاقيمة ما يؤخذ منه بعدل وانصاف (١) .
أن تصان حرية الأديان وتراعى بالعدل والمساواة.
أن تعطى الحرّية التامة الحقة للمطبوعات والاجتماعات العمومية الاّ فيما إذا صارت هذه الحرّية سببا أو مدرجة لإخلال القانون والنظام.
أن لا يعزل القضاة من مناصبهم وذلك إلى أجل مسمى (٢)
أن تنظم الجندية وتجمع الجنود بطريقة تبين بقانون مخصوص (٣)
أن تصان ديون البلاد وتصان تعهدات الحكومة امام دائنيها
أن لا يصير تحصيل ضريبة الا بمقتضى القانون ماعدا فى ما إذا أبت السلطة النيابية أن تحصل المبالغ اللازمة للقيام بأمر الديون .
أن يراعى إستقلال السلطة النيابية وتحدّد حقوقها وواجباتها وامتيازاتها

---

(١) ليس من نيتنا فى طلب صيانة المِلْك أن ننفى حقوق الحكومة فى نزع ملكية الاراضى الخراجية. فإن هذه الحقوق يلزم أن تكون مرعية ماعدا فى ما إذا أبطل الفرق الكائن بين الأراضى الخراجية والعشورية، فيجب حينئذ على أصحاب الأراضى الخراجية أنفسهم أن يشتروا من الحكومة مالها الآن من الحقوق المقرّرة لكى تصير الأراضى المذكورة من مطلق ملكيتهم.
(٢) سنبين عند التكلم فى مجالس الحقانية سبب تفضيلنا عدم عزل القضاة إلى أجل مسمى فقط من عدم عزلهم طول حياتهم .
(٣) لا يمكن تجنب الخلل الذى يحصل عند جمع العساكر للجهادية وما ينشأ عنه من الضرر بمصلحة الحكومة وأفراد الرعية إلا بوضع قانون محكم يسنّ لذلك .

وحرية البحث والمفاوضة لها .
أن يكون لرئيس الحكومة حق فض مجلس النوّاب .
أن تراعى حرية الانتخاب .
تلك هى المبادئ العمومية التى نرى وجوب إثباتها ومراعاتها فى القانون الأساسى. أما المبادئ الأخرى التى ليست إلا تفصيل هذه فيسن لها نظامات خصوصية تثبتها وتوجب مراعاتها وحفظها. وعلى هذا النمط يكون تحديد الانتخاب وشروطه وتنظيم مجالس الحقانية ومسئولية الوزراء وغيرهم من أرباب الحكومة وجمع العساكر للجهادية وتوسيع دائرة التهذيب العمومى وحرية التعليم، وحرية المطبوعات والاجتماعات وحرية الأديان .
السلطة — إن تشكيل السلطة هو الأمر المتم لمبدأ توزيع السلطة، فمن المؤكد أنه لا يكفى أن تصدر الأوامر بتوزيع السلطة، بل يجب أن يجرى ذلك بالفعل بتوطيد كل سلطة فى مركزها وتحديد حقوقها وواجباتها. ولا ننكر ما فى ذلك من الصعوبة فى الديار المصرية. وليسائل أن يقول: هل يجب تشكيل مجلسين لذلك أو يكتفى بمجلس واحد فقط؟ فمن رأى أهلية أهالى البلاد فى الحال الراهنة يستصوب الاكتفاء بمجلس واحد هو مجلس النوّاب، مع أننا لو رجعنا إلى التاريخ ، وطالعنا أحوال البلاد التى تشكل فيها مجلس واحد فى مثل هذه الظروف لرأينا أنه نشأ عن ذلك مصاعب ومتاعب شتى، وأن حصر السلطة القانونية فى مجلس واحد كان سبباً لتقوية الظلم والظالم وتوطيد أركان الاستبداد مستترا . نعم أن النوّاب المصريين ليسوا الآن بمثابة أعضاء المجالس التى أشرنا إليها فى الديار الأجنبية، ولكننا نراعى أمراً مهما، وهو أن المقصود من ذلك جميعه أن تكون الإنشاءات ثابتة الأساس، ولذلك يجب إختيار ما يناسب منها لأن تكون طويلة العمر ثابتة القدم، وخلا ذلك فإن

جعل الوزراء مسئولين يوجب تشكيل مجلس عال يحكم على الوزراء عند اللزوم .

وإذا راعينا هذه الأسباب نرى أنه من اللازم تشكيل مجلسين: مجلس نوّاب ومجلس سناتو (شيوخ) يتقاسمان السلطة القانونية بالاشتراك مع رئيس الحكومة. ويكون للسناتو دون سواه السلطة فى محاكمة الوزراء .

أما مجلس السناتو فيتشكل من عدد أقل كثيرا من عدد النوّاب ورئيس الحكومة هو الذى ينتخب أعضاءه وينتقيهم أناساً مدربين محنكين خبيرين من بين فرق معينة محدودة .

ويستحسن تجديد انتخاب ثلث الأعضاء فى كل ثلاثة أعوام، وذلك بسحب القرعة. وبهذه الواسطة يتمكن رئيس الحكومة من أن يدخل فى كل ثلاثة أعوام رجالا جديدين جديرين بهذه المهمة. وبعد خمس عشرة سنة أو عشرين ربما يصير ممكنا جعل أعضاء السناتو دائمين طول حياتهم .

ومع كل هذا، بل بالرغم من تفضيلنا تشكيل مجلسين فإنا نصرّح أننا يوم يقرر أهل الخبرة والدراية، ومن هم أكثر اختبارا منا فى أحوال البلاد، أنه لا يمكن تشكيل مجلسين لا نتأخر عن اتباع آرائهم فى هذا الأمر، ونكتفى بمجلس واحد، واثقين بأنه لا يترتب على انفراد هذا المجلس فى هذه البلاد ما ترتب على انفراد أمثاله من المجالس فى البلاد الأجنبية، ويجب حينئذ أن يكون لرئيس الحكومة الحق فى توقيف أحكامه إذا استصوب ذلك .

ولنبحث الآن فى الحقوق والسلطة الواجب إعطاؤها لمجلس النوّاب أولكل من المجلسين .

مجلس النوّاب أو المجلسان معا يشتركان مع الجناب الخديوى

فى السلطة القانونية .
لرئيس الحكومة ولمجلس النوّاب أو لكل من المجلسين المبادرة فى وضع القوانين،
الارآء فى المجالس تؤخذ بأكثرية الأصوات،
التصديق على القوانين وانتشارها منوط بالخديو ولكنه لايقدر أن يقف القوانين المنشورة أويمنع نفوذها،
برنامج الدولة وكل قانون يتعلق بالضرائب وتحصيلها يصدر عليه قرار من مجلس النوّاب إلا أنّ هذا المجلس أو المجلسين معا لايمكن لهما ألبتة أن يمتنعا من تقرير مايجب تحصيله لسدّ مايقتضيه دين الحكومة، وإذا تمنعا فحق للسلطة الإجرائية أن تحصل رسوم الضرائب اللازمة لدفعيات الدين وذلك بكل حق وعدل .
لمجلس السناتو وحده حق محاكمة الوزرآء،
يمكن لأيٍّ كان أن يرفع لأى المجلسين شاء تظلّمه أوتشكّيه ،
هذا وعلينا أن ننظر الآن فى أمر مهم وهو علائقنا العتيدة مع أصحاب الدين أو وكلائهم أوحكوماتهم. وإننا نعترف أنه يسبق إلى الوهم أن هذه المسألة لامدخل لها فى بحثنا. فإنها خارجة عنه، ولكن من أمعن النظر عرف أن الحوادث الأخيرة مع اختلاف آراء الأشخاص أو الحكومات المتداخلة فى أمورنا تلجئنا إلى ذلك لاعتقادنا بأنه لابدّ من مداخلة تلك الأشخاص أو الحكومات فى أمورنا الداخلية، فعلينا إذاً أن نبحث وننظر فى هل أن هذه المداخلة توافق مصلحتنا وتكون مفيدة فيما نودّ إجراءه من الإصلاح فى بلادنا أم لا. وبناء على ذلك نقول :

مامن أحد يجهل أنّ المفاوضة جارية بشأن بإرجاع، أوبالحرى تشكيل تفتيش عمومي تكون سلطته أكثر من السلطة التي كانت محدّدة عام ١٨٧٦ لمفتشى الإدارات والدين العمومى والحسابات ·

ولانجهل أيضا أنه يستحيل علينا الآن أن نعرف حقيقة هذه السلطة وحدودها إلاأنه بالنظر إلى مركزنا بصفة المديون، وبالنظر إلى مالأصحاب الدين من حق المراقبة علينا، وإلى ماأجرته الدول أخيرا، لاسيما فرنسا وانكلترة، يمكن لنا والحالة هذه أن نبحث فى كيفية هذه السلطة وتحديدها فنقول :

إنّ أصحاب الدين يهمهم أن نقوم بما نتعهد به أمامهم والدول يهمها (كما صرحت به) أن تنتظم إدارتنا فيتعين بذلك إذاً على المفتشين العموميين أن يسهروا على قيامنا بتعهداتنا وعلى إنتظام إدارتنا فيكون إذاً توجه أعمالهم نحو السلطة الاجرائية. وبما أن وظائفهم ستعين باتفاق الدول مع سلطتنا الإجرائية، فينتج عن ذلك إذاً مايشبه أن يكون اتفاقا دوليا لادخل فيه البتة للسلطة القانونية ويكون محميا بقوة القانون الأساسى، فلا يمكن إذاً بهذه الواسطة أن يقع خلاف بين المفتشين العموميين والسلطة النيابية. وليس هذا فقط، بل يحصل بينهما اتفاق ووئام تامان، وتكون مصلحة الفريقين واحدة وغايتهماواحدة لأننا لانجهل أن خلاصنا متوقف على القيام بتعهداتنا وحسن انتظام ادارتنا (وهذا ماانتدبنا أنفسنا إلى بيانه وتفصيله فى مشروعنا) فنحن واثقون إذاً أن المفتشين لاتقفنا أعمالهم فى سبيل الإصلاح، بل تساعدنا على قطع عقباته وعلى الوصول إلى الغاية المقصودة منهم ومنا ·

ولننتقل إلى بيان مجمل الشروط لصلاحية الانتخاب لمجلس النوّاب فنقول إنه لايصح وقوع الانتخاب إلا على من اجتمعت فيه الشروط الآتية، وهى:

أوّلا ـ أن يكون مصريًا. ونريد بالمصرى كل عثمانى مولود فى مصر أو مقيم بها منذ ثلاثة أعوام على الأقل من غير تمييز بين الأجناس والمذاهب، وهذه الصفة نعترفها لكل أجنبى يتجنس بالجنسية المصرية (١)

ثانيا ـ أن يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة ولا يمتنع حساب هذه السنين بالأشهر القمرية أو بالأشهر الشمسية. ولكن لابدّ من بيان ذلك فى القانون.

ثالثا ـ أن يكون متمتعا بإجراء حقوقه السياسيّة والمدنية.

رابعا ـ أنّ وظيفة الوزارة ووكالة الوزارة تمنع من النيابة، أما الوظايف الأخرى فى خدمة الحكومة فوإن كانت لاتمنع من صلاحيه أربابها لوقوع الانتخاب عليهم إلا أنه إذا وقع ذلك فإمّا أن يستبقوا الوظيفة فلا نيابة لهم وإمّا أن يقبلوا النيابة فلا وظيفه لهم.

خامسا ـ أنّ الضباط الخالين من الخدمة يصح انتخابهم، ويتعين على ناظر الجهادية أن يمنح لهم الرخصة مدّة انعقاد المجلس على أنه يستطيع استرجاع تلك الرخصة عند الضرورة المبرمة وحينئذ تبطل نيابة الجهادى

سادسا ـ يصح انتخاب النوّاب بعد انتهاء مدّة انتخابهم.

سابعا ـ أن تحقيق صحة الانتخاب يكون من خصائص مجلس النوّاب

---

(١) حيث أنه لانظام للتجنس فى مصر فمن اللازم أن يكون لذلك قانون خصوصى ليستطيع الأجانب أن يعدلوا عن جنسيتهم سواء كانت أصليه أو مكتسبة ويصيروا مصريين لتكون لهم الحقوق السياسيه بمصر،

ولا للكلام في امتيازات النوّاب فإنّ ذلك قد ورد بالاستيفاء في لائحه الحكومة التي عدّلها المجلس الحالي، ولكن لابدّ لنا من إبداء الملاحظة على البند الخامس عشر من تلك اللائحة فقد جاء فيه مايستفاد منه أنه في مدّة انعقاد المجلس لا تقع على النائب محاكمة قضائية من أي نوع كانت، والذي نراه أنّ الذين وضعوا ذلك لم يقصدوا هذا القصد، وإنما قصدوا صيانة النائب من المحاكمة الجنائية بغير إذن المجلس أو من وقوع القبض عليه لامنع إقامة الدعاوى المدنية والتجارية عليه، فإن ذلك يكون مناقضا للشريعة .

وهذه ملاحظة نشير بها إلى الذين سيكلفون بالنظر في قوانين المجلس، مع اعتقادنا بأنهم سيضعونها على الوجه الملائم للقانون والعدالة .

ثامنا - لا يكون لوظيفة النيابة ماهية ولكن تصرف للنوّاب مصاريف الانتقال (٢)

ولا نرى من لزوم لزيادة الإسهاب في بيان شروط صلاحية الانتخاب .

---

(٢) نرى من العدل أن يكون مقدار هذه المصاريف ١٠٠ جنيه .

٢ـ فى قانون الانتخاب

عند ذكر هذا القانون يعرض للفكر مسألتان مهمتان :
الاولى: هل يلزم إعطاء هذا الحق لجميع المتمتعين بالحقوق المدنية ؟ وبعبارة ثانية:هل يحسن تقرير الانتخاب العمومى أو أن يكون لأناس دون آخرين ؟
الثانية: هل يجرى الانتخاب رأساأى مرة واحدة أم يكون بالواسطة على درجتين أوأكثر ؟
فعلى السؤال الأوّل نجيب:إنّ أحكام المساواة والعدل المطلق توجب أن يكون الانتخاب عموميا.وفى الواقع أنالانفهم لماذا يحرم فريق من الوطنيين حق الانتخاب مادامواً مشاركين فى الواجبات، إلا أنهم يدفعون من الضرائب أقل من الملاك الأغنياء؟ولكنهم يدفعون أكثر من غيرهم بالنسبة إلى مقدرتهم، بل لأنّ الصغار من ذوى الضرائب يتحملون أثقل التكاليف لأنهم يخدمون الأشغال العمومية بأبدانهم، وفضلا عن ذلك فإن النوّاب لاينوبون فى المجلس عن مصالح الذين ينتخبونهم،وإنما ينوبون عن مصالح الأمّة والبلاد عموما .
فيلزم من ذلك بالضرورة أنّ جميع أفراد هذه الأمّة ينبغى أن يكون لهم الحق المتساوى فى انتخاب الذين سينوبون عنهم فى أعمالهم.فإن قيل أنّ كبار ذوى الأملاك هم أعرف بأحوال النظام، وأشدّ محافظة عليه من غيرهم قلنا إن هذا التعليل فاسد من وجهين: الأوّل أنه ينتج من ذلك كون النيابة غير كاملة، والثانى أن جميع أرباب الملك فى مصر

سواء كانوا كبارا أوصغارا هم من أهل السكينة والمحافظة.ولذلك فإننّا لانميل بالرضى إلى حصر حق الانتخاب فى بعض الناس.على أننا نظن أن هذه الطريقة ستقرر غالبا فى بلادنا بدعوى أنه لما كانت المعارف السياسية غير منتشرة عندنا كان تكثير عدد المنتخبين الغير المتأهلين لذلك أوفر عيبا من حصره فى عدد قليل فإذا كان لابدّ من هذا الحصر فينبغى فيما نرى أن يكون حق الانتخاب ممنوحا للمتميزين بالاستحقاق والذكاء مع قطع النظر عما يدفعون من الأموال، كما تعين ذلك فى لائحة الانتخاب التى قدّمتها الحكومة إلى المجلس الحالى (١) بل نزيد على نص تلك اللائحة أن يكون هذا الحق لكل من يعرف القراءة والكتابة العربية بشرط أن لا يكون فى حيز الاستخدام .

---

(١) هذا بيان ماورد فى اللائحة المشار إليها :

البند الخامس يكون حق الانتخاب مع عدم دفع شئ من المال :

١- للعلماء سواء كانوا متوظفين أو من غير وظيفة ،

٢- للقسس وغيرهم من أى مذهب كانوا من النصارى ،

٣- للحاخامين ،

٤- للمدرّسين سواء كانوا بالتدريس أو بغير تدريس ،

٥- لأرباب الوظائف البالغة ماهيتهم ألف غرش سواء كانوا بالخدمة ، أو خارج الخدمة ،

٦- لأصحاب النياشين العثمانية أو المجيدية ،

٧- للأفوكاتية المقيدة أسماؤهم فى دفاتر مجلس الاستئناف ،

٨- للذين معهم إجازة بعلم ما أو من جمعية علمية ،

٩- للأجزاجية والأطباء البياطرة ذوى الشهادات ،

ثم نوافق اللائحة المذكورة على أن يكون عمر المنتخب ٢١ سنة،وأن يكون مقدار مايدفعه من المال الميرى ٥٠٠ غرش من أى نوع كان ولكن نرى أنّ إقامة العثمانى ثلاثة أعوام لاخمسة تكون كافية لحصوله على الجنسية المصرية إذا لم يكن ذا حماية أجنبية. فإنه لابد من الملاحظة بأن إقامة هذه المدّة فى كثير من الممالك الأوروبية تكفى لنوال جنسيتها فإن لم تكن كافية للعثمانى فى القطر المصرى يكون ذلك من الغرائب .

أمّا المسئلة الثانية،أى الانتخاب رأسا أو بالواسطة،فإنا نرى شطرها الأوّل أقرب إلى العقل رغماً عما يوردون عليه من الإعتراضات. فإن المعترضين يزعمون أنّ الشعب لايحسن انتخاب النوّاب،كما يحسن ذلك الوجهاء الذين ينتخبهم الشعب،لأنّ هؤلاء أعرف من سائر القوم بحاجات البلاد،وأقدر منهم على معرفة مقادير الذين سينوبون عن الأمّة،ويهتمون بأمورها ولذلك فإنّ الانتخاب على هذه الصورة يكون أوضح طريقة وأظهر حكمة مع خلوّه من الإرتباك الذى ينشأ عن الاجتماعات الكبيرة. ثم يقولون انّ تسليم مهمات المستقبل إلى الجمهور بأن يفوّض إليهم انتخاب وكلاء أعمالهم ظاهر الخطر فى بلاد لم تنتشر المعارف بين جمهور أهلها .

إلا أنّ هذه الاعتراضات يبددها البحث فإنه من المقرر أنّ الجماهير لا ينقادون إلا لقوّة العدل وإنهم ينحرفون بحكم الذوق الطبيعى عن الأهواء الذاتية، كما دلوا على ذلك فى كل مكان وزمان،وكلما أعطيت لهم الحرّية فى الانتخاب على أنه إذا كان الجمهور غير جدير بانتخاب عدد قليل من الناس يبلغ عددهم مائة أو نحو المائة فبالأولى لا يكون جديرا بانتخاب عدداً كثر من ذلك العدد بأربعين أو خمسين مرة،أى الأربعة أو الخمسة آلاف الذين يتولون انتخاب النوّاب. وبناء عليه فإن زيادة عدد المنتخبين فى الدور الأوّل تزيد الأمر إشكالا وصعوبة .

وللإنتخاب على درجتين مفسدة ثانية ليست بقليلة، وهى أنّ الأهالى لا يعرفون نوّابهم ولا ينظرونهم، فالجمهور يجهل أفكار النوّاب ولا يستطيع أن يسأ لهم عن أداء الوظيفة، لأنه لم يسلمها إليهم كما أنه لا يستطيع أن يسأل عن ذلك المنتخبين فى الدور الثانى لأنهم لم يتولوا النيابة فى المجلس، ولم يقوموا بأنفسهم بأداء وظيفة النيابة. ولا يكاف المرء بالمسؤلية عما لم يفعل وبالجملة إنّ طريقة الانتخاب بالواسطة على درجتين يمكن تعريفها بما يأتى . . لا علاقة بين المنتخبين فى الدور الأوّل و بين النوّاب، ولا مسئولية على النوّاب إزاء الأمّة . فالانتخابات تكون نتيجة بعض الأهواء . والأمّة تحرم من إجرآء حقوقها السياسية فتبقى جاهلة بحقوقها وتتأخر عنها المعرفة السياسية إلى زمن غير معين .

وقد ذكرنا فيما تقدّم أضرار حصر الانتخاب، مع العلم بأنّ هذه الطريقة هى الراجح اتخاذها فى هذا القطر فيكون من موجبات الأسف أن تزاد تلك المضار بإجرآء الانتخاب بالواسطة. فإن الانتخاب رأسا يزيد الجمهور تنبها ويستلفت الأفكار إلى النظر فى المصالح العمومية.

ولهذا القصد عينه نرى من الواجب أن تعطى حرية المذاكرة للاجتماعات الانتخابية. فإنه لا يصح الانتخاب بدون هذه الحرية بل البحث والمجادلة على لوائح الآراء وبيان المقاصد، مما يجعل المنتخِبين والمنتخَبين على بينة من مهمات الأمور، ويظهر الآراء بأجلى بيان، ويسمح لأولئك أن يبينوا احتياجاتهم، ولهؤلاء أن يعرفوها، وترتبط بذلك مسئولية وشرف الذين يقدّمون أنفسهم للانتخاب ويطلبون تعيينهم للنيابة عن وطنهم. وبناء عليه نرى أن قانون الانتخاب ينبغى أن يكون على الوجه الآتى:

أوّلا — يكون الانتخاب منحصرا إذا لم يمكن مطلقا إجراء الانتخاب العمومى .

ثانيا — أن الانتخاب المنحصر يكون مبنيا على الأحكام المتقدّم بيانها من

دون أن يحرم منه ذوو الاستحقاق الذين ذكرناهم وان كانوا لا يدفعون شيئا من المال.

ثالثا - يجرى الانتخاب رأسا أى بغير واسطة.

رابعا - تتقرر حرية المذاكرة فى مجامع الانتخاب.

وفى ظننا أن الانتخاب على هذه الشروط يكون ذا نتيجة مرضية بالنسبة لدرجة المعارف العمومية.

٣ - فى مسئولية الوزراء وغيرهم من ذوى الوظائف

ما من ينكر وجوب مسئولية المأمورين فى أى حكومة كانوا.

ففى الحكومة الشورو ية تكون مسئولية الوز راء بإزاء مجلس النوّاب ورئيس الحكومة أيضا، فله الحق فى تغيير الوز راء ولكن إناطتها به دون غيره يمكن أن لا تكون كافئة لخروجها فى كل حال عن دائرة السطوة القضائية، ولذلك فلابدّ من حفظ حقوق هذه السطوة بأن يكون لمجلس النوّاب حق إقامة الحجة على الوزراء، وأن لا يستطيع هؤلاء أن يتستروا من ذلك بالارتكان على أمر شفاهى أو أمر مكتوب من رئيس الحكومة.

فإنه من العدل أن يكون من يجرى العمل مسئولا عما يرتكب فيه من المغايرات، ومن ذلك يلزم ألاّ تكون المسئولية قاصرة على الوزراء، بل ينبغى أن تعمّ جميع مراتب الإدارة. فإنّ المأمورين من غير الوزراء لا يصح أن يكونوا بمنزلة الآلات. والرجل الذى يدخل فى خدمة الحكومة لا يتجرّد عن قوّة الإدارة والتمييز نعم إنه يتعهد بالطاعة لرؤسائه، ولكنه لا يتجرد من عقله الذى يعين له حدود هذه الطاعة. بل هو الحكم فى ما يجرى من الأعمال، وان أمره به رئيسه، ولهذا يجب عليه أن يتحمل نتيجة حكمه.

ولكى تكون مسئولية المأمورين من غير الوزراء بالفعل لا بالاسم

ينبغى أن تستطاع محاكتهم فى المجالس الاعتيادية من غير طلب الرخصة فى ذلك من السلطة السامية، لأنه إن كان لابدّ من تلك الرخصة فإنّ مسؤلية المأمورين تزول عنهم، حيث تحول الرخصة بينهم وبين المظلومين وتمنع من نفوذ العدل .

أمّا الأحوال التى تقع فيها المسؤلية على الوزراء فلا يمكن بيانها. وإن أمكن، فلا يخلو من الخطر . ولا نريد النظر إلى المغايرات التى يمكن للوزير ارتكابها كغيره من الأفراد مثل التعرض لحرية غيره أو لمأمنه أو لملكه، فإن هذه الذنوب لا تتغير باختلاف درجات مرتكبيها. وليست كذلك الذنوب أو المغايرات التى يرتكبها الوزير بصفة كونه وزيرا وبالقوة التى ينيله إياها منصبه .

وقد تقدم أنه لا يمكن أولا يخلو من الخطر أن نبين تلك المغايرات أو نجعل لها قانونا معين الأحكام بنصوص مقررة. وذلك لأن الوزير لا يعجز عن ارتكاب الضرر متسترا فى ذلك بالمحافظة على ألفاظ القانون فينجو بذلك من المسؤلية، ولهذا نرى من الملائم أن يعطى لمجلس النواب حق واسع فى شكواه وفى إقامة الدعوى. ولمجلس الشيوخ أو غيره من المجالس التى تعين لمحاكمة الوزراء حق واسع فى الحكم .

وبناء على ذلك نقتصر على الإشارة إلى بعض الأمور التى توجب مسؤلية الوزراء وهى :

الخيانة أو الرشوة

مجاوزة حقوق الوظيفة أو سوء استعمالها .

الأعمال الغير القانونية المضرة بالمصلحة العمومية .

مخالفة القوانين والنظامات أو عدم إنفاذها .

الإسراف أو سوء الاستعمال فى الأموال المعينة لمصاريف الوزارة .

أما التعرض للحرية أو للأمن أو للملك الخصوصي فذلك لا علاقة له بمنصب الوزارة. فإذا ارتكب الوزير شيئا من ذلك كان ذنبه تحت حكم القانون العمومي وكان هو بحكم الضرورة تحت أحكام المجالس الاعتيادية .

٤ - الاصلاح القضائى

قدأظهرنا فى الفصل السابق بعض المفاسد الموجودة فى إدارة القضاء الحالية. وهذه المفاسد يمكن جمعها فى أمرين:

الأول: عدم كفاية القوانين المسلمة للقضاة فى المجالس الوطنية ،

الثانى: عدم كفاية الاستقلال والمعارف عند بعض القضاة ،

ويمكن أن يزاد على ذلك عدم كفاية المجالس فإنه أيضا من أسباب اختلال الادارة القضائية ،

فهذه الحالة تقتضى الإصلاح التام فى إدارة القضاء الوطنية ،

وأول شروط هذا الإصلاح أن يكون لتلك المحاكم الوطنية مجموعة قوانين تساعدهم على الحكم الصحيح فيما يعرض لهم من القضايا المدنية والتجارية والجنائية من أى نوع كانت. وهذا الشرط يسير الحصول، فإنه لابأس فى أن القانون المصرى المتبع الإجراء فى المجالس المختلطة يكون نافذ الحكم فى المجالس الوطنية. ولا يمنع من ذلك مايعرض من الصعوبة فى أول الأمر وخصوصا من قبيل قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التحقيقات الجنائية، فإنّ هذه الصعوبة لا ينبغى أن تؤخر الحكومة عن إزالة مايمكن أن يسمى بالاختلال القضائى وعن المسارعة إلى الإصلاح الذى تقتضيه مصالح العموم كما يستلزمه اعتبار الحكومة وحفظ شأنها .

فلا ريب عندنا والحالة هذه أنّ الحكومة لا تتأخر عن تعميم إجراء هذه القوانين فى المجالس الوطنية الجديدة مع تعديلها فيما بعد على حسب الضرورة، أو إيضاح مايمكن أن يكون فيها من الإشكال، وتتميم ماظهر بها من النقص مما بينته أعمال المجالس المختلطة مدة أربعة أعوام ،

ولكن إذا كان أمر القوانين سهلا متيسرا فليس كذلك ترتيب المجالس الجديدة، وتشكيلها. فإن في هذا الأمر صعوبتين عظيمتين منشأهما قلة عدد العارفين بالقوانين الذين ينبغي أن تتألف منهم الهيئة القضائية المستقبلة. على أننا لا نرى أن هذه الصعوبة غير قابلة الزوال، فإن فينا عدداً غير قليل من الفتيان المصريين الذى درسوا القوانين وجماعة من الرجال المتفقهين النبهاء الذين يجلسون الآن مع الأعضاء الأوروبيين في المجالس المختلطة وغيرهم من ذوى الأهلية الذين هم الآن في المجالس الوطنية.

ومعلوم أن وكلاء الجناب الخديوى فى مجلس الاستئناف وفى مجالس المحروسة والاسكندرية والمنصورة لا يقومون بالخدمة التى يستطيعونها والتى ينبغى أن يكلفوا بها، وأن تطلب من معارفهم القانونية. وذلك لأن دائرة عملهم فى تلك المجالس غير واسعة. فلا مانع ولا صعوبة فى استبدالها بالأوروبيين ونقلهم إلى المجالس الجديدة يكونون بها قضاة أو وكلاء الحكومة على حسب أحوالهم ومعارفهم وكذلك يمكن نقل المستشارين والقضاة الوطنيين فى المجالس المختلطة من غير أن يذهب ذلك بالحقوق المقررة لهم فى مناصبهم الحالية كما أنه يمكن أن ينتخب عدد غير قليل من المستشارين والقضاة فى المجالس الوطنية. فإذا اجتمعت هذه الفئات الثلاث، ولم تكن كافية لتشكيل المجالس الجديدة فلا مانع من أن يؤخذ من غيرهم أناس من ذوى المعارف والاستقامة لتتميم المقدار المطلوب.

وقد ظهر مما تقدم أنا لم ندخل الأجانب فى هذا التشكيل الجديد. وذلك لم يكن منا على سبيل التعصب والارتياب فإنا نحترم القضاة الأوروبيين غاية الاحترام ونعترف لهم بالأهلية والمعرفة والاستقامة واستقلال الخاطر، وغير ذلك من الصفات الكمالية فى القضاء، ونرى أنه لو أمكن لنا الاستعانة بمعارفهم على هذا الإصلاح لكان ذلك من كمال

الحظ علما بأننا مع انتفاعنا بمعارفهم القانونية واختبارهم للأحكام نستفيد منهم الفائدة الكبرى وهي أن يبثوا في أنفس قضاتنا الاستقلال، الذي هم أحوج من غيرهم اليه. ولكن دون هذه الرغبة ودون إمكان الحصول على هذه المساعدة النافعة لمصلحتنا صعوبة لا سبيل الى إزالتها، وهي صعوبة اللغة. فإن القاضي الاوروبوي لا يعرف العربية، وهي وحدها اللغة التي يمكن قبولها في المجالس الوطنية فضلا عن كون كثير من القضاة الوطنيين لا يعرفون إلا هذه اللغة وعن كون المتحاكين الوطنيين قلما يعرفون غير لغتهم، وعن كون أوراق القضايا بجملتها تكون باللغة العربية.

فكيف يمكن للقاضي الأوروبوي في هذه الأحوال أن يقوم بوظيفته ويطلع على الأوراق، ويسمع كلام أرباب الدعوى أم كيف يذاكر رفقاءه؟ أيكون ذلك بواسطة التراجمة؟ ولكن كيف يمكن ذلك وكيف يوجد العدد الكافي من المترجمين؟ وعلى فرض وجوده فمن يضمن صحة الترجمة؟ وكيف يصح تكليف أرباب القضايا، ولاسيما الصغيرة الكثيرة العدد بتحمل نفقات الترجمة واحتمال التحريف أو الاختصار المخل فيها؟ أم هل يصح أن تجرى المذاكرة القضائية بين القضاة وبعضهم بواسطة ترجمان؟

وبناء على ذلك فلا ريب أنه لا يمكن إدخال الأوروبويين في المجالس الوطنية إلا إذا كان فيهم قضاة أو أفوكاتية يعرفون لغة البلاد ويرضون بالماهية التي تلائم أحوال ماليتها. وحيث أن ذلك من الأمور العسيرة فلا بد لنا مع الأسف أن نحترم مساعدة القضاة الأوروبويين في إصلاح إدارتنا القضائية.

ولننتقل بعد هذا إلى تنظيم المجالس الاستئنافية والابتدائية فمن رأينا أنه ينبغي محو النظام الحالي بجملته، ووضع ترتيب جديد يكون أكثر

ملاءمة لأحوال البلاد ومافيها من وسائل الإصلاح .

تقسم مصر بالنظر الى إدارتها إلى مديريات متعددة ، منها فى مصر السفلى ومنها فى مصر العليا، وفى هذه تنطوى مديريات مصر الوسطى، ثم إلى محافظات .

ففى مصر السفلى سبع مديريات هى الدقهلية والشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة والقليوبية والجيزة، ومحافظات عديدة هى محافظة مصر المحروسة (١) والاسكندرية ورشيد ودمياط والعريش وخليج السويس (وفى هذه تنطوى الاسمعيلية وبورسعيد والسويس وخط الخليج) وفى مصر العليا والوسطى سبع مديريات وهى بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا واسنا .

نضرب صفحاً عن باقى أملاك الحكومة المصرية مثل سواكن ومصوّع وهرار والسودان ودارفور التى هى بحصر الأمر خارجة عن حدود مصر الحقيقية ومفصولة عنها بمسافة بعيدة. فهذه الأملاك يلزم لها مجالس مخصوصة ترجع إلى مجلس استئناف يكون مركزه فى الخرطوم إذا سمحت بذلك حال تلك البلاد الآن .

أمّا المديريات والمحافظات المصرية فتختلف أهميتها بالنظر إلى عدد سكانها وعدد فدّن أراضيها فهى فى ذلك بين ٦٧٩٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ من السكان و ١٣٤٢٠٠٠ و ١٥٦٠٠٠ فدان من الأراضى الداخلة فى الزمام (٢)

---

(١) محافظة مصر أحيلت إلى مأمورية ضبطيتها من عهد وزارة نوبار وويلسون ودوبلينيار .

(٢) إن الاحصاءات التى نشرها فى هذه السنة المسيو أميتشى مدير قلم الإحصاء بعناية نظارة الداخلية تتضمن مايأتى بيانه :

فدان	سكان		
١١٥	٣٢٧٤٦٢	مصر	
٧٤٩٠	١٦٥٧٥٢	اسكندرية	
١٤٠٩٤	١٦٢٤٣	رشيد	محافظات
٥٤	٣٢٧٣٠	دمياط	
	٣٨٥٤	بورسعيد	
	٢٥٠٦	العريش	
	١٨٩٧	اسمعيلية	
	١١٣٢٧	السويس	
٤٠١٢٢٤	٢٣٨٥٩٠	البحيرة	مديريات
١٩٣٧٧٠	٢٠٥٣٨٠	القليوبية	
٢٠٧٩٠٩	٢٧٠٠٧٢	الجيزة	
٥١٩٥٣٣	٤١٤٤٧٠	الشرقية	
٣٧٢٣٠٣	٤٨٤٥٥٠	المنوفية	
١٣٤٢٤٥٤	٦٧٨٩٧٩	الغربية	
٥٠٩٨١٧	٥٣١٩٥٤	الدقهلية	
٢١٩٠٨٥	١٤٠٨٥٤	بني سويف	
٢٩٣٤٥٩	١٧٣٦٥٥	الفيوم	
٤٣١٢٧٣	٣٣٨٦٢٦	المنيا	
٤٣٠٠٤٦	٤٦١٦٧٩	أسيوط	
٣٥٥٠٥٧	٤١٧٨٦٩	جرجا	
٣٠٥٩٢٤	٣١٠٢٥٧	قنا	
١٥٦٤٨٠	٢٨١٥٩٥	اسنا	

وتختلف طرق الاتصال والنقل فى المديريات حسب اختلاف مراكزها فى جهات مصر السفلى أو العليا وبناء عليه يتعسر جعل المساواة فى عدد المجالس فى المديريات والمحافظات، فيلزم فى الترتيب الجديد أن ينظر إلى هذا الفرق الناشئ عن تلك الاختلافات ويكون العمل على ماتقتضيه العدالة من توفير أسباب السهولة لأصحاب الدعاوى فى دعاويهم ولذلك نرى أن تشكل المجالس الآتية :

﴿بيان المجالس الابتدائية والاستئنافية﴾

في المحروسة

مجلس استئناف ترجع اليه المجالس الابتدائية في مصر والاسكندرية والقليوبية والجيزة وبني سويف والفيوم .

ومجلس ابتدائي

في محافظة الاسكندرية

مجلس ابتدائي يشمل الاسكندرية وأبوقير والبراس ورشيد

في محافظة خليج السويس

(في مدينة الاسمعيلية) مجلس ابتدائي يشمل بورسعيد والعريش وخط الخليج البحري .

في البحيرة

(في بندر دمنهور) مجلس ابتدائي

في القليوبية

(في بندر قليوب) مجلس ابتدائي

في الجيزة

(في بندر الجيزة) مجلس ابتدائي

في الشرقية

(في الزقازيق) مجلس ابتدائي

(وفي بلبيس) مجلس ابتدائي

في المنوفية

(في بندر منوف) مجلس ابتدائي

(وفى شبين الكوم) مجلس ابتدائى

فى الغربية

(فى بندر طنطا) مجلس استئناف لمصر السفلى إليه مرجع مجالس البحيرة والمنوفية والغربية والدقهلية والشرقية ومحافظة خليج السويس .

(وفى طنطا أيضا) مجلس ابتدائى

(وفى المحلة الكبرى) مجلس ابتدائى

(وفى سمنود) مجلس ابتدائى

فى الدقهلية

(فى المنصورة) مجلس ابتدائى يشمل دمياط

(وفى ميت غمر) مجلس ابتدائى

(فى بنى سويف)

(فى بندر بنى سويف) مجلس ابتدائى

فى الفيوم

(فى بندر الفيوم) مجلس ابتدائى

فى المنيا

(فى بندر المنيا) مجلس ابتدائى

(وفى بندر بنى مزار) مجلس ابتدائى

فى أسيوط

(فى بندر سيوط) مجلس استئناف إليه مرجع مجالس مديرية أسيوط والمنيا وجرجا واسنا

(وفى أسيوط أيضا) مجلس ابتدائى

(وفى منفلوط) مجلس ابتدائى
فى جرجا
(فى بندر جرجا) مجلس ابتدائى
(وفى أخميم) مجلس ابتدائى
فى قنا
(فى بندر قنا) مجلس ابتدائى
فى اسنا
(فى بندر اسنا) مجلس ابتدائى

على مقتضى هذا البيان يكون فى البلاد المصرية ثلاثة مجالس استئناف وخمسة وعشرون مجلسا ابتدائيا، وربما يظن أن هذا العدد كثير وفيه مبالغة مع أننا نرى أنه لا يكاد يكفى لإقامة شعور العدالة. ثم إننا نرى ممكنا تشكيل هذه المجالس بسهولة كما سبق بيان ذلك. ومع هذا فلأجل زيادة السهولة، ولأجل الحصول على المقصود نرى أنه لا بأس فى تقليل عدد المجالس الابتدائية بشرط أن يزاد هذا العدد فى الاستقبال عند الإمكان وحسب الضرورة .

ولذلك نرى أن عدد الأعضاء المستقرين فى مجالس الاستئناف ينبغى أن يكون خمسة، وفى المجالس الابتدائية ثلاثة فقط. وفى ظننا أن هذا العدد يكفى لاستقامة دائرة الحقانية فضلا عن أننا لا نقدر على تكثيره مراعاة لأحوال ماليتنا ومعارفنا فى فنون الشريعة والقوانين، ولا حاجة لبيان مقدار الفروع التى تشكل منها مجالس الاستئناف والابتدائية المهمة، فذلك يعتبر بالنظر إلى عدد الدعاوى والقضايا التى ترفع إلى تلك المجالس ويكون لكل فرع أى لكل أودة من مجالس الاستئناف خمسة مستشارين ولكل فرع من المجالس الابتدائية ثلاثة قضاة .

ولكن لأجل تتمة انتظام الحقانية نرى أنه لابد من تشكيل مجلس أعلى وإيجاد قضاة المصالحة .

ما من أحد ينكر فائدة وجود قضاة المصالحة في بلاد مثل البلاد المصرية حيث الدعاوى والقضايا الجزئية لا تسمح للمتداعين بترك حقوقهم وأراضيهم وتحمل نفقات الانتقال ومصاريف الدعوى أمام المجالس الابتدائية. وحيث لم يكن قضاة صلح يضطر صاحب الدعوى أو القضية الجزئية أن يسقط حقه مفضلا ذلك على تكبد ما يقاسيه من مشاق الانتقال، وبناء على ذلك نرى من الواجب تعيين قضاة مصالحة أو محاكم صغيرة للنظر في الدعاوى والقضايا الجزئية، تكون فيها النفقات قليلة جدا، بحيث يتمكن أصحاب الدعاوى والحقوق من مطالبة حقوقهم وإقامة دعاويهم وتقديم قضاياهم .

ثم يشكل مجلس أعلى يرأس على جميع ما ذكر من محاكم صغيرة أو قضاة مصالحة ومجالس ابتدائية واستئنافية، وتفوض إليه ملاحظة وضع الشرائع والقوانين في محلها وإنزالها منازلها وتوحيد القضاء، وهي أمور لا يستغنى عنها في تنظيم أمور الحقانية على نمط عادل مستقيم .

وما من أحد ينكر الفائدة التي تنشأ عن هذا المجلس الأعلى، ويكفي لتحقق ذلك أن ينظر إلى الفائدة الحاصلة عن مثل هذه المجالس في البلاد الأجنبية .

ولا ننسى أن في البلاد المصرية نفسها عند ما شرع في تنظيم المجالس المختلطة لم ينس الرجال الخبيرون بالأحوال الذين اشتركوا في تنظيم المجالس المذكورة ضرورة توحيد مرجع الأمور القضائية، وأفضى بهم ذلك إلى تشكيل مجالس استئناف واحد فقط، فلا يحصل هذا التوحيد في تنظيم المجالس الأهلية الوطنية إلا بتشكيل مجلس أعلى ترجع إليه

مجالس الاستئناف الثلاثة فى المحروسة ومصر السفلى ومصر العليا .
وبعد أن ثبت لدينا عظم الفائدة التى تحصل عن وجود مجلس أعلى تعين علينا أن ننظر فى كيفية تنظيم هذا المجلس. ومن رأينا أن يكون مؤلفا من وطنيين ومن أجانب. ولا يعترض علينا أننا استحسنا هنا دخول العنصر الأجنبى حال كوننا لم نستحسن مثل ذلك فى المجالس الابتدائية . فإن المجلس الأعلى يختلف عن تلك فى أنه لا توجد فيه الصعوبات التى توجد فيها، وقد مر بيانها. فهو مجلس واحد وتلك عددها نحو الثلاثين تحتاج إلى عدد وافر من القضاة الأجانب مع أنه لا يحتاج إلا إلى عدد قليل يمكن وجوده ولو اقتضى الأمر أن يكونوا من العارفين باللغة العربية، مع اعتقادنا بأنه ليس من اللزوم أن يكون القضاة الأجانب فى المجلس الأعلى عارفين بالعربية. بل من الواجب أن يكون الأعضاء الوطنيون فيه عارفين باللغة الفرنساوية التى تمهد لهم سبل مطالعة ما صدر عن المجالس الأوروبية، لاسيما الفرنساوية منها من خلاصات ومضابط وأحكام. ثم ان المجلس الأعلى لا ينظر فى جميع القضايا والدعاوى نظير المجالس الابتدائية أو الاستئنافية. بل ينظر فى المسائل المهمة الممكن حصرها بأحد أمرين :
الأول - إخلال بالاجراءات المقررة حتما بحيث أن الورقة التى تحوى هذا الإخلال تعد لاغية .
والثانى - قرار صادر بمعنى مضاد صراحة لنص القانون .
ومن المعلوم انه فى مثل هذه الظروف ليس أصحاب القضايا هم الذين يتقدمون أمام المجلس الأعلى بل يتقدم المحامون (الأفوكاتية) بالنيابة عنهم فلا مانع إذاً من وجود العنصر الأجنبى فى المجلس المذكور. ومن رأينا أن يكون نصف الأعضاء أجانب والنصف الآخر من الوطنيين ،

ونفضل أن يكون الأعضاء فى المجلس المذكور عين القضاة الاجانب المعينين فى مجلس استئناف الاسكندرية مع حفظهم مراكزهم الراهنة أى أن يكونوا أعضاء فى المجلسين معا.

وذلك لأنهم عرفوا البلاد واختبروها فى مدّة السنوات الأربع الأخيرة، فيترتب على وجودهم فى المجلس الأعلى نفع جزيل لأنهم يدخلون إليه معارفهم ودرايتهم ومعرفتهم البلاد وقوانينها وهذا غاية ما نقنى لفائدة الوطن.

ولأجل تأكيد النجاح فى إصلاح الحقانية نرى أنه من اللازم الضرورى أن يكون القضاة الوطنيون آمنين فى مراكزهم لا يعزلون منها فذلك وحده يخوّلهم الاستقلال اللازم لهم.

ولا ننسى أنّ السلطة الإجرائية هى التى تعين القضاة وأنهم ينتظرون منها ترقيهم وترفيع منزلتهم ورتبتهم ويعرض لهم أحيانا أن يحكموا فى أمورها وتعلقاتها مع الاهالى أو يصدروا أحكاما على عمالها ووكلائها ومأموريها إذا تعدّوا على الحرّية أو الملكية الشخصيه. وإذا كان ذلك فكيف يتجرأ القاضى على إجراء حقوق وظيفته مع علمه بأن أمر عزله أو إبداله موقوف على إرادة السلطة الاجرائية؟ لعمر الله إن عدم عزل القضاة واجب لمصلحة القاضى نفسه ولصاحب الدعوى ولمراعاة حرمة الحكومه عينها.

ورب معترض يقول إن عدم عزل القاضى يوجب الخلل من حيث أن القاضى الذى يعرف أنه غير معزول يتعظم ويغره ثبوته فى المنصب فيتعدّى حقوقه.

وإنه لاحتمال عدم الكفاءة فى المعارف القضائية فى من يعينون للقضاء فلا يحسن والحالة هذه أن يكون القاضى غير قابل للعزل.

فنجيب عن الأوّل أن لدينا عينة هى القضاة الوطنيون فى المجالس المختلطة. فإن لهم أربع سنوات، ولم يخلوا بشئ ما البتة، حال كونهم عالمين بعدم إمكان عزلهم. ثم يمكن منع حدوث الخلل بسنّ قانون صارم لمعاقبة الخونة وآخر لحفظ الانتظام والترتيب وتعيين مرتبات كافية للقضاة .

أما الإعتراض الثانى وهو الأهم فنجيب عنه إننا نعترف بأنه ليس من الصواب أن تخوّل وظيفة القضاء إلى رجل لم يستجمع صفاتها اللازمة، وأن يترك مثل هذا الرجل فى وظيفته غير قابل للعزل، ولذلك نرى أن يعين القضاة إلى خمسة أعوام لا يعزلون قبل نهايتها. وفى تلك المدّة يختبر القضاة. وفى المأمول أن يبدو فى خلال المدّة المذكورة من القضاة الوطنيين المصريين ما يثبت أن عدم عزل القضاة فى مصر كما فى سائر البلاد المتمدّنة لا ينشأ عنه ما يجعل القضاة يخلون بأقل شئ فى واجبات وظائفهم، وكذلك فى خلال هذه المدّة أيضا يكون قد نبغ فى الوطنيين غير القضاة المعينين فيبدل منهم بالقضاة الذين ليس فيهم الكفاءة فى المعارف القضائية. وحينئذ يمكن جعل وظيفة القاضى دائمة مادامت حياته .

٦ـ خصائص المجالس الوطنية

المجالس الوطنية كل منها ضمن حدود متعلقاته تنظر:
١ ـــ فى كل دعوى بين الوطنيين فى الأمور المدنية والتجارية والعقارية ،
٢ ـــ فى كل دعوى بين أماكن التقوى والعبادة وأشخاص خصوصيين .
٣ ـــ فى كل دعوى بين الإدارة والمحلات العمومية وأشخاص خصوصيين ما عدا ما يفرز من ذلك بمقتضى نظام مخصوص ويكون النظر فيه من خصائص المجالس التى ستنشأ للقضايا المتعلقة بالضرائب ،
٤ ـــ فى كل دعوى بين مأمورى السلطة الإجرائية وأشخاص خصوصيين ،
٥ ـــ فى كل شكوى على الوزراء فى الأمور الجنائية والجنحية العادية التى ليست من متعلقات وظيفتهم القانونية الصغيرة وكل الجنح والجنايات ،
٦ ـــ فى كل المخالفات المنوه بها فى القانون الجنائى .
أما المواد الجنائية فتكون من خصائص مجالس الجنايات التى تنفذ الأحكام على مقتضى قرار المحكمين (*jury*)[٢٧] تطبيقا لأحكام القانون المصرى المتعلق بتحقيق الجنايات (أنظر من الفصل الثالث منه فى البند ١٧٨ وما يليه)
مما تقدم يتضح أنه تعين من خصائص المجالس الاعتيادية النظر فى الأشياء التى فى بعض مدن أوروبا تعد من خصائص المجالس الإدارية إلا أننا أبقينا حق النظر فى الأمور التى تتعلق بالضرائب الى

مجالس مخصوصة مستقلة كما أشارت إلى ذلك لجنة التفتيش الأعلى في لائحتها الأولى (صفحه ٤٥)

وربما لانسلم من الإعتراض في عدم التوزيع وإيجاد الفرق في ترتيبنا، هذا مع أنه لا محل عقلا إلى توزيع القضاء وتقسيمه بين المجالس الاعتيادية ومجالس إدارية. وفضلا عن ذلك فإننا ألجئنا إلى الجمع بين النوعين نظراً للصعوبة (إن لم تقل لعدم إمكان وجود عدد كاف من القضاة في البلاد المصرية بالوقت الحاضر لتشكيل مجالس مختلفة من قضائية وإدارية.

ومع ذلك فقد رأينا أن لانترك للمجالس الاعتيادية النظر في القضايا المتعلقة بالضرائب. وهذا السببين: الأول لكي لانزيد ثقل الأشغال على المجالس الاعتيادية، والثاني لأن قضايا الضرائب تتطلب معرفة أشياء لا يضطر الى معرفتها كل عضو في المجالس الاعتيادية. وبناء عليه فقد رأينا من الواجب أن تشكيل مجالس مخصوصة بأى اسم كان لقبت تكون سلطتها واستقلالها وخصائصها مرعية، وينتخب لها أناس ذوو خبرة ودراية جانب من أعضائها تعينه السلطة الإجرآئية وجانب ينتخبه الذين يؤدون الضرائب، حتى إذا تم انتظامها وتشكيلها على هذا الوجه يحصل لاشك عنها من الفائدة وسرعة الحكم مالا يمكن حصوله عن المجالس الاعتيادية.

الأفوكاتية والمحضرون — نكتفي بقليل من بيان مايتعلق بالأفوكاتية (المحامين) والمحضرين فنقول إن حضور الأفوكاتية أمام المجلس الأعلى وفي مجالس الجنايات ضروري، بل إجباري. وأمّا أمام المجالس الأخرى فالحرية في ذلك لأصحاب الدعاوى والقضايا.

أمّا المحضرون فإنا نفضل أن تكون وظيفتهم حرّة، وأن يكونوا مسئولين

أمام منتخبهم،وأن لايحدد أويحصر عدد المناصب،خشية أن ينشأ عن ذلك الخلل الذى لابدّ عنه إذا كانت مناصبهم محدودة العدد.ونرى أن كل شخص حصلت فيه الشروط اللازمة من المعرفة والتهذيب على مايقتضيه القانون وقدّم الكفالة المقتضية معينا مقدارها له أن يتعاطى وظيفة المحضر،وذلك تحت عهدته ومسئوليته،وصاحب القضية ينتخب المحضر الذى يريده،ويكون من متعلقاته دفع أجرته ومعرفة مسئوليته الحقيقية.فإن المحضرين التابعين لمجلس الحقانية ومجلس استئنافها ليست مسئوليتهم إلاّ وهمية (١)

---

(١) شواهد الحال كثيرة فى هذا المعنى.فكم من قضايا كان سبب ضياعها خلل المحضرين أوأخطاؤهم.وصاحب القضية لايحق له أن يطالب بضياع حقوقه المجلس غير المسئول الذى عين المحضر المخطئ ، كما أنه لايقدر أن يطالب المحضرنفسه لكونه لم يقدّم أدنى كفالة، ولإعساره مشهور .

٧ – الإصلاحات الإدارية

لاشك أن الإصلاح الإدارى هو من أهم الإصلاحات وجوداً، ومن أصعبها حصولا. فهو ضرورى لأن الإدارة وإن كانت مقسومة إلى فروع وزارية ومحافظات ومديريات وأقسام ونواح، إلا أنه لا يوجد لها قوانين مقررة تبين خصائص الوزير أو الحاكم أو المدير أو من دونهم من ذوى السلطة. وعدم وجود هذه الحدود قد كان موجبا للخلل الموجب لزيادة الإرتباك وإضعاف سطوة الوزراء أنفسهم وإفساد أعمال المأمورين جميعا. وهذا الإصلاح ضرورى أيضا لأن الترتيب الحالى مخالف للآراء الجديدة التى تقضى بأن سكان الناحية أو القسم أو المديرية يهتمون كثيرا أو قليلا بما يتعلق بهم من الأمور. وهو ضرورى كذلك لأن الإدارة الحالية قد ألقت على الحكومة مسؤلية فائقة الحدود، وكانت سببا عظيما فى ضعف أنفس المصريين. ولطالما غيروا المأمورين رجاء معالجة الداء بهذا الدواء فلم ينفع العلاج وذلك لأنه كان يمس الأشخاص لا الإدارة. فإن المأمورين يتوالون بغير حدود معينة وبغير مسؤلية مبينة فلا يصلحون الشرّ الواقع إلا نادرا، ولا يبقون على الغالب لمرورهم بالمأمورية من أثر سوى أغلاط تضاف إلى الأغلاط السابقة. ومن ذلك نتجت الدعاوى المهلكة على الحكومة مما كان يمكن لإدارة منظمة أن تجتنبه.

وقد تقدّم القول بأن هذا الإصلاح صعب. وكيف لا يكون صعبا مع عدم العلم بحقيقة الفساد الواقع فى كل فرع من الإدارة؟ فإنه فيما نعلم

لم يحصل البتة تحقيق أو بحث على نقائص الإدارة نعم إن كثيرا من الناس قد نددوا بالإدارات، ولكنهم لم يبينوا حقيقة الخلل. ولذلك فإنا مضطرون إلى الحكم على الإدارة بنتائجها وإلى تقديرها بالنظر إلى إجمال ترتيبها وإلى بيان ما نراه من الإصلاحات على هذه الطريقة الإجمالية فنقول:

إن صفة المديونية توجب علينا أولا أن نفصل تمام الفصل بين الإدارة المالية والإدارة العمومية.

ومن المهم أيضا تحديد الخصائص لكل وزير وكل محافظ أو مدير وناظر قسم وحاكم خط ورئيس قلم في إحدى الوزارات أو المحافظات أو المديريات. فإن بهذه الطريقة تحصل وحدة العمل في السطوة الإجرائية. وبعبارة ثانية يحصل الانحصار الإداري، وتتقرر مسئولية الوزراء وسائر المأمورين.

ومن ذلك إنشاء الهيئات البلدية في المديريات والأقسام والنواحي بإيجاد مجالس البلدية في جميع تلك الفروع أو على الأقل في أهمها.

وينبغي أن تكون مجالس المديريات أو الأقسام أو النواحي مشكلة بالانتخاب، ويكون من حقوق جميع البالغين من السكان أن ينتخبوا، ويكونوا من المنتخبين بتعديل يوافق نسبة العدد بين المصريين والنزلاء من الأوروبيين، أما رئيس المجلس فينتخبه رئيس الدولة من أعضاء المجلس نفسه ثم يوضع قانون خصوصي لتعيين خصائص مجالس المديريات والأقسام والنواحي، ولتبيين ما ينبغي أن يحفظ للحكومة من دخل البلدية.

ومن المهم أيضا أن يلاحظ في التسوية المالية القريبة الحصول أمر دخولية مصر والاسكندرية المعينة الآن للدين العمومي لتقسم بين الحكومة والبلدية خوفا من حدوث صعوبة لا تزول عندما يتقرر إنشاء هيئة بلدية في هاتين المدينتين. وربما ظهر أن ما أوضحناه من الإصلاحات لا يفي بالمرام

وهو أمر نعترف به، وقد أظهرنا أسبابه . فإذا أريد تتميمه فلابد من تشكيل لجنة من المصريين والأوروبيين للبحث عن فروع الإدارات في أماكنها وعن كيفية إجرآء الوظائف لمعرفة حقيقة الإخلال وإيضاح الدواء بعد معرفة علة الداء .

على أن أعمال هذه اللجنة لا ينبغي أن تكون مانعة من إدخال الإصلاحات المتقدّم بيانها والتي يمكن إجراؤها في الحال .

٨ ــ الإصلاح المالى

ليس من قصدنا أن نبحث فى هذا الباب عن أحوال مالية البلاد فقد اهتم بذلك قومسيون التفتيش العالى وأوضحه فى تقريره الابتدائى وفى لائحته المتعلقة بالتسوية المؤقته للحالة المالية .

وانا نوافق تمام الموافقة على القسم الأوّل من التقرير الابتدائى، وهو القسم المتضمن للمبادئ الآتية، وهى:

لايقرّر رسم ولاضريبة إلا بقانون ينشر فى جريدة رسمية .

يكون إجراء السلطة القضائية مؤيدا بالنظام، مضمونا بحيث يمكن اجراء أحكام الضرائب على جميع سكان القطر المصرى بغير تمييز بين الجنسيات .

تنظيم حسابات الحكومة وانشاء محاسبة خصوصية للميزانية .

تكوين مبلغ احتياطى لسدّ مايمكن وقوعه من النقص فى بعض السنين عند عدم وفاء النيل . ونزيد على ذلك مايمكن وقوعه عند زيادة الفيضان .

إنشاء سلطة قضائية مستقلة ترفع إليها الدعاوى المتعلقة بالضرائب .

تنظيم المجالس بحيث تحمى الوطنيين من ظلم أهل الإدارة .

إلغاء الرسوم القليلة المقادير التى يصعب جمعها أوالتى يدعو تحصيلها إلى القسوة والعنف والتعويض عنها بزيادة الضرائب الواقعة على بعض الأراضى أو برسوم تكون أوفر مقدارا وأقل صعوبة فى التحصيل .

تعديل الأموال التى على الأراضى وإيجاد كشوفات سنوية مبنية على زمام منتظم .

إعادة النظر فى رسوم الجمارك وكيفية تحصيل رسوم الدخان والملح .
تعيين الحقوق فى أخذ الماء من ترع الرى — ونزيد على ذلك وأخذ الماء من بحر النيل .
تنظيم كيفية إجراء الأشغال العمومية مع إبطال السخرة فى كل عمل لم يتقرر أنه من أعمال المنافع العمومية .
تنظيم الخدمة العسكرية وتحديد مدتها ثم تقرير جمع العساكر بطريق الإقتراع (١)
ونزيد على هذه المبادئ ما يأتى :
أولا — تنظيم كيفية التحصيل فى المديريات على صورة تضمن للحكومة حصول مطلوبها، وللأهالى حفظ حقوقهم الشرعية، وأن تلغى مأمورية الصيارف فى النواحى، ويجعل مكانها أقلام تحصيل يعين كل منها لناحية كبيرة أو لعدة نواح صغيرة .
ثانيا — أن يستبدل مأمورو التحصيل أو على الأقل بعضهم بمن عرفت استقامته من الضباط المستودعين .
ثالثا — أن تغير أوقات استحقاق فائدة الدين الموحد — والذى نراه أن أول سبتمبر وأول مارس هما أحسن الأوقات لذلك، لوقوعهما فى آخر المواسم فإن تم هذا فكوبون أول سبتمبر يدفع بسهولة أو بقليل من الصعوبة أما كوبون أول مارس فيصير دفعه من غير صعوبة بالمرة .

---

(١) لم نذكر فى هذا النقل ما عرضه قومسيون التحقيق مما يتعلق بمأمورى التحصيل وبتنظيم أمور المالية المنوه بها فى البند العاشر من الأمر الخديوى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ علما بأن هذه المسائل لابد وأن تتقرر فى التسوية المالية الجديدة .

رابعاً ـ أن ينشأ بنك عقاري لا يكون قاصراً على مراعاة مصلحة أرباب السهام فيه بل يكون من أخص شؤونه أن يقرض الفلاحين بأقل ما يمكن من الفائدة من غير أن يعرّضهم كثيراً لفقد أملاكهم

ولنوال هذا القصد لا ينبغي الاكتفاء بتعيين حدّ الفائدة بل يجب تعيين حدّ للسمسرة ولمصاريف الإدارة وإلا كان تعيين الفائدة خدعة للأعين وضمانة غير صحيحة .

وفضلا عن ذلك ينبغي أن يدعى البنك على قدر ما تسمح بذلك قوانين البنوك الأهلية أن يجعل استحقاقات مطاليبه موافقة لأوقات المواسم . فهذه هي الواسطة الوحيدة لوفاء الفلاح دينه ونجاته من فقدان الملك بالصورة الجبرية .

المعارف العموميه

لما ذكرنا مصائب البلاد قلنا أن عدم كفاية المعارف العمومية هو من أسبابها الاوّلية ولانروم الرجوع الى بيان منافع نشر المعارف فهى بديهية لاتحتاج الى دليل وكلّ من أطلق نظره فى أحوال ممالك العالم يرى أنّ تقدّمها وحسن حالها كان تابعا لحركة تقدّم المعارف فيها

وقد ذكرنا فى ماتقدّم أنّ الانشاآت الاحكامية تقدّم الرجال ونقول أنّ المعارف توجدهم وأنّ التعليم ومنافع التعليم هى التى تقوى بها الاداب العمومية وتتقدم المنافع المادية

فاذا تقرّر هذا فانانقتصر على أن نبين بالاختصار وسائل نشر المعارف وجعلها مفيدة للبلاد على قدر مايصل اليه الامكان فنقول

أنّ المعارف تنقسم من ذاتها الى ثلاث مراتب متوالية وهى الابتدائية والمتوسطة والعالية ولانرى واحدة منها منتشرة فى الديار المصرية حق الانتشار بل كلها تحتاج الى الزيادة والاتقان

فماهى أقرب الوسائل الممكنة لادراك هذه الغاية التى يعود نفعها على الحكومة كمايعود على الافراد — الجواب — من المعلوم أنه فى بلاد كالقطر المصرى حيث الارادة الذاتية لاوجود لها الا نادرا وحيث السكان تحت الطاعة المطلقة من أعصر متعدّدة وحيث منافع المعارف تحسب الى الآن من موارد الحكومة يحق بل ينبغى للحكومة أن تسعى فى تقديم المعارف بأن تعدّها من أوّل الضروريات والاحتياجات العمومية انما هذا الحق بل هذا الغرض الواقع بالضرورة على الحكومة بلاقى

لسؤالحظ صعوبة شديدة فى أحوال المالية . ولانريد بذلك أنه يستحيل أن يزاد مقدار المعين للمعارف العمومية بل المأمول أن الحكومه تزيد ذلك على قدر الامكان عندما تأخذ فى تنظيم ميزانية المصروفات ونرجو ذلك علما بما للجناب الخديوى من الميل الى المعارف وبما أنفق من ماله الخصوصى فى سبيل نشرها وبحسن مقاصد الذين سيكلفون بتقرير تلك الميزانية .

ومع ذلك فانا نعلم أنه لا يمكن فى الاوقات الحاضرة أن يعين لنظارة المعارف المقدار الكافى لتعميم التعليم الابتدائى وتنظيم التعليم الوسط والتعليم النهائى

وبناء عليه فلابد أن نعتبر عدم الكفاية فى النقود التى ستعين لنظارة المعارف ثم نلتمس وسيلة جديدة للاصلاح فلا نرى الى ذلك من سبيل الا بأن يفرض على الاهالى أى على النواحى التى يرام نشر العلم بها جانب من نفقات المدارس الاولية . وهذا الرأى يوجب لاشك نفرة كثير من الافكار بل يوجب نفور أفكارنا اذا تصورنا الزيادة فى الحمل الثقيل الملقى على عواتق ذوى الضرائب فانا لانجهل أن الرسوم المضروبة على القسم الا كبر منهم هى فوق الطاقة والاحتمال ولكنا نرجو أن هذه الاثقال لاتبقى على حالتها بل يحصل التخفيف فى الرسوم وتطلب التضحية من أرباب الديون على اختلاف أنواعها بحيث يرتفع بعض الشدة عن الفلاح فيقوى على تأدية شئ يسير لنشر المعارف التى تعود عليه بالنفع الكثير . وبناء على هذا الامل قد أبدينا رأى تقرير ضريبة للمعارف على ذوى الضرائب وأهل النواحى وفى اليقين أن هذه الضريبة لاتكون من أكبر الضرائب ولا من أصعبها تحصيلا

هذا وأن اشتراك الامة فى مصاريف التعليم الابتدائى يعود بالنفع من جهة أخرى اذ تحيا به الادارة الذاتية وتحصل الهبات الخصوصيه التى

يمكن أن يجتمع منها أعظم خزينة للمعارف المصرية وذلك لان المصريين قد برهنوا فى كل عصر ومع كل حكومة عن حبهم للمعارف بما أنشأوا لها من المكاتب وماوقفوا عليها من الاماكن وهذا أمر واجب الذكر بيانا للعواطف الانسانية التى دعت الى انشاء تلك المدارس ووقف تلك الاماكن وتخليداً لذكر أصحابها

ولنرجع الى الكلام فى التعليم من حيث هو فنقول أن لا بد أن يكون حرًّا ونريد بالحرية أن يسمح لكائن ما كان أن ينشئ مدرسه وأن يعلم فيها مالا يخالف الاداب العموميه ونظن أن هذه الحرية موافقة لآراء حكومتنا التى لم تعارضها مطلقا كما أنا نهنئها بذلك . ونرى أنّ هذه الحرية لا ينبغى أن يكون لها من حدّ الا فيما يتعلق بالرتب العلميه التى يجب أن تكون من خصائص مدارس الحكومة العالية

فاذا تقرر هذا الرأى وجب أن ينشر التعليم الابتدائى على قدر الامكان وأن يكون شاملا للقرآءة والكتابة العربية ولأربع قواعد الحساب ولاجل هذا ينبغى انشاء مكاتب أهليه فى جميع النواحى التى ليس فيها مكاتب سواء كانت بالوجه البحرى أو بالوجه القبلى ويجب أن يكون مع كل معلم اجازة من نظارة المعارف مؤذنة بأنه يجوز له التعليم

أمّا أماكن المكاتب فهى متيسرة الوجود بما سبقت العادة به فى نواحى مديرياتنا اذ يمكن فى كل حال جعلها فى جامع أو فى مكان من الوقف أو أن يقدمها الشيخ أو العمدة وهكذا تنحصر مصاريف المكتب فى راتب قليل يعين لمعلم أو لبضعة معلمين وفى ثمن يسير للكتب الابتدائيـة والورق أو الصفائح والاقلام والحبر فيمكن اجراء التعليم الابتدائى بنفقة قليلة

وليس من رأينا أن يكون التلامذة درجتين ممتازتين منهم من يدفع أجرة ومنهم من لا يدفع اذ لا شئ أصعب على النفس من وجود هذا الامتياز الذى

يوجب الانقسام بين أولاد ناحية واحدة ويجعل عند بعضهم على الصغر عواطف رفعة وعند الآخرين احساسات انحطاط

بل نرى أنه لا ينبغى أن يؤخذ من أى الاولاد أجرة بل يجب أن التعليم والكتب وأدوات التعلم كل ذلك يعطى مجانا للتلامذة على اختلاف مراتبهم

ومصاريف كل مدرسة ابتدائية تجمع من سكان الناحية على قدر حاله كل منهم مع قطع النظر عن مقدار الاولاد وعن كون الرجل ذا عائلة أو غير ذى عائلة بل يكون المفروض عليه من المصاريف أو غض النظر عنه منوطا بحالة ميسرته أو عدمها

تنشأ المدارس الابتدائية فى قواعد المديريات ان كانت خالية منها ثم ينشأ فى القواعد الكبيرة مدارس متوسطة توضع نظارة المعارف لائحة نظامها وتقرر بيان علومها

أما الانتقال من مدرسة أو درجة الى مدرسة أو درجة أعلى منها فلابد أن يتقدمه الامتحان ليثبت به الاستحقاق

ولا يقبل التلميذ فى مدرسة القوانين الا اذا كان مع احاطته بالمعارف الثانوية عارفا باللغة الفرنسوية التى هى منتشرة غاية الانتشار فى القطر المصرى والتى ينبغى تعلمها لكونها لغة السياسة والتى يمكن للتلميذ أن يقف بها على ما لا يقف عليه بغيرها من الاحكام القضائية فى أوروبا

وما خلا هذه المدارس نرى من اللزوم أن ينشأ مدرستان للزراعة أحداها فى طنطا والاخرى فى أسيوط ولا تخفى على أحد أهمية هذه المدارس فى بلاد زراعيه محضا ولذلك فالمأمول أن الحكومة لا تتأخر عن اجراء كل ما يتعلق بها من وسائل تتميم هذا العمل المهم

وكذلك يوجد مشروع آخر لا تنقص فائدته عن مدرسة الزراعه وهو انشا

مدرسة لتعليم القوانين فان عدم وجود هذه المدرسة قد جعل الحكومة الى الان مضطرة لارسال التلامذة الى أوروبا ليدرسوا فيها علم القانون وكان عدد اولئك المرسلين قليلا بحكم الضرورة لما يقتضيه تعلم الطالب فى فرنسا من النفقات الكثيرة بالنسبة الى مقدرة البلاد ونتج من ذلك انه مع التضحية المشكورة لم يكن عدد الذين تعلموا القانون من الطلبة المصريين كافيا لتشكيل نصف المحاكم المصريه

فلو كان فى مصر مدرسة عالية للقانون لكان عندنا الان بدلا من ثلاثين قانونيا مائة أومائة وخمسون ولم يكن بعد على الحكومه أن تتكبد المصاريف للحصول على هذه النتيجه فان ماتصرفه الحكومه على من ترسلهم من التلامذة الى فرنسا يكفى للقيام بمصاريف مدرسة للقانون يديرها مدرسون من ذوى النباهة ينتخبون من فرنسا وايطاليا وبلجيكا وسويسره فاذا لم يكن ذلك المصروف كافيا فانه يمكن تتميمه بما يؤخذ من الرسوم على الاكتتاب وعلى الاجازات أى الشهادات التى تعطى من المدرسة وفضلا عن كون وجود مدرسة القانون فى القطر المصرى يكثر به عدد المتشرعين فانه ذو فائدة وليست باقل من تلك وهو أن يتعلم المصريون ليس فقط المبادئ العمومية من القانون الرومانى والفرنسوى بل يتعلمون أيضا قانون الحكومة المصرية موفقا بينه وبين غيره من القوانين ونافذة أحكامه فى المحاكم المصرية ومن منافع هذا التعليم انه يكون لامحالة من الشروط الاصلية فى نجاح الاصلاحات القضائية الوطنية

وكذلك تحصل الفائدة الراهنة بواسطة مجامع المذاكرات فى المواضيع العلمية المختلفه التى تقدمها منها الموضوع الزراعى الذى يهم جميع سكان القطر المصرى ثم فى القانون والادارة والمواد الصحيه والمسائل

الادبيه والعلميه . يتولى ذلك العلماء والقضاة والاطباء والمدرسون فتكون هذه المجامع عضدا للمعارف العموميه

وكذلك نرى من الضرورة أن ينشأ للمعارف مجلس عال ومجالس ثانوية فى المديريات فان ذوى الاهلية والمعرفه الذين تتألف منهم هذه المجالس يستطيعون بذكائهم وعلومهم المتنوّعة أن يوفروا أسباب التعليم والترتيب والتعميم والاصلاح للمعارف العموميه

حرّية المطابع والمجامع

ان الاصلاحات التى تقتضيها أحوال البلاد لايمكن أن تكون راهنة الا مع حرية المطابع

فان الحرية الذاتية هى من المبادئ الاساسيه المقدسة فى القانون الاساسى ورجاؤنا أن حكامنا لايمتنعون من الاقرار على المبدأ الذى كان الى الان منقوضا خلافا لطبيعة الانسان المولود حرّا

ومعلوم أن حرية الانسان لاتنحصر فى كونه يحرك جسمه بحرية فان الانسان لكونه مخلوقا عاقلا يفتكر ويتصوّر ولكن لكونه غير كامل لايكتفى بذاته بل هو محتاج لان يقبل ويلقى الخواطر والاحساسات لانه بدون هذه المبادله يبقى فكره مستقرا الا أن يكون من أفراد ذوى العقول وهذا نادر والنادر لايقاس عليه . وهذه المبادله لايمكن حصولها على وجه التمام الا مع حرية المطابع

فينتج من ذلك أنه اذا كان لايرام قتل الفكر فلابد من تقرير حرية المطابع والمجامع فان جعل المطابع أو الجرائد مقيدة أو مرتبكة أو تحت الاحكام الاستبدادية يعود بالضرر حتى على الحكومة نفسها فان ذلك يجعلها بارادتها أو بغير ارادتها مسؤلة عما ينشر فى الجرائد من الاراء العمومية ويحمل العامة على الظن وهما أو حقيقة بأنها مصدر تلك الاراء وكذلك الاشخاص الذين

تعرض الجرائد بالانتقاد عليهم يتهمون الحكومه بأنها هي التي أمرت الجريدة بذلك . فهذه الشبه والظنون سواء كانت صحيحة أو فاسدة لا تخلو من الاضرار بشأن الحكومه وفضلا عن ذلك فان أحسن الاراء والخواطر وأقربها الى الصواب وأكثرها نفعا تنقدمن قدرها ومن تأثيرها متى كان المظنون أنها صادرة من الحكومه لمجرد مصلحتها

بخلاف مالو كانت الجرائد حرة فانها تفيد الحكومة بأن تزيد المحامين عنها نفوذا وقوة اذ يكونون أكثر يقينا وأقل غرضا وتعود عليها وعلى الامة بالنفع العظيم اذ يتيسر لهم البحث والمذاكرة في الاصلاحات وبيان المغايرات وايضاح أدوية الداء ونشر الخواطر وتعميم الآداب والعلوم واظهار المعارف السياسيه ودعوة جميع الناس الى الاهتمام بالامور العموميه

أما ما يقع في هذه الحرية من المجاوزات كالاهانة والاخبار الكاذبة والطعن في الخصوصيات والقدح في استقامة المأمورين زورا وغير ذلك فيكون موجبا للعقاب ويعاقب جهارا بعد المحاكمه توفيقا لاحكام تقرر في القانون . وهذا القانون يكون صارما فيحترمه جميع الناس . وتكون المحاكم صارمة أيضا في حكمها فلا يتولى الانسان رد الطعن بمثله على شرط أن تكون تلك المجالس عادلة

هكذا يكون قدر الحكومة محترما وحرية القانون والمطابع محفوظة وهذه هي الاصلاحات التي رأينا أن نستلفت اليها أنظار القابضين بأيديهم على زمام مستقبل مصر

وقد ألجأتنا الحوادث الاخيرة الى تعجيل هذه الرسالة فلم نتمكن فيما اشرنا اليه من الاصلاحات من تمام الاستيعاب واستيفاء الابواب على اننا سندارك ذلك فيما يأتي أما الآن فنرجو من القارئ المعذره

ولا ريب أن الاصلاحات على الصورة السابق عرضها تصادف الآن مالا ننكر

من الصعوبة وتمامها يتوقف على الوقت والاختبار . ولكننا على يقين من أن المهم من هذه الاصلاحات مما تقتضيه أحوال القطر وطبيعته ومما يمكن اجراؤه على وجه السرعة وانا وان لم نكن من سريعي التسليم لا نيأس من انتعاش القطر المصرى بل نبذل فى ذلك جميع قوانا ونتمنى بل نأمل أن الجناب الخديوى يصرف عنايته الى هذا الاصلاح فيحصل له الحق الشرعى فى ممنونية أهل هذه البلاد فى الحال والاستقبال

فهرس المحتويات

الصفحة

صدر فى هذه السلسلة

١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا «دراسة وثائقية» د. يونان لبيب رزق
٢ - مجمع اللغة العربية «دراسة تاريخية» د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى
٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين «دراسة تاريخية فى فكر الشيخ محمد عبده» د. زكريا سليمان بيومى
٤ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى «الشيخ حسن المرصفى وكتابه «رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب» د. أحمد زكريا الشلق
٥ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية د. محمد كمال يحيى
٦ - صياغة التعليم المصرى الحديث ـ دور القوى السياسية والاجتماعية د. سليمان نسيم
٧ - دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث د. شوقى عطا الله الجمل
٨ - التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
٩ - المرأة المصرية والتغير الاجتماعى ١٩١٩ - ١٩٤٥ د. لطيفة محمد سالم
١٠ - الأسس التاريخية للتكامل بين مصر والسودان د. نسيم مقار
١١ - حول الفكرة العربية فى مصر د. فؤاد المرسى خاطر
١٢ - صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢ د. يواقيم رزق مرقص
١٣ - الجامعة الاهلية بين النشأة والتطور د. سامية حسن ابراهيم
١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤ د. أحمد دياب
١٥ - حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين احمد عصام الدين
١٦ - مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال افريقيا د. عبد الله عبد الرازق
١٧ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول د. أحمد زكريا الشلق

١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث ـ دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى
د . حماده محمود أحمد اسماعيل

١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢
د . لطيفه محمد سالم

٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨
د . عادل حسن غنيم

٢١ - الجمعية الوطنية المصرية ـ جمعية الانتقام ١٨٨٣ .
د . زين العابدين شمس الدين نجم

٢٢ - قضايا الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦
د . زكريا سليمان بيومى .

٢٣ - فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ ـ ١٩١٤ .
د . حلمى أحمد شلبى

٢٤ - الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا
د . شوقى عطا الله الجمل

٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .

وبين يديك :

جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ . دراسة وثيقية
د . على شلش

والعدد القادم :

السودان فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦
د . يواقيم رزق مرقص

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٩٠١٥/١٩٨٩

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ٢٣٠٩ - ٩